

HEARTLAND
ALLIANCE
INTERNATIONAL

حسارات
MCMD
مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية



تقرير (٢) لسنة ٢٠١٥

المشاركة السياسية للأقليات في العراق

سعد سلوم

بمشاركة
ماجد حسن
سعد صالح

HEARTLAND
ALLIANCE
INTERNATIONAL

مسارات
MCMD
مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية

المشاركة السياسية للأقليات في العراق

REPORT 2 / 2015

تقرير انتهاكات حقوق الاقليات
رقم ٢ / للعام ٢٠١٥

مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية MCMD
[/http://masaratiraq.org](http://masaratiraq.org)

مؤسسة غير ربحية متخصصة بدراسات التعددية في العراق وحوار الاديان والذاكرة الجماعية. تأسست في العام ٢٠٠٥، تصدر عنها مجلة متخصصة بالتعددية هي مجلة مسارات، وتنتج افلاما وثائقية حول تعزيز التعددية وحقوق الانسان، وصدرت عنها سلسلة من الدراسات عن الاقليات. مسارات هي ايضا احدى المؤسسات التي ساهمت في تأسيس (المجلس العراقي لحوار الاديان).

(Masarat MCMD) is Non-Profit organization focusing on minorities, collective memory Studies and interfaith dialogue; it was set up in 2005. MCMD issue a dedicated magazine to the study of cultural diversity in Iraq and the Middle East (Masarat magazine). MCMD produced a series of documentary films dealing with minority rights, human rights and promoting pluralism. Masarat also issued a series of studies on minorities. MCMD was among the institutions, which contributed to establishing the Iraqi Council for Interfaith Dialogue.

**HEARTLAND
ALLIANCE** بالشراكة مع
INTERNATIONAL

الباحث الرئيسي:
سعد سلوم

الباحثون المشاركون:
سعد صالح، ماجد حسن.

فريق الدعم والاسناد:
آمنة الذهبي، صائب خدر، عدي اسعد، زينة طارق، سامر الياس، احمد حسن.

التصميم:
مركز CMYK بيروت

الفهرست

المقدمة

١- التمييز والمشاركة السياسية. ٢- المقاربة الامنية. ٣- المنهجية.

اولا: المشاركة السياسية للمسيحيين

- ١- التفاوت في تمثيل المسيحيين في تجربة اقليم كردستان وتجربة الحكومة الاتحادية.
- ٢- المشاركة السياسية للأرمن. ٣- الكوتا ومواجهة التمييز السياسي ضد الاقليات.
- ٤- تقييد المشاركة السياسية للمسيحيين. ٥- حوارات.

ثانيا: المشاركة السياسية للأيزيديين

- ١- الأيزيديون بين الحكومة المركزية واطليم كردستان. ٢- الخريطة السياسية للحركات والتيارات السياسية التي تمثل الأيزيديين. ٣- العمل مع التيارات والاحزاب السياسية الاخرى.
- ٤- طبيعة المشاركة السياسية للأيزيديين في العملية السياسية. ٥- حوارات.

ثالثا: المشاركة السياسية للشبك

- ١- التمثيل السياسي للشبك. ٢- ضغوط الجماعات الكبرى. ٣- خريطة التيارات السياسية للشبك.
- ٤- محددات السلوك التصويتي للشبك. ٥- حوارات.

رابعا: المشاركة السياسية للتركمان

- ١- الصراع مع التيارات السياسية للجماعات الكبرى.
- ٢- المحددات الداخلية لضعف المشاركة السياسية. ٣- حوارات.

خامسا: المشاركة السياسية للكاكائيين

- ١- أثر المحدد الديني على لمشاركة السياسية للكاكائيين. ٢- معوقات المشاركة السياسية للكاكائيين.
- ٣- ضعف التمثيل السياسي للكاكائيين. ٤- حوارات.

سادسا: المشاركة السياسية للمندائين

- ١- التحول في البنى التمثيلية للمندائين. ٢- تشكيل اللجنة السياسية العليا. ٣- كوتا المندائين.
- ٤- التوجه للقضاء لتحسين المشاركة السياسية. ٥- الآليات الديمقراطية الداخلية لاختيار المرشحين.
- ٦- حوارات.

سابعا: الأقليات المحرومة من المشاركة السياسية

- ١- عدم الاعتراف بالأقليات والمشاركة السياسية. ٢- قرارات تحريم النشاط البهائي.
- ٣- تمثيل العراقيين من اصول افريقية. ٤- حوارات.

التوصيات

المقدمة

تعد المشاركة الفعالة في عمليات صناعة القرار، لا سيما القرارات التي تؤثر على الأقليات، شرطاً مسبقاً لتمتع الأشخاص المنتمين إلى أقليات بما لهم من حقوق الإنسان تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة. ومفهوم المشاركة العامة واسع جداً، فهو يشمل حق الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وفي أن ينتخب ويُنتخب، وفي أن يتقلد الوظائف العامة في بلده. وفضلاً عن ذلك، فهو يقتضي المشاركة في الهيئات الحكومية، وفي المؤسسات القضائية وغيرها من أجهزة نظام العدالة الجنائية، وفي أشكال الحكم اللامركزية والمحلية، وفي آليات التشاور، وكذلك في الحياة العامة عن طريق ترتيبات الحكم الذاتي المتعلقة بالثقافة أو بالإقليم^(١).

التمييز والمشاركة السياسية

ويعد التمييز سبباً رئيسياً لانتشار تهميش الأقليات في مختلف أنحاء العالم، وهو عائق أساسي أمام المشاركة الفعالة للأقليات التي يناقش هذا التقرير جوانبها السياسية في تجربة الاقليات في العراق. ويمكن أن يتخذ التمييز أشكالاً مختلفة، فبعض شرائح السكان من الأقليات معرضة لأشكال متعددة من التمييز؛ فعلاوة على تعرضها للتمييز بسبب انتمائها إلى أقلية قومية أو إثنية، وإلى أقلية دينية أو لغوية، فهي تتعرض للتمييز بسبب الجنس أو السن أو العجز أو غير ذلك من الأسباب.

وتبدو أهمية التصدي للتمييز الذي يحرم الاقليات من الحق في مشاركتها الفعالة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يعيشون فيه، من كون هذا الحق أمراً ضرورياً لتأكيد هويتها وحضورها. لذا ينبغي العمل على أن تكون مشاركة الاقليات شاملة لكافة قطاعات الحياة العامة من الحكومة والبرلمان والقطاعات الأخرى، بحيث يكون تمثيلهم فاعلاً.

وفي هذا السياق تعد المشاركة الفعالة الأساس لإعمال جميع حقوق الإنسان للنساء والرجال المنتمين إلى الأقليات الإثنية والدينية واللغوية. فمن خلال المشاركة الفعالة يعبر الشخص عن هويته ويحميها، وهو ما يكفل للأقلية بقاءها وكرامتها.

(١) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، المحفل المعني بقضايا الأقليات، الدورة الثانية، وثيقة معلومات أساسية بشأن الاقليات والمشاركة الفعالة، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الفقرة ٥.

ويشمل الحق في المشاركة الفعالة، المشاركة في صناعة القرار السياسي على الصعيدين المحلي والوطني معاً، وكما لاحظت الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الاقليات «غاي ماكدوغال» فإن «تحقيق تمثيل كاف لفئات الأقليات في عملية صنع السياسات والقرارات في المجتمع هو أمر ضروري لكسر حلقة التمييز والاستبعاد التي يعانيها أفراد هذه الفئات، وما يترتب عليها من مستويات فقر غير متناسبة، وما يرتبط بها من عراقيل تحول دون التمتع الكامل بالعديد من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية»^(١).

خاصة وان قلة عدد افراد الاقليات تضعها في موقف تمييزي واضح، بحيث لا يستطيعون تحديد نتيجة القرارات في الديمقراطيات التي تعتمد نظام الأغلبية، لذا ينبغي ان ينطوي تمثيل الاقليات في الهيئات التشريعية والإدارية والاستشارية، على مشاركة حقيقية في صنع القرار.

المقاربة الامنية

في مواجهة الاستهداف المستمر للأقليات في العراق منذ العام ٢٠٠٣ سادت «مقاربة أمنية» ضيقة لمواجهة التحديات التي تواجه الاقليات، وغالبا ما كانت هذه المقاربة مسؤولة عن ارجاء المطالبة بحقوق الاقليات، ومنها المطالبات الخاصة بالاعتراف وتحسين التمثيل السياسي بحجة ترتيب الاولويات، فتحدي الحفاظ على الوجود الفيزيائي لأفراد الاقليات كان يحظى باهتمام اساسي عند النقاش حول حقوق الاقليات.

ويرجع قصور «المقاربة الامنية» في تقديم اي تحسن نسبي في اوضاع الاقليات، الى كونها تتبنى خطابا يحمل العنف الطائش والعشوائي (بقصد احداث الفوضى) او العنف المنظم والاجرامي (بقصد التهجير او نيل الضدية او جمع الجزية) مسؤولة تدمير التنوع في البلاد وهجرة الاقليات، ويعفي خطابها النخب السياسية من هذه المسؤولية، متغاضيا عن ان التمييز والعنف الرمزي والاقصاء الثقالي والتمثيل السياسي المنقوص وعوائق المشاركة في الحياة العامة وعدم الاعتراف او اشكال الاعتراف المنقوص وعدم حيادية الدولة، لا تقل سوءا او أثرا عن العنف الصريح، وهي مسؤولة بالقدر نفسه عن تهديد التنوع وهجرة الاقليات.

من جهة ثانية، اذا كان زوال نظام صدام حسين قد أتاح تغير الموقف التفاوضي حول تقاسم السلطة بالنسبة إلى الجماعات الكبرى : الأكراد، الشيعة، السنة، فإن الصراع بين التيارات السياسية المختلفة لهذه الجماعات (أكراد، شيعة، سنة) قد اصبح احد المحددات الرئيسة لفعالية او عدم فاعلية المشاركة السياسية للجماعات الاصغر «الأقليات» التي تأثرت بطبيعة هذا الصراع ومخرجاته. وهو ما يكشف هذا التقرير جوانبا منه، من خلال ابراز المعوقات الرئيسة التي حددها من اجريت معهم مقابلة من ممثلي الاقليات.

وتبدو اهمية المشاركة الفعالة والهادفة للأقليات في الساحة السياسية العراقية، في كونها عنصرا محوريا في تجنب نشوب نزاعات عنيفة، وعاملا مهما في الاستقرار السياسي ومشجعا على وقف هجرة افراد الاقليات.

وإذا كان يحق لأفراد الأقليات المشاركة في عمليات صنع القرار، لا سيما تلك التي تعنيهم، فإن تمثيل ومشاركة الأقليات في العملية السياسية ومؤسسات الحكم قد تقيّد قصداً، أو تتعرض للحرمان عن غير قصد من جراء القوانين أو السياسات او عدم الاعتراف بالاقليات كما هو حال العراقيين من اصول افريقية والكاكائيون الذين لم يرد اسمهم في الدستور وليس هناك تمثيل سياسي لهم في البرلمان، او تتعرض لتحريم ومنع قانوني مثل البهائيين الذي ما تزال قرارات مجلس قيادة الثورة التي تحرم النشاط البهائي غير ملغاة على الرغم من معارضتها للدستور^(٢)، أو قد تغيب الإرادة السياسية اللازمة لإزالة العوائق الهيكلية التي تحول دون مشاركة الأقليات بشكل كامل وعلى قدم المساواة، وهو

(١) الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، المحفل المعني بقضايا الاقليات، الدورة الثانية، مذكرة من الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الاقليات، غاي ماكدوغال، بشأن الاقليات والمشاركة السياسية الفعالة، جنيف ٢١-١٣ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٩، الفقرة ١.

(٢) القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٠ حول تحريم النشاط البهائي. والقانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٧٩.

ما يسجله معظم ممثلوا الاقليات الذين تم اجراء مقابلات معهم على تجربة المشاركة السياسية للاقليات في العراق. واذا كانت الدول تتمتع بهامش كبير لاتخاذ القرارات، بالتشاور مع الاقليات، بشأن الطرائق التي يمكن من خلالها تحقيق المشاركة السياسية، فإن هذه الطرائق قد تتضمن تفويض سلطات معينة (المادة ١٢٥ من الدستور العراقي تقدم مثل هذا الخيار لكنها لم تتحول الى تشريع ضامن لتنفيذ هذا الخيار)؛ أو نظم انتخابية قائمة على التمثيل النسبي؛ أو نظام لتخصيص مقاعد للأقليات في البرلمان (منح الكوتا لبعض الاقليات في البرلمان او على مستوى مجالس المحافظات)؛ أو تيسير مشاركة أحزاب سياسية تمثل مصالح الأقليات في العملية الانتخابية. وهو ما سجل عليه ممثلوا الاقليات العراقية ملاحظات سلبية، لا سيما شروط تسجيل الاحزاب المرهقة ومبالغ التأمينات المدفوعة اثناء الانتخابات والتي تفوق القدرة المالية لإحزاب الاقليات الصغيرة.

لكن الأهم من ذلك، أن تمنح طريقة الإدماج السياسي للأقليات نفوذاً حقيقياً، فالتمثيل الرمزي أو تدخل الدولة في عملية تحديد الممثلين السياسيين أو هيمنة التيارات السياسية الكبرى التي يشكو منها معظم ممثلوا الاقليات في العراق، يؤديان إلى المزيد من الإحباط، ويضعفان من قيمة المشاركة السياسية للأقليات التي تغدو مجرد مشاركة رمزية او شكلية تفتقر الى الفعلية.

وقد نص الدستور العراقي ٢٠٠٥ على الحق في المشاركة السياسية والتمتع بسائر الحقوق السياسية في المادة (٢٠) التي نصت على ان «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح».

كما نص على الحق في المساواة وعدم التمييز في المادة (١٤) التي نصت على ان «العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي» وتكفل الدولة بموجب المادة ١٦ تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، وتتخذ إجراءات فاعلة لضمان ذلك، وبغية التصدي لاي كيان سياسي يتبنى التمييز العنصري ورغبة بالانعتاق من ارث التمييز السابق، نصت المادة (٧): اولاً على حظر «كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي، او يحرض أو يمهد أو يمجّد او يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون».

المنهجية

اعتمد التقرير على اجراء مقابلات معمّقة، وهي وان كانت مقابلات مقننة تضمنت توجيه اسئلة عامة مشتركة لمن اجريت معهم المقابلات، وذلك لأغراض المقارنة في الإجابات النهائية، لكنها مالت اثناء العمل لان تكون أكثر مرونة، بما يتيح التعبير عن ما يدور في اذهان ممثلي الاقليات، ومشاعرهم، وما تشكّل من اولويات لديهم. وشكلت المعلومات التي قدموها «بيانات» كانت مصدراً لا غنى عنه، يندران يتوفر في اية مصادر مكتوبة او رسمية، لا سيما حين تعلق الامر بفهم سياق تطور المشاركة السياسي بعد العام ٢٠٠٣، وقدر تعلق الامر بالتقرير، فإنه استعمل هذه البيانات بوصفها الأداة المثلى لتناول المؤشرات المتعلقة بفعالية المشاركة السياسية للأقليات.

وقد نجحنا في اجراء مقابلات طويلة مع ابرز الممثلين السياسيين للاقليات، مؤكدين على ان يمثلوا التنوع قدر الامكان، ويعكسوا وجهات نظر مختلفة، حتى داخل الاقليات نفسها، مثل المسيحيين بتياراتهم السياسية المتنوعة، وكذلك الايزيديون، والتركمان. كما اجريت مقابلات مع اقلية حرمت من المشاركة السياسية مثل البهائيين والعراقيين من اصول افريقية والكاكائيون، او مع اقلية كان تمثيلها السياسي هشاً وضعيفاً مثل المندائيين.

اجريت المقابلات في اماكن مختلفة من العراق، وبعضها اجري خارج العراق، ففي داخل العراق اجريت مقابلات في:

بغداد، البصرة، كركوك، اربيل، دهوك، حلبجة، الديوانية. اما خارج العراق فقد اجريت بشكل خاص في ميشغان (الولايات المتحدة). والمانيا (هانوفر) وكان تاريخ اجراء غالبية المقابلات بين شهري تموز وايلول، وبعضها اجري في شهر تشرين الاول ٢٠١٥.

اخيرا، نشير الى ان هدف التقرير هو تقديم تصور مناسب لصناع القرار داخل العراق، والمجتمع الدولي حول اهمية تحسين مشاركة الاقليات في الحياة العامة، فالإقرار بالحقوق في المشاركة الفعالة هو إقرار بأن مشاركة الأقليات في شتى مجالات الحياة أمر ضروري لإرساء مجتمع يسوده العدل ولا يقصي أحداً من أفرادهِ. على ان نأخذ بنظر الاعتبار اهمية ان يتم تمثيل الاقليات على نحو مرن وفعال، اذ ينبغي الا تفضي آليات المشاركة السياسية الفعالة للأقليات سواء على مستوى المحافظات او الاقاليم او على مستوى الدولة، الى زيادة حدة الانقسامات داخل المجتمع من خلال ترسيخ السلطة السياسية على اساس إثني او ديني او لغوي. وينبغي ان يكون يتسم تمثيل المصالح المختلفة للإقليات بمرونة لا تؤدي الى المغالاة في تسييس الهوية الإثنية للإقليات، فالهدف من تفعيل حق المشاركة السياسية للأقليات يرتكز على تمثيل مصالح افراد الاقلية، وضمان مشاركتهم على كافة المستويات، ولا يتوقف الحصول على سلطة سياسية على مغزى يقوم على مركز الشخص بوصفه منتم الى اقلية فقط، بقدر مدى قدرة الممثلين السياسيين للأقلية المعنية على تمثيل مصالح افرادها على نحو مستقل ومرن.

سعد سلوم

تشرين ثاني/أكتوبر ٢٠١٥ / بغداد



المشاركة السياسية للمسيحيين

المشاركة السياسية للمسيحيين

يعترف القانون العراقي بإربع عشر طائفة مسيحية رسمياً^(١)، وللمسيحيين تمثيل في ديوان اوقاف المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين، كما ان مشاركتهم السياسية تصل الى مستوى وزاري، ونال المسيحيون الكوتا التي منحتم مقاعد ضمن البرلمان الاتحادي وبرلمان اقليم كردستان. يصنف المسيحيون كأقلية منتشرة، فهم متوزعون في مناطق مختلفة من العراق، لكن التحديات الامنية التي واجهتهم خلال الاعوام الماضية وحركة نزوحهم للداخل وهجرتهم للخارج، فرضت تمرکزهم الأساسي في بغداد، وأربيل (منطقة عينكاوة)، و محافظة نينوى (سهل نينوى). كان للمسيحيين مشاركة في العملية السياسية منذ مراحلها الاولى (تأسيس مجلس الحكم، كتابة الدستور، التمثيل في البرلمان الانتقالي)، ولكن كما هو واضح في مثال المشاركة السياسية للمسيحيين، فإن مجرد المشاركة السياسية ليس كافياً لكي تكون هذه المشاركة «فعالة»، وينبغي مراعاة عدد من الاعتبارات بهذا الخصوص منها سيطرة الاحزاب والتيارات السياسية للجماعات الكبرى.

ينقسم المسيحيون على اساس إثني وطائفي/كنسي، فهم متنوعون اثنيا ما بين أرمن، وكلدان، وسريان، وآشوريين، وينقسمون كنسيا الى مسيحيين : أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت، وانجيليين، الخ. وقد ترك هذا التعدد أثره على تعدد الاحزاب والتيارات السياسية التي تمثل المسيحيين في العراق.

ومع ذلك يميل الممثلون السياسيون للطوائف المسيحية المختلفة على تقديم المسيحيين بوصفهم (شعبا كلدو اشوريا سريانيا)، وهي تسمية طويلة نسبيا حاولت ان تتجاوز مساوئ التعدد بغية تقديم هوية واحدة او جسم واحد يسهل تمثيله على المستوى السياسي، والتحدث بأسمه عن مطالب محددة.

ولكن هذه التسمية غير مقبولة كلياً من قبل ممثلي جميع التيارات السياسية التي تمثل المسيحيين، ولا سيما التيارات التي تجد فيها توظيفاً من قبل ممثلي بعض التيارات السياسية لمنفعتهم الخاصة او لصالح احزابهم دون مراعاة مصالح التيارات السياسية الاخرى التي تمثل التنوع المسيحي بكافة اطيافه^(٢).

وبما ان مجتمع الاقلية في حالة المسيحيين غير متجانس، لا بد أن يترجم هذا التنوع في شكل تمثيل متعدد يترتب عليه خلافات في الرؤية والمطالب والتحالفات مع احزاب وتيارات سياسية اخرى تعيق تمثيلهم على نحو فعال .

علاوة على ذلك، بإمكان الممثلين السياسيين للأقلية أن يناوؤا بأنفسهم عن قواعدهم الشعبية الرئيسية، ومن ثم الإخلال بمهمتهم كمتحدثين حقيقيين وفعليين باسم هذه القواعد بسبب المصالح الشخصية وضغوط التحالف مع

(١) نظام ملحق بنظام رعاية الطوائف الدينية (الطوائف الدينية المعترف بها رسمياً في العراق رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١)

(٢) (مقابلة مع اعضاء المنبر الكلداني الموحد، ميشغان)

تيارات سياسية كبرى تفرض رؤيتها على ممثلي الاقلية . وفي النهاية إذا لم يكن لممثلي الأقليات سلطة اتخاذ قرارات جوهرية ومؤثرة بشأن مسائل ذات أهمية لمجتمعاتهم، فإن مشاركتهم تلك ستكون رمزية وليست «فعالة»، وهو ما يشكو منه معظم ممثلي الاقلية المسيحية الذين تم اجراء مقابلات معهم.

التفاوت في تمثيل المسيحيين في تجربة اقليم كردستان وتجربة الحكومة الاتحادية

يضم برلمان كردستان ١١١ مقعد، تتوزع هذه المقاعد على المكونات في كردستان : مائة مقعد للاكراد، خمسة مقاعد للتركمان، وخمسة مقاعد للكردان السريان الأثوريين، ومقعد واحد للأرمن. اما بالنسبة للبرلمان الاتحادي فيتكون من ٣٢٨ مقعدا، تتوزع كالتالي : ٣٢٠ مقعدا للمسلمين، خمسة مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد لكل من الأيزيديين والماندائيين والشبك.

يرى الممثلون السياسيون للمسيحيين ان تمثيل المسيحيين في برلمان كردستان يعد منصفا قياسا بتعدادهم في الإقليم : من مجموع (١١١) برلمانيا، هناك (٦) أعضاء مسيحيين أحدهم أرمني، وذلك بالمقارنة مع التمثيل على مستوى اتحادي وطني، كما ان هناك مناصبا وزاريا للمسيحيين في حكومة الإقليم، لكن إشغاله في أغلب الأحيان يكون بناء على إختيار القيادة الكردية، من المقربين لها أو من الأحزاب المسيحية المحسوبة على الأطراف ذات النفوذ في الإقليم، وتشكو التيارات السياسية الكلدانية انه عادة ما يكون من الاحزاب الأثورية وليس من الكلدان. لكن هناك اتفاقا عاما على ان أوضاع المسيحيين وحقوقهم في الإقليم هي أفضل من المركز، وهناك هامش من احترام حريتهم بشكل عام^(١). وقد كان هنالك وزير للمكون المسيحي في حكومة الاقليم هو السيد «جونسن سياوش» لكنه استقال بسبب عدم استجابة الحكومة لمطالب هذا المكون، وكان هذا الوزير يشغل حقيبة النقل والمواصلات، ولكن بعد استقالته لم يتم اشغال هذه الوزارة عن المكون المسيحي، وانما اسندت لاطراف محسوبة على التيارات الاسلامية^(٢).

المشاركة السياسية للأرمن

الأرمن الأرثوذكس مثال لتداخل الجانب الاثني بالديني، اذ على الرغم من كونهم احدى الطوائف المسيحية المعترف بها، الا انهم لم يكونوا تيارا سياسيا يعبر عن هويتهم المستقلة، ونتيجة لضعف تمثيلهم السياسي من قبل التيارات والشخصيات المسيحية التي مثلت المسيحيين في العملية السياسية، اصبح الأرمن يميلون لتقديم انفسهم أثنيا، بوصفهم ممثلين للقومية الارمنية، والمطالبة بالكويتا على هذا الاساس في البرلمان الاتحادي (بمعزل عن اطار الكويتا المحددة دينيا للمسيحيين).



يرفانت امينيان

وبينما مثل الأرمن نائب في برلمان اقليم كردستان، لا يوجد ممثل عنهم في مجلس النواب العراقي، كذلك هناك مقعد خاص بالأرمن في مجلس محافظة دهوك. ولكن لحد هذه اللحظة لا يوجد وزراء للأرمن في الحكومة الاتحادية، انما هناك تمثيل يصل الى درجة مدير عام ومدراء

(١) مقابلة مع ابلحد افرام ، سكرتير حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني، ميشغان .
(٢) مقابلة مع جوزيف صليوا من (كتلة الوركاء الديمقراطية) بغداد.

تنفيذيين. ويطالب الأرمن برفع درجة تمثيلهم السياسي الى درجة وزير في حكومة اقليم كردستان، وان يحصلوا على مقعد في البرلمان الاتحادي^(١).

ويذهب السيد ملكون ملكونيان، رئيس اللجنة الإدارية لطائفة الأرمن الأرثوذكس في العراق-بغداد، الى ان من حق الأرمن المطالبة بالكوتا في البرلمان الاتحادي ومجالس المحافظات والبلديات والأقضية والقرى في المحافظات ذات التواجد الأرمني في بغداد (المركز) والبصرة (المركز) وكركوك (المركز) وأربيل (المركز وعين كاوة) ودهوك (المركز وزاخو وأفرزوك وهاوريسك) ومحافظة نينوى، وهو يأمل ان يتم تحقيق جزء من هذه المطالبات في الانتخابات المقبلة على صعيد وطني ومحلي^(٢).

الكوتا ومواجهة التمييز السياسي ضد الاقليات

للقضاء على التمييز وتحقيق المساواة الكاملة، ليس في القانون فحسب ولكن في الممارسة الفعلية أيضاً، تطالب الدول باتخاذ إجراءات إيجابية للتقليل من الظروف التي تتسبب أو تساعد في إدامة التمييز ضد الاقليات أو للقضاء على تلك الظروف، ويجوز أن تنطوي تلك الإجراءات على منح الجزء المعني من السكان نوعاً من المعاملة التفضيلية في مسائل محددة لفترة ما بالمقارنة ببقية السكان، طالما دعت الحاجة إلى هذه الإجراءات لتصحيح التمييز في الواقع. ويكتسي مفهوم التدابير الخاصة بأهمية بالنسبة للمشاركة السياسية الفعالة للنساء والرجال المنتمين إلى أقليات إذ بإمكانه تيسير أعمال حقوق الأقليات في التصويت وفي تقلد المناصب. وقد أقرت ذلك هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان.

ويرى ممثلوا التيارات السياسية للمسيحيين الذين اجريت معهم المقابلات، ان العدد المحدد للممثلين السياسيين للمسيحيين في البرلمان الاتحادي، لم يكن منصفاً، اذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار نسبة المسيحيين العددية نسبة الى العدد الكلي للسكان في البلاد، وطالبوا برفع سقف التمثيل وقلل للكوتا من اجل تحسين المشاركة السياسية للمسيحيين. واذا كانت هذه المطالب تركز على اهمية بعض التدابير الخاصة التي تتبناها الدولة لتحسين مشاركة الاقليات، فإن من المهم تطوير الوعي السياسي بكونها لا تركز على إعطاء مركز امتيازي للأقليات، بل بالأحرى تهدف الى إيجاد توازن ووضع الأقليات على نفس المستوى مع الأغلبية. فالمشاركة في العمليات الوطنية السياسية والاجتماعية، والمساهمة في وضع السياسات، وفي الخدمات العامة (والاستفادة منها) ينبغي أن يساعد على التصدي للتمييز والاستبعاد. وتجنح الدول، التي ترحب بمشاركة الأقليات واندماجها، ليس إلى أن تكون مستقرة فحسب، بل إلى أن تكون أكثر رخاءاً أيضاً. وهو ما يفتقر اليه بشكل واضح مثال المشاركة السياسية للاقليات في العراق.

تقييد المشاركة السياسية للمسيحيين

قد تقييد الشروط المتعلقة بتسجيل الأحزاب السياسية على نحو غير متناسب قدرة الأشخاص المنتمين إلى أقليات على ممارسة حريتهم في الاجتماع وتكوين جمعيات. وبرز مثال على ذلك اشتراط مفضوية الانتخابات دفع تأمينات انتخابية تصل الى مبلغ مالي قدره خمسين مليون دينار للمشاركة في الانتخابات، وينطوي هذا الاجراء على تقييد المشاركة السياسية للاقليات لانطواه على عبء مالي، اذ لا تستطيع تحمله بعض احزاب الاقليات، وكان من نتيجته

(١) مقابلة مع يرفانت امينيان/ ممثل كوتا الارمن في برلمان اقليم كردستان، اربيل.

(٢) مقابلة مع السيد ملكون ملكونيان، رئيس اللجنة الإدارية لطائفة الأرمن الأرثوذكس في العراق، بغداد

انسحاب الحزب الديمقراطي الكلداني من الانتخابات على سبيل المثال لعدم قدرته على تأمين هذا المبلغ المالي. كما لم يراعي قانون الأحزاب السياسية أحزاب الأقليات التي ليست لديها قدرات مالية، فقد تطلب أجور تسجيل بلغت خمسة وعشرين مليون دينار، وبذلك ساوى بشكل غير متناسب بين أحزاب الأقليات والأحزاب التابعة للمكونات الكبيرة المزودة بإمكانيات مالية هائلة.

وفي هذا المثال وغيره، قد تؤدي أوجه الحيف القانونية والثقافية واللغوية أيضاً إلى إعاقة المشاركة الفعالة للأقليات في الحياة العامة. فتحديد سقف انتخابي عال كثيراً ما يؤثر سلباً في قدرة الأقليات على ضمان تمثيلها السياسي ويمكن أن يكون بمثابة تمييز غير مباشر في حقهم. وقد يؤدي تخطيط حدود الدوائر الانتخابية على نحو ما إلى توجيه توزيع الأصوات، ومن ثم إحداث أثر تمييز على مجموعة بعينها أو يسفر عن نتائج في صالح الجهة المخططة. وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات جعل كل محافظة دائرة انتخابية مستقلة، فإن هذا التقسيم أثر على بعض الأحزاب الصغيرة، كما أنه في التطبيق تم تقسيم المرشحين في القوائم الانتخابية الخاصة بالمسيحيين على خمس محافظات، وهو ما يتناقض مع كون العراق دائرة إنتخابية واحدة. والأفضل أن يتم احتساب كل فائز من المسيحيين على محافظة من تلك المحافظات، لأن هناك من حصل على آلاف الأصوات ولم يعتبر فائزاً، لأنه لم يكن مرشحاً على مدينة معينة، بينما فاز المرشح الذي رشح نفسه عن المحافظة المعنية وهو حاصل على نصف العدد الذي حصل عليه زميله الذي لم يعد فائزاً، لذا فمن الأصح التخلي عن توزيع المرشحين على أساس المحافظات الخمس^(١).

وأصبح من الواضح أن مجرد الاكتفاء بإدراج أحكام دستورية عن مشاركة الأقليات لن يكون كافياً لضمان المشاركة الفعالة لأفرادها. بل لا بد من سن قوانين وسياسات محددة تمكن من تعزيز المشاركة السياسية للأقليات فضلاً عن رصد تنفيذ هذه القوانين والسياسات بدورها، ولا بد من ضمان مشاركة الأقليات في وضعها وتنفيذها ومتابعتها. وثمة شرط مسبق لتعزيز المشاركة السياسية للأقليات يتمثل بضبط سجلات دقيقة بأسماء الناخبين لتمكين المشاركة السياسية الفعالة للأقليات، ولا بد أن تتم عملية تسجيل الناخبين بطريقة غير تمييزية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأقليات في مجالات اللغة والخصوصية الثقافية وإمكانية الاستفادة من عملية التسجيل. وهو ما تسجل عليه التيارات السياسية للمسيحيين مجموعة من الملاحظات، لا سيما وأن أفراد الأقليات قد نزحوا من مناطق سكانهم بسبب العنف، وهناك أعداد منهم لم تثبت أسماءهم في سجلات مراكز تسجيل الناخبين لمناطق سكانهم الجديدة التي نزحوا إليها، وبذلك تم حرمانهم من حق الاقتراع، إضافة إلى عوائق تتمثل باللغة، وتعقيد إجراءات التسجيل للاقتراع خارج العراق.

ولكن الجانب الأهم الذي اجمع عليه ممثلوا التيارات السياسية للمسيحيين، يتمثل في معاناة ممثلي الأقليات من هيمنة التيارات السياسية الكبرى على اتجاهات وعمل ممثلي الأقليات، سواء لدى الدخول في تحالفات مع هذه التيارات الكبرى، وعند مشاركة أفراد الأقليات في أحزاب الأغلبية. فأحزاب الأغلبية قد لا تولي القضايا ذات الأهمية بالنسبة للأقليات، الأولوية في برامجها أو قد تهملها، وربما يكون تحفيز الأحزاب السائدة على الدفاع عن مصالح الأقليات و / أو اختيار مرشحين ينتمون إلى أقليات مهما لزيادة شعبيتها، إلا أن الاستثناءات نادرة في السياق العراقي، فضلاً عن عدم تركيز البرامج الداخلية للأحزاب السائدة على التنوع.

(١) مقابلة مع ابلحد افرام. سكرتير حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني، ميشغان.



ا- حوار مع «أبلحد افرام»

سكرتير حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني

• هل توجد شروط مجحفة بحق المشاركة السياسية للمسيحيين من ناحية التشريعات ؟

هناك قوانين نعاني من جورها، منها قانون الإنتخابات الذي يشترط للمشاركة الانتخابية دفع مبلغ مالي قدره خمسين مليون دينار عراقي، وهو مبلغ لا تستطيع تحمله احزاب الاقلييات. المثال الثاني هو قانون الأحزاب السياسية الذي لم يراع الأحزاب المسيحية كما يجب، ليس فقط من ناحية العدد المطلوب وإنما من ناحية أجور التسجيل البالغة (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار، إذ ساوى القانون بين أحزاب الأقليات والأحزاب التابعة للمكونات الكبيرة المزودة بإمكانيات مالية هائلة، بعكس الأحزاب المسيحية التي لم يعد لديها الإمكانيات لتسديد إيجارات مقراتها. وعندما طرح القانون للمناقشة في مكاتب مجلس النواب العراقي في المحافظات، قدم حزبنا دراسة مختصرة عن القانون لفتت الانتباه ونالت التأييد، وطلبت رئيسة اللجنة المكلفة بدراسة القانون مع ممثلي الأحزاب السياسية نسخة من دراستنا ووعدت بتبنيها، لكن عند صدر القانون ونشره لم نجد سوى إشارات طفيفة أخذت من دراستنا.

• الى أي حد راعى تصميم الدوائر الانتخابية تعزيز المشاركة السياسية للمسيحيين؟

جعل قانون الإنتخابات كل محافظة دائرة انتخابية مستقلة، وهذا التقسيم أثر على بعض الأحزاب الصغيرة، ومنها الحزب الشيوعي العراقي العريق الذي بدأ تأثيره بالانحسار، أما بالنسبة للأحزاب المسيحية فكانت مطالبنا أن يكون العراق بأجمعه دائرة إنتخابية واحدة وبضمنه بلدان المهجر، ولولا هذا الإجراء لما فاز مسيحي واحد في الإنتخابات. لكن رغم ذلك في التطبيق تم تقسيم المرشحين في القوائم الإنتخابية الخاصة بالمسيحيين على خمس محافظات، وهو ما يتناقض مع كون العراق دائرة إنتخابية واحدة. والأصح أن يتم إحتساب كل فائز من المسيحيين على محافظة من تلك المحافظات، لأن هناك من حصل على آلاف الأصوات ولم يعتبر فائزاً لأنه لم يكن مرشحا على مدينة معينة، بينما فاز المرشح الذي رشح نفسه عن المحافظة المعنية وهو حاصل على نصف العدد الذي حصل عليه زميله الذي لم يعد فائزاً، لذا فمن الأصح التخلي عن توزيع المرشحين على أساس المحافظات الخمس.

• ما ملاحظتكم حول سير الانتخابات في مراكز تسجيل الناخبين والمراكز الانتخابية؟

واجهتنا معوقات في مراكز تسجيل الناخبين والمراكز الانتخابية، منها اسقاط أسماء بعض الناخبين من سجلات

الإنتخاب في جميع الدوائر، أو ظهورها في محافظات ربما لم يزرها الناخب في حياته.

أما بخصوص تسجيل الناخبين فلدينا العديد من الملاحظات بشأنه، فكما هو معروف أن نسبة ٦٥ ٪ من المسيحيين المتواجدين داخل العراق نزحوا من مناطق سكناهم، وهناك الآلاف من المسيحيين لم تثبت أسماءهم في سجلات مراكز تسجيل الناخبين لمناطق سكناهم الجديدة التي نزحوا إليها داخل الوطن. وبذلك تم حرمانهم من حق الإقتراع، وكان هناك قصور في الوعي الانتخابي إذ إن الإعلام المحلي قد يكون بلغة لا يفهمونها، كالكردية مثلا، كما تم تعقيد اجراءات التسجيل خارج العراق حيث يطلب من الناخب في المهجر مستمسكين حديتين تثبت شخصيته وعراقيته، ومنهم من غادر العراق منذ أكثر من ثلاثين سنة فمن أين يأتي بمثل هذه المستمسكات الجديدة؟. وكان بالامكان ببساطة الإعتماد على جواز سفر الشخص الصادر من الدولة التي يقيم فيها، حيث يثبت فيه البلد الأصلي الذي نزح أو هاجر منه كما تفعل الجهات المسؤولة عن الإنتخابات في العديد من الدول الأخرى كمصر ولبنان وغيرها وهذا يكفي لإثبات عراقية الشخص وحقه في الاقتراع.

وايضا كانت هناك مشكلة فقدان أصوات في بعض المركز الانتخابية من خلال إتلاف الإستمارات من قبل القائمين على الفرز، وفق مصلحة الجهات السياسية التي يتبع لها القوائم على الفرز، وهو ما قدمنا به شكاوى الى مفوضية الإنتخابات.

• ما أثر التحالف مع التيارات والأحزاب الكبرى على تمثيل قضايا المسيحيين ومشاركتهم السياسية؟

هناك أول تدخل في شأن القوائم المسيحية من قبل الأحزاب الكبيرة من خلال دعم قوائم موالية لها، ويتحول ذلك الى دعم ضد القوائم الأخرى المنافسة أو تشجيع منتسبيها للتصويت لصالح القوائم الموالية ومرشحيها، وفي الكثير من الأحيان تقوم الأحزاب الكبرى بتشكيل قوائم إنتخابية من خلال المسيحيين المنتميين إليها سواء منافسة القوائم المسيحية أو بهدف تشتيت الأصوات لكي لا تفوز القائمة المقصودة، وتقوم بعض الأحزاب بمنافسة المسيحيين على مقاعدهم من خلال تشكيل قوائم إنتخابية من منتسبيها المسيحيين وهذا ما حدث في الإنتخابات الماضية حيث فاز الحزب الشيعي العراقي بمقعد من مقاعد الكوتا المسيحية، بعد أن كان قد فقد الأمل في الفوز في أية دائرة إنتخابية.

وهناك حالات أخرى تتكرر في جميع الدورات الانتخابية، وهي قيام القيادات المحلية للأحزاب الكبيرة المتسلطة بتوجيه مركزي بتبليغ سكان القرى المسيحية بوجوب التصويت لإحدى القوائم دون غيرها أو لأحد المرشحين الموالي لها دون غيره، وهذا ما واجهناه منذ إنتخابات عام ٢٠١٠ وبعده، لا سيما في اقليم كردستان، وهناك مشكلة أخرى وهي أن الأحزاب الكبيرة توجه بعض منتسبيها من غير المسيحيين للتصويت لقائمة موالية لها، ففي السلیمانية مثلا، لا يتجاوز عدد أصوات الناخبين المسيحيين في أفضل الحالات عن (٥٠٠) صوت كحد أعلى وبلغت الأصوات التي حصلت عليها القوائم المسيحية في السلیمانية أكثر من (١١٠٠٠) صوت منها (٧٠٠٠) للقائمة التي كان قد شكلها الحزب الشيعي العراقي و(١٠٠٠) صوت للحركة الآشورية حليفة الإتحاد الوطني الكردستاني، وبقية الأصوات توزعت على القوائم الأخرى. ويحدث هذا في العديد من المواقع التي لا يسكنها مسيحي واحد في محافظة دهوك ونيوى.

والنتيجة ان الأحزاب الكبيرة يمكنها التحكم بنتائج الإنتخابات من خلال ممارسات عديدة، تعد تدخلا في شؤون الأقلية المسيحية، وأعتقد إن الحل يكمن في طبع قوائم إنتخابية ذات لون مختلف تخص الأقلية المسيحية، ولا تسلم في المراكز الإنتخابية سوى للناخبين المسيحيين أو لأحد منتسبي أحزابها من غير المسيحيين شرط أن يحمل هوية الحزب.

• لكن تحالف احزاب الاقليات مع التيارات السياسية الكبيرة ضروري لا يصلح مطالبها؟

إذا كانت احزاب الاقليات قليلة الموارد وضعيفة النفوذ تحاول كسب ود الأحزاب المهيمنة لمساعدتها في تحقيق مطالبها،

لذا تتحالف معها، إلا إن تحالف الأحزاب أو الكتل الكبيرة مع بعضها يختلف عن تحالف الأحزاب والكتل الصغيرة مع الأحزاب والكتل الكبيرة، لأن التحالف بين الكبار فيه توازن وشروط بين الطرفين المتحالفين، ولكن تحالف الصغار مع الأحزاب الكبيرة لا يتم دون ثمن على حساب قضايا الاقليات. ليس بإمكان المكون الصغير أو الضعيف فرض إرادته على القوي ولا القوي يراعي في كل الأمور وجود المكون الأصغر . أجل إن تحالف الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة في كثير من الأحيان يأتي على حساب إستقلالية الأحزاب الصغيرة التي في كثير من الحالات تعاني من النظرة الفوقية المتعالية التي يتعامل بها الطرف القوي أو الكبير مع الأصغر وعندئذ يكون هناك من يقبل بهذا الواقع ويكون هناك من يرفضه، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك ثمن يدفع .

• ما الخطوات اللازم إتباعها لتعزيز المشاركة السياسية للمسيحيين؟

على مستوى المكونات المسيحية وكنائسها وأحزابها، أن يكون هناك تنسيق وتعاون شامل بينها مع إحترام خصوصيات كل طرف ونبد الخلافات بينها، وعدم السماح للآخرين بالتدخل في شؤونها لخدمة المصالح العامة للمكونات المسيحية . اما على المستوى الوطني سواء في المركز أو الإقليم، فمن المهم عدم التدخل في شؤون المسيحيين السياسية، والإبتعاد عن كل ما يسبب المشاكل والنزاعات بينهم بحيث يزيد من فرقتهم وتشتتهم. وعدم التدخل في شؤون المكونات المسيحية في الإنتخابات المحلية والإقليم والفيدرالية، وإنما القيام بمساعدتها ودعمها من جميع النواحي وهذا يصب في مصلحة الكتل الكبيرة على المستوى الداخلي والخارجي .

واهم الخطوات يتمثل بزيادة مقاعد الكوتا للمسيحيين في مجلس النواب العراقي بشكل منصف وعادل، إعتامادا على البيانات الرسمية الخاصة بتعدادهم الوارد في بيانات وزارة التخطيط مع تخصيص مقعد برلماني خاص بالأرمن كقومية مستقلة، ونقترح كذلك تخصيص مقعدين للمسيحيين في مجلس الإتحاد على أساس قومي ومقعد لكل أقلية عراقية . ورفع مستوى تمثيلهم في الهيئات الدبلوماسية من خلال مكوناتهم وأحزابهم، وعدم حصر ذلك بالمسيحيين المنتمين إلى الأحزاب أو الكتل الكبيرة وبإسم المسيحيين . وكذلك في الوظائف العامة والدرجات الخاصة إسوة ببقية مكونات الشعب العراقي عامة وفي الإقليم أيضا . وكذلك عدم حصر التعيينات في مؤسسات الدولة وحتى الأمنية منها ببعض المكونات دون المكون المسيحي وقبولهم في الكليات العسكرية والشرطة وأن يكون الترشيح من قبل الكيانات المسيحية نفسها دون تدخل غيرها وعدم حصرها في كيان مسيحي واحد أيضا. واخيرا عدم تدخل الكنائس في الشؤون السياسية وترك الأمر للأحزاب السياسية، لأن السياسة هي من شأن الأحزاب السياسية والتعاون معها لتحقيق ما يصبو إليه المسيحيون على إختلاف كنائسهم في العراق بشكل عام .

• ما اهم المعوقات التي تضعف من اداء ممثلي المسيحيين ومشاركتهم السياسية؟

ناك اسباب داخلية منها عدم كفاءة المرشحين الفائزين في الإنتخابات بسبب عدم إختيارهم على أساس الكفاءة وإنما على أساس الإئتناء والطاعة للجهة التي رشحته، والحرص على المصالح الشخصية والحزبية أكثر من الحرص على المصالح العامة للمكون المسيحي الذي من المفروض أن يمثلوه خير تمثيل، او الحرص على مصالح الجهة السياسية التي ساندته في الإنتخابات سواء كانت مسيحية أو غير مسيحية أكثر من الحرص على مصالح المكون المسيحي الذي ينتمي إليه . فضلا عن ان هناك أطرافا مسيحية مرتبطة بجهات إقليمية ودولية، فعندما يشغل ممثلها موقا من هذه المواقع لا يخرج عن الخطوط المرسومة له وفق مصالح تلك الجهات .



٢- حوار مع السيد «انور متي هداية»

رئيس حركة تجمع السريان وممثل
كوتا المسيحيين في مجلس
محافظة نينوى.

• هل يمكن ان تقدم وصفا مختصرا عن التنظيم السياسي التي تمثلونه؟

تأسست حركة تجمع السريان في العام ٢٠٠٤ في بغداد (قره قوش) التابعة لمحافظة نينوى تحت شعار (وحدتنا القومية ضمان لحقوقنا القومية)، واتخذت من سهل نينوى منطلقا لها، بوصف هذه المناطق تمثل الثقل المسيحي الديموغرافي في العراق، وبعدها فتحت مقرات للحركة في بغداد واربيل من اجل المشاركة الفاعلة في العملية السياسية الديمقراطية وتثبيت الحقوق السياسية للمسيحيين في الدستور الدائم، والدفاع عن التسمية الموحدة للمسيحيين من آشوريين وكلدان وسريان، إنطلاقا من إيماننا بأننا شعب واحد ذو قضية واحدة، وللحركة أهداف خاصة وأهداف عامة وأهداف وطنية ودولية، وشاركت حركة تجمع السريان في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات منذ ٢٠٠٥ ولحد الان.

• كيف تقيمون تمثيل المسيحيين في ظل النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣؟

بعد ازالة نظام البعث الشمولي في العام ٢٠٠٣، كان من الطبيعي أن يكون للمسيحيين تمثيل في المجلس السياسي المؤقت المشكل لإدارة البلاد، والذي مثل جميع مكونات الشعب العراقي، وكان مجلس الحكم هو الهيئة الاولى التي ضمت ممثلين عن التنظيمات والشخصيات السياسية التي تمثل الشعب العراقي، وكان للمكون الكلداني السرياني الآشوري (المسيحي) ممثل واحد من اصل ٢٥ عضوا. وركز المسيحيون ايضا على ضرورة التمثيل في كتابة الدستور العراقي، لأنها من اهم المراحل التي سيترتب عليها ضمان حقوق الشعب العراقي، مع منح خصوصية للمكونات الدينية والاثنية والعرقية، وكان للمكون الكلداني السرياني الآشوري (المسيحي) تمثيل في لجنة كتابة الدستور على نحو يعبر عن طموحنا.

لكن تمثيلنا في البرلمان الانتقالي، من خلال عدد محدد من الممثلين السياسيين، لم يكن منصفا، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عدد المسيحيين بالنسبة لعدد سكان الشعب العراقي بالكامل، وانعكس هذا التمثيل الضعيف سلبا على تمثيلنا في الحكومات المتعاقبة بعدها، وذلك من خلال تثبيت نظام الكوتا التي اختصرت حضورنا بخمسة ممثلين سياسيين للمسيحيين في البرلمان، فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان كل مائة ألف عراقي يمثلهم شخص واحد في البرلمان، فقد سمح قانون الانتخابات لأبناء الشعب العراقي في المهجر حق التصويت لمن يرونه مناسبا، لذلك نحن نرى انه كان من حقنا، أن يكون لنا ممثلون لا يقلون عن اثني عشر عضوا برلمانيا في كل دورة انتخابية.

- هل هناك ميول او ضرورة لتوحيد التنظيمات السياسية التي تمثل المسيحيين في تجمع او جسم سياسي موحد؟

التعددية السياسية امر طبيعي في اي نظام حكم ديمقراطي، وهي تمثل توجهات سياسية مختلفة، وقد برزت داخل المسيحيين تيارات وقوى سياسية تحمل توجهات وطنية وقومية متنوعة. وبعد جريمة كنيسة سيدة النجاة عام ٢٠١٠، ولشعور هذه التنظيمات السياسية بخطورة المرحلة اجتمعت وشكلت (تجمع التنظيمات السياسية الكلداني السرياني الآشوري) ووضعت نظاما داخليا ينظم العلاقة بين تلك التنظيمات والأحزاب السياسية واتفقت على برنامج سياسي موحد تعمل عليه من خلال هذا التجمع.

نشأ التنظيمات الحزبية كضرورة سياسية للمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية و ذلك من خلال وضع برنامج تعمل عليه، وذلك ما يفعله (تجمع التنظيمات السياسية الكلداني السرياني الآشوري)، اذ ان لديه برنامجا سياسيا يتضمن مطالب شعبنا المسيحي الثابتة، والتي تضمن وجوده في ارض الآباء والأجداد والحفاظ على خصوصيته.

- ما تقييمكم لنظام الكوتا الممنوح للمسيحيين؟

نعتقد ان مستوى تمثيل المسيحيين في البرلمان العراقي في ظل نظام الكوتا غير منصف، اذ اختصر وجودنا بخمسة ممثلين فحسب، اما على صعيد مجالس المحافظات فقد ضمنت المادة ٥٠ من قانون ٢١ لعام ٢٠٠٨ المعدل، تمثيلا لا بأس به للمسيحيين، ولا سيما في بغداد ومحافظه نينوى، وبعد إلغاء هذه المادة وتعديلها، قزمت الكوتا للمسيحيين واختصرت بمقعد واحد، لكل من بغداد و نينوى والبصرة، وهذا يحجم مشاركتنا السياسية على نحو غير منصف.

- كيف تقيمون مستوى المشاركة السياسية للمسيحيين على مستوى الحكومة الاتحادية مقارنة بالتمثيل على مستوى اقليم كردستان

العملية السياسية التي تقوم على اساس المحاصصة الحزبية والطائفية يدفع ضريبتها ابناء الاقليات، فقد اختصر تمثيلنا على مستوى وزاري بحقيبة واحدة لوزارة غير سيادية. ونعتقد ان انحراف العملية السياسية نحو المحاصصة السياسية والطائفية انعكس سلبا على أداء ممثلي المسيحيين على المستويات التشريعية والتنفيذية في الحكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان. ولكن مع ذلك، فإن تمثيل المسيحيين في إقليم كردستان، قد يكون منصفًا، نوعا ما، إذا ما قورن بالتمثيل في المؤسسات التشريعية بالحكومة الاتحادية، وينعكس هذا التقييم إلى حد ما على السلطات التنفيذية في الإقليم .



٣- حوار مع النائب

جوزيف صليوا سبي

(كتلة الوركاء الديمقراطية)

• ما ملاحظتكم بشأن تمثيل المسيحيين في العملية السياسية في مراحلها الاولى؟

كان تمثيل المسيحيين في مجلس الحكم ٢٠٠٣ تمثيلا هزيلا، اختصر بشخص واحد، وهذا لم يكن يعكس الحجم الحقيقي والارث التاريخي لمسيحيي بلاد ما بين النهرين، كما ان شخص الممثل عبر عن تيار واحد بينما المكون المسيحي الكلدو اشوري السرياني والارمني لهم تيارات سياسية مختلفة، وتوجهات هي الاخرى مختلفة، وان كانوا جميعهم ينتمون لدين واحد، لكن خلفيتهم الثقافية متعددة وتوجهاتهم كذلك. لذا كان يستوجب ان يكون لمسيحيي العراق تمثيل لا يقل عن خمسة اشخاص بينما حصر التمثيل بشخص واحد.

• ما تقييمكم لطبيعة الاعتراف بالمسيحيين في الدستور؟

اعتقد ان الاعتراف بالمسيحيين كان ناقصا في الدستور، نعم كان للمسيحيين مشاركة في كتابة الدستور ولكن على ما اعتقد لم يؤخذ بوجهة نظرهم، وتم تقديم المسيحيين بوصفهم ممثلي احدى الديانات بينما لا يوجد شعب ينتمي الى دين من دون خصوصياته القومية. والديباجة عكست ازدواجية في التعامل، اذ لم يتم التطرق الى التضحيات التاريخية لهذا المكون عكس ما حصل مع باقي المكونات الاخرى.

• ما مقترحاتكم لتحسين كوتا المسيحيين؟

اقترح ان يكون للمسيحيين ما لا يقل عن عشر مقاعد كوتا، يتم التنافس عليها فيما بينهم. والسبب يعود الى ان الخمس مقاعد الحالية لا تؤثر كثيرا على صناعة القرار على المستوى التشريعي بسبب هيمنة الاحزاب السياسية الكبرى. ومن دون تحقيق توازن في الكتل التصويتية سوف تبقى المكونات الصغرى خارج اية عملية لصناعة القرار. وحتى على مستوى تمثيلهم في مجالس المحافظات فحالتهم حال ممثلي مجلس النواب العراقي، انهم مثل من يقاتلون بالاذن في مواجهة السيوف، ومنهم من يخضع لضغوطات الاحزاب الكبرى، والحل من وجهة نظري هو تشكيل تحالف بين جميع الكتل المسيحية يتم الاتفاق عليه على اساس قومي او تراثي اذا جاز التعبير، لكي يستطيعوا تخفيف تاثيرات الاحزاب الكبيرة والمتنفذة وليتمتعوا باستقلالية، ولكن الاحزاب الكبرى سوف تتصدى لذلك. هناك ممثلون فعالون للمسيحيين، يحاولون بقدر الاستطاعة، مثل السيد انور هدايا عضو مجلس محافظة الموصل من حزب تجمع السريان، والسيد هالان هرمرز كوكوكيس من مجلس محافظة اربيل والسيد ادوارد شليمون نائب محافظ كركوك عن المجلس الشعبي الكلداني الآشوري.

• ما تقييمكم لتمثيل المسيحيين على مستوى وزاري؟

ما يزال تمثيل المسيحيين او المكون الكلداني السرياني الاشوري والارمني تمثيلا ضعيفا في جميع مرافق الدولة، سواء

تحدثنا عن مستوى التمثيل الوزاري او مجالس المحافظات او في مجلس النواب العراقي، تمثيل الاقليات ليس هبة او منحة انما هو مقياس لنجاح أي نظام ديمقراطي وهو يعكس الى حد كبير استحقاقا ثابتا، ولكن التيارات السياسية الكبرى تحاول تقليصه وتجميده، فعلى سبيل المثال بعد الاصلاحات التي قام بها السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي رأينا ان الكابينة الحالية خلت من ممثلي المكونات، وخصوصا المكون المسيحي، في حين لم تخلو الكابينة الوزارية في الفترات الماضية من وزير او وزيرين مسيحيين او ربما في بعض الاحيان اكثر. بماذا يفسر السيد رئيس الوزراء اصلاحاته على حساب تمثيل المسيحيين ووزيرهم الوحيد (وزير العلوم والتكنولوجيا)، حدث ذلك لانهم الحلقة الضعيفة في العملية السياسية التي لن يخاف رئيس الوزراء من رد فعلها.

• كيف تصف تمثيل المسيحيين المتنوع على مستوى سياسي؟

لدى المسيحيين تيارات متنوعة، تختلف عن بعضها في توجهاتها والسقف التي تطالب به من اجل القومية، فعلى سبيل المثال لدينا احزاب تطالب فقط بحقوق الكلدان واخرى فقط تطالب بحقوق السريان واخرى تطالب بحقوق الاشوريين فقط، كذلك بدون ادنى شك توجهات ارمنية لكن ليس لها كيانات خاصة تطالب بحقوقها من خلال الاحزاب الاخرى، وفي نفس الوقت هناك احزاب وتيارات تطالب بحقوق الجميع اي (المكون الكلداني السرياني الاشوري والارمني)، كما ان هنالك ايضا انتماءات من ابناء شعبنا الى احزاب عربية واخرى كردية ووطنية وديمقراطية تطالب بحقوق هذا المكون من خلال المنهاج السياسي الذي يتبنوه، والمثال على ذلك منظمة كلدو آشور التابعة للحزب الشيوعي العراقي، وهنالك احزاب اخرى تطالب بنوع من الاستقلالية والحكم الذاتي على حدة. كالحركة الديمقراطية الاشورية وكيان المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري وكيان ابناء النهرين وكتلة الوركاء الديمقراطية

• اين تضع كيانكم السياسي ضمن هذه الخريطة السياسية للاحزاب المسيحية؟

بعد ان لاحظنا ضعف التمثيل السياسي للمسيحيين واخفاقه في نيل حقوق المسيحيين، ارتأينا تشكيل كيان الوركاء الديمقراطية، اضافة الى الجهود المبذولة من قبل بقية الاحزاب والكيانات التي طرحت نفسها على الساحة السياسية العراقية، ودخلنا الانتخابات لنضم صوتنا الى صوت بقية الاحزاب والكيانات التي ذكرناها، من اجل نيل حقوق هذا المكون الاصيل كجزء لا يتجزأ من الشعب العراقي بعيدا عن الطائفية والاستعلاء القومي والديني، فنحن نعتبر في كتلة الوركاء الديمقراطية نفسنا الذراع اليساري المسيحي (الكلداني السرياني الاشوري والارمني) في العراق، وحصلنا على قرابة ١٤ الف صوتا في عموم العراق، وعلى اثره حصلنا على مقعد نيابي، وبعد الاتحاد مع (المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري) طرحنا ممثلينا لحكومة السيد العبادي وشكلنا الكتلة الكبرى من ثلاث مقاعد، وعلى اثره اسندت لكتلتنا وزارة العلوم والتكنولوجيا.

• ما اهم مطالبكم السياسية؟

انهاء المحاصصة والطائفية، القضاء على الفساد وتقديم رموزه الى القضاء لمحاكمتهم، اعادة صياغة الدستور على اساس المواطنة، وترسيخ مبدأ سيادة القانون. والعمل على اصدار تشريعات عقابية ضد العنصرية والطائفية والتفرقة بين ممثلي الاديان في العراق .

• ما ابرز المعوقات لتفعيل المشاركة السياسية للمسيحيين؟

التمييز العنصري والديني السائد في تفكير النخب السياسية المهيمنة على الحكومة والمتنفذين ومحاولة تعزيزه هذه الثقافة في المجتمع، من جهة ثانية غياب سلطة القانون والتمييز بين المواطنين العراقيين على اساس الدين والقومية والطائفة. اما على الصعيد الداخلي المسيحي فابرز المعوقات يتمثل في غياب التحالف بين الكتل المسيحية، وهو ما يؤثر سلبا على الحصول على مكاسبنا وحقوقنا كمواطنين.



٤- حوار مع

"شمس الدين كوركيس زيا"

رئيس المجلس الشعبي الكلداني
السرياني الاثوري

• متى تأسس تنظيمكم السياسي، وما ابرز اهدافه لتمثيل حقوق المسيحيين؟

تأسس المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاثوري بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥، ولعل اهم اهداف تنظيمنا السياسي يتمثل بتوحيد الجهود والخطاب القومي في القضايا المصيرية لشعبنا، والعمل على تثبيت الحقوق المشروعة لشعبنا في الدستور الفيدرالي بما فيها حقه في الحكم الذاتي ضمن مناطقه التاريخية والتي يشكل فيها كثافة ديموغرافية. و تفعيل المادة (٣٥) من دستور اقليم كردستان العراق لبناء مؤسسات الحكم الذاتي. والعمل من اجل ازالة جميع اثار التغييرات الديموغرافية المفروضة على مناطق تجمعات شعبنا واعادة الحقوق الى اصحابها الشرعيين من خلال تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور الاتحادي. والعمل على تنشيط الحوار وبذل الجهود لتقريب وجهات النظر بين تنظيماتنا القومية، وايجاد صيغ للعمل المشترك بما يخدم المصلحة القومية و الوطنية. وتجاوز التباينات المذهبية بين ابناء شعبنا وعدم التدخل في شؤون رجال الدين ودعم الجهود الرامية الى وحدة الكنيسة.

• ما المطالب السياسية التي ترومون تحقيقها بما يتناسب مع هذه الاهداف؟

لعل اهم المطالب السياسية لنا، هو الحكم الذاتي لشعبنا الكلداني السرياني الاثوري وقد تم ادراجه بمسودة دستور اقليم كردستان ضمن المادة (٣٥) ونحن بانتظار إنتهاء اللجنة المكلفة بدراسة و صياغة الدستور و ثم الاستفتاء الشعبي عليها لكي يتم تطبيق الحكم الذاتي على أرض الواقع. نعم مؤخراً تم الإتفاق على مناهج سياسي لتجمع التنظيمات السياسية الكلدانية السريانية الاثورية والتي تشمل تسعة أحزاب لشعبنا، والمجلس الشعبي ضمن هذا التجمع، إتفقنا على إستحداث محافظة لشعبنا بمشاركة الإيزيديين والشبك و بقية المكونات الدينية القومية المتعايشة في سهل نينوى ، و مؤخراً طالبنا مع تجمع التنظيمات من التحالف الدولي تحرير سهل نينوى من إرهابي داعش و شمولها بالحماية الدولية، وكذلك شمول الجرائم التي أرتكبت بحق شعبنا في سهل نينوى و الإيزيديين في سنجار بالإبادة الجماعية.

• كيف تقيمون تمثيل المسيحيين في العملية السياسية خلال السنوات الماضية؟

صحيح انه لم يكن للمجلس الشعبي الكلداني السرياني الاثوري تمثيل في مجلس الحكم العراقي ٢٠٠٥ ، اذ لم يكن المجلس مؤسساً آنذاك، لكن السيد يونادم كنا مثل المسيحيين في مجلس الحكم العراقي وهو سكرتير الحركة

الديمقراطية الاشورية. ولكننا قدمنا ملاحظتنا حول كتابة الدستور الى لجنة صياغة الدستور العراقية وكانت ملاحظتنا حول الديباجة وعدم ذكر المذابح التي لحقت بشعبنا وتحديد مذبحة سميل التي حدثت سنة ١٩٣٣. كما وتطرقنا في ملاحظتنا حول المادة (٢، اولا) وتعديلها كما يلي: (الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو احد مصادر التشريع). اما بالنسبة الى المادة (١١٦) في الباب الخامس المختصة بسلطات الاقاليم الفصل الاول، كانت لدينا ملاحظة وهي اضافة نظام الحكم الذاتي الى المادة (١١٦) لتصبح كالآتي (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية والحكم الذاتي وادارات محلية).

وكذلك بالنسبة الى المادة (١٢٥) من الفصل الرابع الخاص بالادارات المحلية، كانت لدينا ملاحظة مهمة وهي عدم تقسيم شعبنا وادراج اسمه (كلداني سرياني اشوري) في الدستور العراقي، لتصبح كالآتي (يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان السريان الاشوريين، وسائر المكونات الاخرى في اغلب المحافظات العراقية التي يعيشون فيها، وينظم ذلك بقانون)

• برأيكم، ما هي ابرز التنظيمات والتيارات السياسية الفعالة التي تمثل المسيحيين؟

التنظيمات والتيارات السياسية الفعالة التي تمثل المسيحيين هي (المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري، الحركة الديمقراطية الاشورية، كيان ابناء النهرين، حزب بيت نهرين الديمقراطي، الحزب الوطني الاشوري، المجلس القومي الكلداني، المنبر الديمقراطي الكلداني، اتحاد بيت نهرين الوطني)

• ما مستوى تمثيلكم في العملية السياسية حاليا على صعيد البرلمان والحكومة ومجالس المحافظات؟

على صعيد نظام الكوتا في مجلس النواب العراقي، يمثلنا كلاً من السادة: لويس كارو و رائد اسحاق، وايضا نحن ممثلون بالكوتا على صعيد مجالس المحافظات، ويمثلنا كلا من السادة: فارس يوخنا باليوس عضو مجلس محافظة دهوك، هالان هرمز عضو مجلس محافظة اربيل، انور هدايا عضو مجلس محافظة نينوى.

لكن لا يوجد للمجلس الشعبي وزير في الحكومة العراقية الاتحادية، وتمثيلنا ليس بمستوى الطموح كون قائمة المجلس الشعبي وقائمة الوركاء تحالفوا وقدموا مرشحين للوزارة، ولكن السيد حيدر العبادي رئيس الوزراء رشح اسما من قائمة الوركاء، ولكن ليس من ضمن المرشحين المقترحين.

اما على صعيد الاقليم، فلدينا عضوين في برلمان إقليم كردستان، و هما السادة وحيدة ياكو و كمال يلبدا، اما وزير الكابينة الوزارية الحالية، فقد قدم إستقالته، و هو السيد جونسون سياوش

• ما ابرز الكوابح والمعوقات في اداء ممثلي المسيحيين في العملية السياسية؟

يمثل الصراع الطائفي وسياسة التوافق أحد الأسباب الرئيسية في تهميش شعبنا المسيحي في الحكومة العراقية و مجلس النواب وكافة مؤسسات الدولة، اضافة الى الصراع على المناطق المتنازع عليها والتي تعتبر مناطقنا في سهل نينوى، وقد تعرضت هذه المناطق للاهمال خلال السنوات الماضية بسبب عدم حسم عانديتها، فهل ستظل تابعة إلى سلطة محافظة نينوى أو إقليم كردستان أو الحكومة الاتحادية؟، وقد تعرضت الى تهميش اقتصادي وتراجعت معدلات التنمية فيها، اضافة الى تعرضها للتغيير الديموغرافي. اما بالنسبة إلى إقليم كردستان، فنواجه تحديات مثل التغيير الديموغرافي والتجاوزات على أراضينا من قبل بعض العشائر.

- ما الأثر السياسي لتسمية المسيحيين بالشعب الكلدو اشوري السرياني، وهل هي تسمية متفق عليها بين جميع التيارات السياسية التي تمثل المسيحيين؟

التسمية التي تبناها نحن في المجلس الشعبي و معنا (٨) من أحزاب شعبنا ضمن تجمع التنظيمات السياسية هي تسمية (كلداني سرياني آشوري) ، وقد بدأت منذ سنة (٢٠١١)، والسبب يعود لإيماننا المطلق باننا شعب واحد و قومية واحدة، لدينا مشتركات تتمثل بالدين، والعادات ، والجغرافيا و التقاليد والثقافة والتاريخ ، والمصير المشترك. لقد أقرت (٩) أحزاب هذه التسمية وهذه الاحزاب هي التي تمثل شعبنا في جميع المناصب الرسمية.

- هل طالبتكم بشكل رسمي بأصلاح نظام الكوتا لكي يتناسب مع مطالبكم السياسية؟

قدمنا مذكرة رسمية الى الدكتور اياد السامرائي رئيس مجلس النواب العراقي السابق بعد عقدنا المؤتمر الثاني للمجلس الشعبي بتاريخ (٣-٤) كانون الاول ٢٠٠٩ مضمونها : (ان مؤتمرا خرج بتوصية مفادها تخصيص المقاعد البرلمانية الكافية التي تتناسب مع عدد ابناء شعبنا الكلداني السرياني الاشوري في الوطن والمهجر و البالغ عددهم بحدود (١،٥٠٠،٠٠٠) مليون ونصف المليون نسمة، واستنادا لقانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة (٢٠٠٥) المعدل النافذ والذي تقرر بموجبه تخصيص مقعد برلماني لكل مائة الف نسمة من ابناء الوطن والمهجر، وحيث ان عدد المقاعد المخصصة لشعبنا (الكوتا) حاليا في قانون الانتخابات المشار اليه اعلاه لا تتناسب مع عدد ابناء شعبنا انفة الذكر اعلاه، لذلك نرجو انصافنا بما اقره القانون المذكور باعتبارنا شركاء في الوطن وشعبا اصيل، وان يكفل الدستور الاتحادي حقوقنا وحرماننا)، علما ان اغلبية ابناء شعبنا قد هجروا الى الخارج قسرا وواجهوا تحديات هائلة نظرا لظروفهم الصعبة والتهميش التي يمرون بها.



٥- حوار مع عادل بقال

عضو الهيئة التأسيسية للمنبر الديمقراطي الكلداني الموحد

- ما طبيعة تكوين المنبر، هل هو حزب سياسي وما هي طبيعة تمثيله للمسيحيين؟

دأب الكلدان على الاحتفاظ بأسمهم القومي الكلداني Chaldean Nation، ليبقى رمزا لهوية تشير الى اللغة والقومية والتاريخ العراقي القديم اثناء سنوات هجرتهم خارج الوطن، وكانوا اكثر الجماعات المسيحية من حيث الاندماج الاجتماعي داخل الوطن، ولم يعبروا عن تطلعات سياسية منفصلة عن الهوية العراقية الجامعة. وتاريخيا انخرط الكلدان في الاحزاب الوطنية العراقية، ولم يشكلوا احزابهم الخاصة، فكان ولائهم للعراق قبل الدين او القومية او المذهب، في حين كان الحس القومي عاليا لدى طوائف اخرى مثل الأشوريين، وكانت لديهم احزابهم القومية منذ وقت طويل، وكانوا يعدون جميع المسيحيين على اختلافهم القومي أشوريين. بعد سقوط نظام البعث الشمولي ٢٠٠٣، بدأ حراك كلداني بضرورة ان يكون هناك تمثيل سياسي للمسيحيين الكلدان، لا سيما بعد زيارة نخب من المهجر للعراق، ولكي لا يتم اختصار اصوات مسيحيي العراق جميعا بتيار او كيان سياسي لا يمثل خصوصياتهم المتنوعة، لذا عكفت نخب كلدانية على تأسيس تنظيم سياسي حمل اسم (المنبر الديمقراطي الكلداني) في ٣٠ آب ٢٠٠٣، وافتتح مقره الرئيس داخل العراق، وكان للمنبر فروع في أستراليا وكندا وبقية الولايات الأمريكية التي يتواجد فيها الكلدان.

وقد اكد اعضاء المنبر على استقلالهم المالي منذ البداية، وبذلك تجنبوا فخ الوقوع تحت هيمنة التيارات السياسية الكبرى التي ضغطت بالمال والنفوذ على توجهات العديد من التيارات السياسية التي تمثل المسيحيين. لكن هذه الاستقلالية كان لها ثمنها في عدم قدرة المنبر على المنافسة السياسية داخل العراق، لذا في النهاية تبدلت هوية المنبر من تنظيم سياسي الى منظمة مجتمع مدني واصبح يحمل اسم (المنبر الديمقراطي الكلداني الموحد).

لكنه، من وجهة نظري ما يزال يلعب دورا في خلق تماسك عابر للاختلافات السياسية بين الكلدان والأشوريين والسريان، لكونه ذا توجه وطني عراقي وديمقراطي. نعم انه ليس سوى تنظيما واحدا ضمن تنظيمات عديدة تمثل المسيحيين، لكنه يحاول التوصل الى أفضل السبل والصيغ والبرامج من أجل تعزيز دور ومكانة المسيحيين في بناء وطنهم العراقي.

- كيف تقييم السلوك التصويتي للناخبين المسيحيين تجاه التيارات السياسية التي تمثل المسيحيين؟

في الواقع هناك أكثرية مسيحية صامتة تتبنى موقفا مستقلا تجاه التيارات السياسية، وذلك بسبب ذاكرة الخوف من التعاطي مع السياسة التي ورثناها عن عقود الاستبداد السياسي، وفوبيا رجل الامن الذي ما يزال ظله يلازمهم حتى وهم خارج الوطن.

احلامنا كمسيحيين بدأت تضمحل وتتلاشى في ضوء تعرضنا لتهديدات البقاء بعد ان تبخرت احلامنا بتأسيس دولة

علمانية مدنية ديمقراطية، دولة مواطنة ينعم في ظلها ابناء الاغلبية والاقلية بالشعور بالمساواة بصرف النظر عن الجنس والقومية والدين والمذهب، وتمتعهم بالاقرار بالعددية وخصوصياتهم الثقافية واللغوية مثل تدريس لغتهم في المناطق التي يشكلون فيها اغلبية وغيرها من الحقوق التي يعترف بها الدستور لكن لا تجد تطبيقا لها في حيز الواقع.

• ما هي العوائق الاساسية التي تقف تجاه تمثيل سياسي اكثر فعالية للمسيحيين؟

اعتقد ان التهديد الاساسي لتمثيل سياسي فعال للمسيحيين يتمثل بأيدولوجيا احزاب الاسلام السياسي التي تهتم على السلطة، وشيوع خطابات الكراهية والعلاقة بين الدين والدولة في الدستور التي لم تكن في صالح الفصل بينهما، واعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً أساسياً للتشريع، بحيث تكون الدولة حيادية.

لا يمكن لنا فصل المشاركة السياسية عن التمتع ببقية حقوق الاقليات، وعندما تشيع خطابات الكراهية، وتخرج المؤسسات الدينية كالجوامع عن الرقابة الحكومية الصارمة، وحين ينادي إمام الجامع بتكفير المسيحيين ويدعو المسيحيات الى لبس الحجاب، ويتم استهداف مصادر الدخل الاقتصادي للمسيحيين مثل النوادي الليلية ومحلات بيع الخمور وسط صمت رسمي، ناهيك عن الاستيلاء على عقارات المسيحيين في بغداد في ظل دعم جماعات مسلحة تحظى برعاية رسمية، اذن، ما فائدة الحديث عن مشاركة سياسية وهي لا تستطيع تقديم حماية للمسيحيين؟

• هل تعود العوائق الى تركيبة النظام السياسي فقط، ام ان هناك اسباب اخرى داخلية متعلقة بالبنية الداخلية للتيارات والاحزاب التي تمثل المسيحيين؟

اذا كانت هناك دولة مواطنة حقيقية لن يخاف المسيحي ان يمثله مسلم او ايزيدي او مندائي، وليس سقف مطالب المسيحيين ان يمثلهم وزير في وزارة سيادية أو يكون لهم نائب مسيحي في البرلمان يضع مصلحته الشخصية او الحزبية قبل مصلحة الوطن، او الحزب الذي يمثله، وبالمثل اولئك الذين وصلوا الى مناصبهم عن طريق التيارات السياسية الكبرى المتصارعة على السلطة، لانه سيكون تحت ارادتهم ويتصرف لمصلحتهم.

لذا، لا اعتقد انه هناك في ظل الوضع الحالي تمثيل فعال او حقيقي لقضايا المسيحيين، وممثلوا المسيحيين مثل مومياءات محنطة في قفص زجاجي، ولا يستطيع شخص او شخصين او ثلاثة وحتى عشرة مسيحيين ان يؤثروا في القرارات المصرية التي تخرج عن برلمان وحكومة خاضعة لتيارات سياسية كبرى تتصرف بهيمنة واضحة.

ليس المهم اذا كان هناك وزير مسيحي يمثل حزب زوعا (الحركة الديمقراطية الآشورية) او (المجلس الشعبي) او غيرها من التيارات السياسية التي تمثل المسيحيين، بل المهم ان يعمل من خلال منصبه على تطوير اداء وزارته لخدمة العراقيين جميعا، ان يعمل من اجل الوطن وليس من أجل المسيحيين، وبذلك سوف يخدم المسيحيين ويعمل لمصلحتهم. اما اذا اجتذب من خلال عمله اعضاء حزبه، واستخدم منصبه لخدمة اقاربه وأبناء عشيرته، فهو سيدخل في دائرة الفساد التي تحطم التمثيل الحقيقي لاحتياجات المواطنين، وينحرف بالااصوات التي حصل عليها لخدمة اغراض الشخصية.

• ما رأيكم بمطالب بعض التيارات السياسية للمسيحيين بحكم ذاتي او انشاء محافظة خاصة بالمسيحيين؟

من المفترض ان ضمان أمن المسيحيين اولوية لدى كل من يريد ان يمثله المسيحيين سياسيا، ومن استطاع الهجرة لحماية عائلته وضماني مستقبلها سيكون في وضع افضل نسبيا من الذين يعيشون داخل الوطن، لكنهم يفتقرون لوسائل الحماية وضماني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ضوء ذلك تكتسب هذه الدعوات ضرورتها العملية، لكن

مثل هذه المطالبات اذا كانت مبيسة وخدمة الصراع الكردي العربي حول مناطق المسيحيين في منطقة سهل نينوى مثلا، او لخدمة مصالح خاصة لزعماء هذه التيارات فهي ستكون انحرافا بالتمثيل السياسي للمسيحيين وتوظيفا له من قبل التيارات السياسية الكبرى للاغلبية، وهو ما نرفضه بقوة، فليس هناك مسيحي يريد ان يعزل او يحصر نفسه بين المطرقة والسندان بين اطراف النزاع.



المشاركة السياسية للأيزيديين

المشاركة السياسية للأيزيديين

كانت البنية الاجتماعية الايزيدية موحدة الى حد في الفترة ما قبل حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ومثلتها المؤسسة الاميرية برئاسة الامير تحسين بك والمجلس الروحاني الايزيدي. الا انه بعد تغيير الاوضاع وحصول المستجدات التي نتجت بعد عام ١٩٩١ وفرض المنطقة الامنة بالاستناد الى قانون مجلس الامن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ ابريل/نيسان ١٩٩١، سيطرت الاحزاب والتيارات الكردية على تلك المناطق التي شملت خط العرض ٣٦ شمالا، وشملت ثلاث محافظات رئيسية، منها محافظة دهوك التي احتضنت اربع مراكز سكانية ايزيدية كبيرة. ونتيجة للفراغ الاداري والامني بعد انسحاب مؤسسات الدولة العراقية من تلك المحافظات قررت الاحزاب الكردية اجراء اول انتخابات اقليمية في كردستان العراق ١٩٩٢، شارك فيها العديد من الاحزاب والحركات السياسية المعارضة.

الأيزيديون بين الحكومة المركزية واقليم كردستان

بموجب تلك المستجدات انقسم المجتمع الايزيدي بين الحكومة المركزية واقليم كردستان. وبهذا لم يتمكن الايزيديون من تنظيم انفسهم سياسيا في المناطق الخاضعة للسلطة المركزية بسبب طبيعة النظام السياسي وسطوة حزب البعث حتى اسقاط نظام الحكم في بغداد ٢٠٠٣، بينما في المناطق الكردية فقد حصلت بعض التطورات على الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي للايزيديين في الاقليم، من اهمها اتفاق «النخبة الاولى- نخبة الجيل الاول^(١)» من المثقفين الايزيديين على تأسيس مركز يعرف بالثقافة والتراث والتاريخ الايزيدي، فكان تأسيس مركز لالش الثقافي والاجتماعي عام ١٩٩٣. اما على الصعيد السياسي فلم يؤسس الايزيديون اي حزب سياسي بسبب نفوذ وسيطرة الاحزاب الكردية الرئيسية على الساحة، لا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وكذلك حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني^(٢) ذو التوجهات القومية، تلك الاحزاب تبنت في برامجها وفعاليتها السياسية الانتماء الايزيدي الى القومية الكردية، ونتيجة لذلك لم تكن هناك ضرورة من وجهة نظرها لتأسيس حزب سياسي خاص بالأيزيديين مبني على

(١) بشأن نخب الاجيال الايزيدية ينظر : ماجد حسن علي، فقدان الثقة بين المجتمع الايزيدي والنخبة الايزيدية، مجلة زهرة نيسان العدد 2011.

(٢) تأسس بزعامة سامي عبدالرحمن سنجاري، لكنه انحل لاحقا واندمج معظم قاداته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

اسس دينية كونهم في النهاية يشتركون في الانتماء الأثني ذاته مثل بقية الأكراد المسلمين^(١)، وهذه الخلفية التاريخية ضرورية لبيان سبب تمثيل الأيزيديين من قبل الأحزاب الكردية في العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣. نتيجة هذا التوجه تشجع الايزيديون على الانتماء للأحزاب الكردية على نطاق واسع في المناطق التابعة لمحافظة دهوك، وتوزع الأيزيديون بين تلك الاحزاب، واكتفت النخب الأيزيدية بالنشاطات الثقافية فقط. وانشاء اندلاع الحرب الاهلية بين التيارات الكردية الرئيسية في حقبة التسعينات، تجنب الأيزيديون الدخول في ذلك الصراع، حتى ان العديد من المنتمين لتلك الاحزاب، استقالوا منها، ولجأوا عدد منهم الى الدول الاوربية وتخلى آخرون أو اعتزلوا العمل السياسي نهائيا^(٢).

الخريطة السياسية للحركات والتيارات السياسية التي تمثل الأيزيديين

لا يوجد تيار او كيان سياسي شامل او جامع يمثل الأيزيديين في العراق الا انه في غمار تطورات ما بعد ٢٠٠٣، شكل بعض الايزيديين حزبا سياسيا في ظل قرارات السلطة المؤقتة وقرارات مجلس الحكم، اعلن عنه بأسم (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم) برئاسة امين فرحان جيجو^(٣) وحمد مطو الذي انشق عنه وشكل حزبا اخر في سنجار عرف ب(حزب التقدم الايزيدي)^(٤).

تجدر الاشارة الى ان نفوذ (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم) قد توسع في سنجار دون منطقة ولاتي (الشيخان)؛ اذ لم يسمح له بممارسة نشاطاته ومد نفوذه في المناطق الخاضعة لسلطة الاقليم المباشرة حسب ادعاءات قادة الحركة^(٥)، ويعود سبب المنع كما هو واضح الى التوجهات الايديولوجية المتعارضة بين الاحزاب الكردية وحركة التقدم بشأن هوية الأيزيديين، اذ تبنت الحركة الايزيدية تيار الهوية الذي يذهب الى ان الايزيدية هي (قومية ودين مستقل) ومنفصل عن الكرد وعن العرب، وهذا بطبيعة الحال يخالف نظرية الاحزاب القومية الكردية وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي تعد الأيزيدية من القومية الكردية، ولذلك فان هذا الاختلاف النظري جر تناقضا على النفوذ في مناطق الأيزيديين.

كما تشكلت تنظيمات اخرى منها (التجمع الديمقراطي الايزيدي) الذي اعلن في مدينة هانوفر بالمانيا وجاء في بيانه السياسي على انه يركز على :«تحقيق الاعتراف بالديانة الايزيدية وتثبيتها في الدستور العراقي واقليم كردستان، واعتبار جميع مناطق الايزيديين جزءا من اقليم كردستان» فضلا عن اهداف اخرى. ويظهر من البيان انه تنظيم قد تشكل من الأيزيديين في المهجر، وهو يعلن هويته بوصفه منظمة ديمقراطية ذات اهداف سياسية يتبنى «فكرا وسطيا ذو رؤية انسانية منفتحة وشاملة تجمع بين الانتماء الوطني والقومي والديني»^(٦). لكن يبدو انه لم ينجح في تثبيت قاعدة جماهيرية في العراق واقليم كردستان، لاسيما وان نشاطه في الساحة العراقية قد تضاعف تدريجيا، لكنه يمثل تيارا مختلفا من الناحية الايديولوجية، أكد على الوسطية الفكرية، بمعنى آخر، فإنه لم يتبنى ايديولوجية دينية او قومية

(١) لا شك، في أن مثل هذا التوجه ليس مقبولا عند غالبية الأيزيديين، اذ ان هناك العديد من الاحزاب الاسلامية الكردية التي تأسست على الاساس الايديولوجية الدينية، فلماذا يحرم الأيزيديون من هذا الخيار في حين يتاح للآخرين. مقابلات مع ناشطين أيزيديين في هانوفر، المانيا.

(٢) مقابلات مع ناشطين أيزيديين في هانوفر، المانيا.

(٣) https://en.wikipedia.org/wiki/Yazidi_Movement_for_Reform_and_Progress

(٤) فقد حمد مطو بعد احتلال داعش لسنجار بعد ٣ آب ٢٠١٤ ولايعرف شيئا عن مصيره حتى لحظة كتابة التقرير

(٥) للمزيد حول تيار الهوية القومية الأيزيدية ينظر : سعد سلوم، الأيزيديون في العراق- الذاكرة، الهوية، الابداء الجماعية، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٣.

(٦) البيان السياسي من الهيئة التأسيسية للتجمع الديمقراطي الايزيدي في ايار 2003/ هانوفر/ المانيا.

على غرار (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح) التي تبنت الايديولوجية القومية في منهجها. وفي عام ٢٠٠٤، تم تاسيس الحركة الديمقراطية الايزيدية الحرة (TEVDA)، اذ عقدت لجنتها التحضيرية مؤتمرها التاسيسي في مدينة الموصل (قاعة السكر) بتاريخ 2 / 1 / 2004⁽¹⁾، ثم عقدت الحركة مؤتمرها الاول في الفترة 18-20 / 2 / 2004، واتخذت من العراق المركز الرئيسي لنشاطاتها، واعلنت انها ليست حركة طبقية ولا تتوجه لفئة معينة، انما تستهدف احتضان كافة ابناء المجتمع الايزيدي، مؤكدة انها «تعادي الرجعية والتقاليد العشائرية الضيقة» وشددت على حرية المرأة وبناء مجتمع ذو وعي. وان تأسست بسبب عدم وجود سياسة مستقلة للايزيديين⁽²⁾. بقي هذا التنظيم نشطا في سنجار، وتنامى دوره بعد احتلال داعش لسنجار، حيث شكل حلقة وصل لتشكيل طلائع قوات حماية سنكال (YPS).

العمل مع التيارات والاحزاب السياسية الاخرى

ومن المهم في هذا السياق التأكيد على ان المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية قد تقتضي العمل من خلال تركيبة الأحزاب التي تركز على الأقليات والأحزاب الرئيسية، وهو ما يتضح في العمل السياسي للأحزاب الأيزيدية. فيمكن لممثلي الأقليات على سبيل المثال الدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى، سواء كانت من أحزاب الأقليات أو أحزاب رئيسية، لكن تركيبة الأحزاب السياسية الكبرى قد تمنحهم مزيدا من النفوذ، لكن على ان تكون العلاقة مع الأحزاب الأخرى متوازنة. وهو ما يصعب ضمانه في ظل بيئة تشهد تنافسا شديدا حول قضايا حساسة تتعلق بملكية الارض (المناطق المتنازع عليها) وتوزيع الثروة والسلطة.

ومن الملاحظ من خلال دراسة وثائق وانشطة هذه الحركات الايزيدية وتصريحات زعماءها، ومنها التي ظهرت بعد الغزو الامريكي للعراق ٢٠٠٣، ان عقد التيارات السياسية الأيزيدية تحالفات مع تيارات سياسية كبرى، نجم عنها نمو ارتباطات فكرية وتنظيمية بهذه الاحزاب والتيارات الاخرى.

فالتجمع الديمقراطي الايزيدي له علاقاته بالاتحاد الوطني الكردستاني، ومركز لاش حظي بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وظهرت حركة (TEVDA) صلتهما بحزب العمال الكردستاني، بينما بنت الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم، صلة جيدة بالاحزاب القومية العربية التي تمثل السنة، وفي وقت قدمت فيه هذه الصورة المتنوعة عن تحالفات احزاب ومؤسسات الاقلية مع احزاب سياسية وتيارات اخرى، فإنها اخفقت في العمل ضمن مظلة سياسية جامعة للايزيديين حتى الوقت الحاضر.

طبيعة المشاركة السياسية للايزيديين في العملية السياسية

في اول انتخابات للمجلس الوطني العراقي التي اجريت في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٥ فازت قائمة الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم بمقعد واحد⁽³⁾ (الكوتا)، مثلها امين فرحان جيجو بعد ان حصلت القائمة على نسبة ٠,٢٪ من اصوات الناخبين في العراق⁽⁴⁾ اي على (٤٣٢٧) صوتا، بينما فاز ثلاث نواب ايزيديين من قائمة التحالف الكردستاني المكون من الاحزاب الكردية الذين دخلوا الانتخابات في قائمة واحدة.

(١) البيان التأسيسي للجنة التحضيرية، الحركة الديمقراطية الايزيدية الحرة 2004 / 2 / 1.

(٢) البيان الختامي للحركة الديمقراطية الايزيدية الحرة (TEVDA) في 2004.

(3) Kenneth Katzman, Iraq: Elections, Government, and Constitution, CRS Report for Congress, 2005.

(4) https://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_parliamentary_election,_December_2005

وفي انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٥ فازت القائمة الكردستانية في مناطق سهل نينوى وسنجار التابعة لمحافظة نينوى بـ (٣١) مقعد من مجموع المقاعد المخصصة (٤١) لمجلس المحافظة^(١)، وخصص (٣) مقاعد منها للايزيديين^(٢) المنضويين تحت القائمة في وقت كانت فيه الغالبية العظمى من المصوتين للقائمة من الايزيديين بحكم كثافتهم السكانية.

في انتخابات عام ٢٠١٠ فازت (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح) بمقعد الكوتا للمرة الثانية، ومثلها امين فرحان جيجو رئيس الحركة، حاصدا نحو (١٠١٧١) من اصوات الناخبين في محافظة نينوى، اما الايزيديون في القائمة الكردستانية فقد حصلوا على ٦ مقاعد برلمانية، اثنان منهم للاتحاد الوطني الكردستاني واربعة للحزب الديمقراطي الكردستاني^(٣)، وبذلك حاز الايزيديين في البرلمان العراقي على اكبر عدد من المقاعد لاول مرة في تاريخهم السياسي وصل الى (٧) مقاعد. اما في مجلس محافظة نينوى، فقد حاز على مقعد الكوتا (خديدة خلف عيدو) من سنجار، وهو من قائمة الحركة الايزيدية، بينما الايزيديين الاخرين المحسوبين على قائمة التآخي الكردية، فقد حصلوا على (٧) مقاعد.

في انتخابات 2014، دخل الايزيديون في الانتخابات، كأكبر خاسر للمقاعد الانتخابية؛ حيث تنافست قائمتين على مقعد الكوتا الوحيد، وهما قائمة (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم) التي فازت بالمقعد ومثلها (حجي كندور)^(٤)، اما القائمة الاخرى المنافسة للمقعد فقد تم تشكيلها من قبل (محما خليل) باسم قائمة الجبهة الديمقراطية الايزيدية^(٥) التي تحظى بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، حصلت الحركة الايزيدية على (٥٤٣،٣) من اصوات الناخبين في وقت كان قد حصلت على (11,546) من الاصوات في انتخابات 2010^(٦). الامر الذي يعني تراجع المصوتين للممثلين الايزيديين تدريجيا المنضويين في القوائم المختلفة، يعود سبب ذلك الى زيادة عدد المرشحين.

اما القوائم الاخرى التي انضوى الايزيديون تحتها، فلم يفز احد من مرشحيها الايزيديين باستثناء (فيان دخيل) التي فازت بالمقعد على حساب كوتا المرأة باصوات بلغت (٥٤٦٧). ومن الجدير بالذكر بان الاحزاب الكردية قد دخلت الانتخابات بقوائم منفصلة ومتنافسة، بحيث ضمت كل قائمة منها عددا كبيرا من مرشحي الايزيدية، اذ بلغ مجمل عدد المرشحين الايزيديين نحو (٧٣) مرشحا للبرلمان العراقي^(٧)، (٢٨) مرشح للحزب الديمقراطي الكردستاني و (٢١) للاتحاد الوطني الكردستاني و (١٢) للتحالف المدني الديمقراطي و (١) لائتلاف العربية و (١) لقائمة متحدون للاصلاح و (٣) لائتلاف الوطنية و (٣) لائتلاف الرماح الوطنية و (٢) لقائمة حركة الاصلاح الايزيدية و (٢) لقائمة الجبهة الديمقراطية الايزيدية^(٨).

هذا العدد الكبير من المرشحين، سبب عائقا تجاه فوز اي منهم، لذلك فشل الايزيديون في الفوز بعدد المقاعد التي تتناسب مع ثقلهم السكاني^(٩)، وبالدرجة الاولى لعدم وجود كيان جمعي (سواء كان كيانا سياسيا او اجتماعيا) يمثل

(١) نتائج المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لعام 2005.

(٢) الفائزون الثلاث هم كل من: ميرزا سليمان من قضاء تلكيف وقاسم صالح مراد من قضاء سنجار وهما من مرشحي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعلي درويش علي من قرية ختارة التابعة لتلكيف من مرشحي الاتحاد الوطني الكردستاني.
(3) <http://www.ihec.iq/ftpar/nenawa.pdf>

(٤) حجي كندور سمو من مواليد ١٩٦٩ فاز بـ ٩٤٦٠ صوت في انتخابات مجلس النواب العراقي في ٣٠ ابريل /نيسان ٢٠١٤ عن قائمة الحركة الايزيدية.
<http://ihec.iq/ihecftp/2014/kayanat/%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF.pdf>

(5) <http://www.ihec.iq/ihecftp/2014/kayanat/qoraa.jpg.pdf>

(6) <http://www.ihec.iq/ftpar/nenawa.pdf>

(٧) للاطلاع على اسماء المرشحين الموزعين على قوائم الكتل السياسية ينظر:

<http://www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?v1849> - توقعات-بترشيح-٦٠-ايزيديا-لانتخابات-برلمان-العراق

(8) for more information see: <http://www.bahzani.net/services/forum/archive/index.php/t-84859.html>

(٩) الاحصاءات غير الرسمية تقدر عدد الايزيديين في العراق ما بين (500) الى (600) الف نسمة.

الايديين، ولعدم التنسيق بين التيارات والاحزاب الأيزيدية.

ان انتخابات ٢٠١٤ يشير الى تراجع في دعم المجتمع الايزيدي للمرشحين الايزيديين ضمن القوائم المتنوعة، مثلا حصلت (فيان دخيل) في انتخابات ٢٠١٠ على (17,275)⁽¹⁾، بينما في انتخابات 2014 تراجع عدد المصوتين لها الى (5,467). بينما ازداد نسبة التصويت لصالح الحركة الايزيدية، اذ وصلت نسبة التصويت لصالحه الى (13,104)، في عام 2014 في حين كان نسبة المصوتين له (10,171) في عام 2010.

تجدر الاشارة الى ان قانون الانتخابات البرلمانية لعام 2014 قد منح مقعدا واحدا للأيزيديين، بالرغم عدم توفر احصاءات رسمية حول نسبتهم العددية، ورغم الاعتراضات من قبل الناشطين الايزيديين من ان حصة الايزيديين من مقاعد الكوتا تمثل تطورا غير منصف.

اما التمثيل والمشاركة الايزيدية في مناصب التشكيلات الوزارية فقد تراجعت ايضا، فمثلا رغم اختيار الدكتور ممو فرحان عثمان في حكومة كابينة الدكتور اياد علاوي لمنصب وزير (المجتمع المدني) وهو اول ايزيدي في العراق يشغل حقيبة وزارية، الا ان ذلك لم يتكرر، ولم يصبح عرفا او مكسبا دائما للأيزيديين على غرار الكوتا، رغم تصاعد المطالبات من قبل الايزيديين في ولاية رئيس الوزراء نوري كامل المالكي الاولى والثانية بضرورة منح الايزيدية منصب وزير كاستحقاق للأقلية الأيزيدية.

وفي الانتخابات الاخيرة ٢٠١٤ لم يفز اي ايزيدي في الانتخابات للحصول على عضوية برلمان اقليم كردستان، الامر الذي ادى الى استياء كبير في الاوساط الايزيدية، مما دفع ذلك بالحزب الديمقراطي الكردستاني الى تسهيل دخول (الشيخ شامو شيخو) الذي حصل على نسبة مهدته ليكون ضمن الاحتياط في تسلسل المرشحين الفائزين، فلما تم ترشيح احد الفائزين من الاكراد المسلمين من كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب وزاري، فان ذلك اسهم في تأهيل الشيخ شامو للدخول الى البرلمان كمثل وحيد عن الايزيدية عن قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني. كما فاز ايزيدي بعضوية مجلس محافظة دهوك عن القائمة المذكورة.

وفيما يتعلق بالتمثيل في ديوان الاوقاف، فان هناك دائرتين على مستوى الحكومة الاتحادية واطليم كردستان، تعرف ب(ديوان اوقاف المسيحيين والديانات الاخرى) في الحكومة المركزية ببغداد الذي تأسس بعد صدور قانون خاص سنة ٢٠٠٨، وتحول الى ديوان رعاية شؤون اوقاف المسيحيين والايديين والصابئة المندائيين وفق قانون صدر عام ٢٠١٢ بعد اقراره في البرلمان وصادق عليه مجلس الرئاسة العراقية. والدائرة الاخرى هي (مديرية والاقاف والشؤون الايزيدية) في وزارة الاوقاف الدينية في حكومة اقليم كردستان باربييل، لكن نطاق عملها ما يزال محدودا.

(1) see: <http://www.ihec.iq/ftpar/nenawa.pdf>



ا- حوار مع الدكتور

«ممو فرحان عثمان» أول وزير أيزيدي في الحكومة الاتحادية

- كيف تقيمون تمثيل الايزيديين في العملية السياسية بمرحلتها الاولى (مجلس الحكم العراقي، كتابة الدستور، البرلمان الانتقالي)؟

لم يكن للأيزيديين ممثل في مجلس الحكم المؤقت ٢٠٠٣، على غرار المسيحيين مثلاً، لكن في العام ٢٠٠٤ استوزرت في حكومة أياد علاوي على حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني كأول وزير عراقي إيزيدي في الحكومة المركزية، وفي الوقت نفسه كان لدينا عضوين في البرلمان الإنتقالي، واحد منهم على حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني والثاني من الإتحاد الوطني الكردستاني، وشارك الإثنان في صياغة الدستور ٢٠٠٥. وكشاهد على تلك الفترة كنت التقى بالأخ كاك مسعود بارزاني في بغداد، وكان يطمأنني دائماً بأنه اصر على تثبيت حقوق الأيزيديين وذكر اسمهم في الدستور العراقي آنذاك، في الحقيقة كان كاك مسعود في مقدمة الشخصيات العراقية والكردية التي سعت لتثبيت وذكر حقوق الأقليات عامة، ولا سيما الأيزيديين، وهو كان من استدعاني في سنة ٢٠٠٤ لكي امثل الأيزيديين كأول وزير أيزيدي في الحكومة المركزية إذ كنت اعيش آنذاك في ألمانيا لمدة ربع قرن تقريباً.

- ما ابرز التنظيمات والتيارات السياسية الفعالة التي تمثل الايزيديين؟

تتمثل أبرز التيارات السياسية التي تمثل الأيزيديين بالحزبين الكرديين الرئيسيين في إقليم كردستان وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني. وفي الوقت نفسه ظهرت تيارات سياسية مثل (الحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم) واستطاعت ان تحصل على مقعد الكوتا الوحيد لتمثيل الأيزيديين في البرلمان العراقي، منذ ظهورها وحتى الوقت الراهن.

- كيف تقيمون تمثيل الأيزيديين في ظل نظام الكوتا للايزيديين على صعيد البرلمان العراقي، مجالس المحافظات، تجربة اقليم كردستان؟

للأيزيديين مقعد واحد في الحكومة المركزية، وآخر في حكومة الإقليم، وهذا إجحاف بحقهم لأن نفوسهم نصف مليون في العراق، ويمثلون ثاني ديانة من حيث عدد السكان، لذا فالتمثيل لا يتوازن مع النسبة العددية، ويعود سبب ذلك على نحو رئيس الى انهم غير منظمين سياسياً ولا دينياً، وليس لديهم مؤسسة تمثلهم على نحو مستقل، وليس لديهم ضامن دولي يشكل عاملاً ضاغطاً مثل الفاتيكان الذي يساند مطالب المسيحيين.

ليس الأيزيديون بمجموعة معقدة، لأن ديانتهم غير تبشيرية، ولا يطمعون باستلام السلطة أو المنافسة عليها، وشعورهم بالمواطنة رهن بمعاملتهم وفقاً لمبدأ الكفاءة والمساواة، ولكن لإنعدام هذه العناصر لا بد من أن يكون لهم حق بأن يمثلهم وزير في الحكومة المركزية على غرار المسيحيين، وثلاثة أعضاء في البرلمان العراقي، وسفير باسمهم، ومدراء عاميين في الوزارات السيادية، أما في إقليم كردستان فأنهم يمثلون حوالي ١٢٪ لذا يجب أن تؤخذ هذه النسبة بنظر الاعتبار.

- ما أبرز الكوابح والمعوقات في تمثيل الأيزيديين على نحو فعال سواء في تجربة الحكومة الاتحادية أو تجربة إقليم كردستان؟

ترجع أهم الكوابح التي تقف أزاء عدم تمثيلنا بشكل منصف، إلى إفتقارنا إلى من يمثلنا سياسياً واجتماعياً في مفاصل الدولة. الأيزيديون مشتتون بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان، أما أمير الأيزيديين والمجلس الروحاني فلم يكن لهم دور في تحسين تمثيل الأيزيديين، بل كان تأثيرهم ضعيفاً حتى على اتباع الديانة انفسهم.

- كيف يمكن لكم ان تواجهوا هذه المعوقات بهدف تحسين تمثيل الأيزيديين؟

نحن بصدد تشكيل مجلس أيزيدي يأخذ على عاتقه تمثيل الأيزيديين في كافة المحافل السياسية والاجتماعية، والإشتراك في اتخاذ القرار التي تؤثر على مستقبلهم، سواء في الحكومة المركزية وحكومة الأقليم، وهو مجلس إجتماعي مدني وليس تنظيمياً سياسياً. ونأمل أن يكون للهيئة العاملة في هذا المجلس دور فعال للمشاركة في الأقليم والحكومة المركزية عند تشكيل حكومة جديدة أو تعيين مدراء عاميين أو سفراء أو دبلوماسيين، وكذلك المساهمة في حل المشاكل الداخلية وتمثيل الأيزيديين مع الأقلية الأخرى في المحافل الدولية.



٢- حوار مع امينة سعيد

تجربة العمل البرلماني عن الأيزيديين

• ما تقييمك لعمل ممثلي الأيزيديين في البرلمان الاتحادي اتفاقا واختلافا؟

ترشحت للبرلمان الاتحادي في العام ٢٠١٠ عن محافظة نينوى ضمن قائمة (التحالف الكردستاني) وشغلت منصب عضو في لجنة الصحة والبيئة في البرلمان المذكور. واستمر عملي الى انتهاء الدورة البرلمانية في ١٦/٦/٢٠١٤، وشهدت الدورة الانتخابية التي كنت فيها عضوا برلمانيا، وجود ٦ نواب آخرين من المكون الايزيدي، واحد ممثلا لكويتا الايزيديين، وآخر مرشحا عن حزب الاتحاد الكردستاني وخمسة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني. خلال فترة دورتنا الانتخابية، عمل المرشحون الايزيديون على اختلاف انتماءاتهم السياسية كفريق واحد في ما يخص القضايا المتعلقة بالأيزيديين والقوانين المتعلقة بالأقليات، وعلى الرغم من وجود اختلافات في وجهات النظر انعكست على التصويت على قضايا محددة، لكن هذا امر طبيعي في العمل السياسي بسبب اختلاف انتماءاتنا الحزبية واختلاف وجهة النظر حول هذه القضايا، ولكن في نفس الوقت كان المشتركات التي جمعت بيننا اقوى.

• ما اهم الامثلة على عمل الفريق الواحد، وما هي القضايا التي كانت مصدرا للاختلاف؟

من اهم الامثلة على عملنا المشترك ما حصل من نقاش بشأن قانون ديوان اوقاف المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين، إذ لم يكن هناك اي أنصاف للأيزيديين في القانون السابق، بدءا من التسمية، اذ حمل اسم (ديوان اوقاف المسيحيين والأديان الاخرى) مهملًا ذكر الأيزيديين. وقد تعاون البرلمانيون الأيزيديون في طلب تعديل بعض الفقرات في القانون، وتم إقرار القانون وفقا لوجهة نظرنا. على الرغم من عملنا هذا نواجه كوابح تحدد نتائج عملنا، اذ على الرغم من التصويت بنجاح على تعديل القانون، الا انه بعد عامين من ذلك لم يتم تنفيذه بسبب هيمنة تيارات سياسية معينة، ونحن بسبب صفتنا التشريعية لم نستطع تنفيذ القانون.

وحصلت بيننا خلافات في وجهات النظر بشأن قوانين اخرى، لا سيما اذا تعلق بقضايا حساسة مثل القومية او اللغة، لذا اقول ببساطة حصل تعاون من جهة، لكننا فشلنا في العمل كفريق في قضايا اخرى بسبب اختلاف انتماءاتنا الحزبية.

• ما اهم الكوابح التي تقف امام تمثيل فعال للأيزيديين في الدورة البرلمانية الحالية؟

في الدورة الانتخابية الحالية تم ترشيح أعداد كبيرة من الايزيديين على مختلف القوائم السياسية الانتخابية في قضاء سنجار ذات الكثافة السكانية العالية للأيزيديين، ونتج عن ذلك تشتت اصوات الأيزيديين بين التيارات السياسية المختلفة، وصعد نتيجة المنافسة الانتخابية مرشحون من مناطق اخرى على حساب الاصوات التي كنا نتوقع الحصول عليها من سنجار، وأدى ذلك الى تقليص أعداد ممثلي الأيزيديين في البرلمان الاتحادي، من سبعة نواب في الدورة السابقة الى اثنين في الدورة الحالية .

على الحكومتين الاتحادية، وحكومة الاقليم، الاهتمام بالمواطن الايزيدي حتى يتم كسب ثقته، ولكن لإن تمثيل الأيزيديين الان ليس بالمستوى المطلوب، ولم نشهد منصبا رفيعا يسند لأيزيدي في اي من الحكومتين، فأن ذلك يعد تهميشا من جهة، وعاملا لفقدان ثقة الأيزيديين بمن يمثل الأيزيديين من التيارات السياسية الكبرى من جهة ثانية.



٣- حوار مع عروبة بايزيد اسماعيل

حول تجربة تمثيل الأيزيديين في مجالس المحافظات

الأميرة «عروبة بايزيد اسماعيل بك» من عائلة امراء الايزيدية، وهي حفيدة الامير أسماعيل جول بك رائد النهضة الثقافية في المجتمع الايزيدي، وعملت كمستشارة لشؤون المكونات لمحافظ نينوى السابق

• كيف تقيمين التمثيل السياسي للأيزيديين في مجلس محافظة نينوى؟

شارك الايزيديون ضمن (قائمة التعايش والتآخي) وهي تمثل تحالفا بين الحزبين الكرديين الرئيسيين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)، وقد حققت نجاح باهرا، اذ حصلت القائمة على المركز الاول، بفوزها بـ ١١ مقعد من أصل ٣٩ مقعدا، بنسبة فوز تضمنت خمسة من الايزيديين، وتوقعنا بناء على هذا الفوز ان يسند منصب رئيس مجلس المحافظة او نائب المحافظ على الاقل الى الأيزيديين، لكن لم يحصل الايزيديون على اي منصب مهم في المحافظة.

• ما تقييمك لنظام الكوتا بالنسبة للأقليات، لا سيما بالنسبة للأيزيديين؟

يقول (المهاتما غاندي) أن الحكم على أي بلد ديمقراطي يجب أن ينظر اليه من زاوية تعامل ذلك البلد مع الأقليات، وجد نظام الكوتا لكي تحصل جميع المكونات على حقوقها، ويكون لها تمثيل سياسي في عملية صنع القرار، لكن كما هو واضح، فإن عدد الأيزيديين في البرلمان العراقي لا يمكن ان يؤثر على القرارات الكبرى، هذا مع العلم بان عددنا اكثر من نصف مليون، وكل ما كرس لنا وفق نظام الكوتا لا يتجاوز مقعدا واحدا. ليست النسبة المقررة ان يمثل كل مئة الف مواطن ممثل في البرلمان، وهذا يعني على الاقل ان يكون لنا خمسة او ستة مقاعد، اما في برلمان كردستان، فليس للأيزيديين كوتا حاليا.

• هل هناك اوجه اختلاف بين تمثيل الأيزيديين في الحكومة الاتحادية عنها في حكومة اقليم كردستان؟

في الواقع، ليس لدينا تمثيل رسمي ضمن سقف الطموح في حكومة الاقليم، إذ ان اعلى منصب يستلمه شخص ايزيدي لا يتجاوز درجة مدير مدير عام او مستشار، لا اكثر من هذا، اما على صعيد الحكومة الاتحادية والبرلمان، فالوضع لا يختلف كثيرا بالنسبة للأيزيديين، ليس لدينا سوى مدير عام في مديرية اوقاف المسيحيين والاييزيديين وممثل في مفوضية حقوق الانسان.

• ما هي برأيك ابرز الاسباب في تمثيل اكثر فعالية للأيزديين في العملية السياسية؟

لا يختلف الشتات الفكري والسياسي الذي يعيشه الأيزيديون عن شتات بقية المكونات العراقيين، ويكمن أساس المشكلة في الافتقار الى رؤية سياسية واضحة قابلة للتطبيق وانعدام الثقة بين الجماهير والقيادات. بالنسبة للأيزيديين لدينا معضلتان الاولى تتمثل بعدم وجود رؤية واضحة حول مستقبل الأيزيدية، والثانية تتعلق ببناء الثقة مع قيادات أيزيدية مقبولة على نطاق واسع. لذا اعتقد اننا يجب ان نعمل على ما يلي :

اولا - التوصل الى رؤية واضحة بشأن خيارات مستقبلنا، بحيث نضمن طريقة لتأمين حياة طبيعية لانباء اقليتنا، سواء داخل العراق بحماية دولية، او من خلال خيار بالهجرة، وفي كلا الحالتين يجب ان نوفر للناس حياة آمنة خالية من الصراعات، نضمن لهم العيش الكريم، لأننا شعب ضعيف يستمد قوته من خلال تعايشه مع الآخرين .

ثانيا - إعادة بناء الثقة بالقيادات يحتاج الى توضيح وتنازل من قبل النخب المتسلطة على الأيزيديين، والتي تحظى بدعم جهات خارجية، الأيزيديون يفتقرون الى قيادات يمكن التوافق عليها بالاغلبية، ذلك ما نحن بحاجة اليه، قيادات كفوءة مخلصه تحصل على دعم شعبي أيزيدي واسع، لكن ما يقلل من شرعية الزعامات الحالية انها لم تحصل على ذلك، بل استندت للدعم الخارجي، وكان من نتيجة ذلك التوضيح بمصالحنا ووجودنا ازاء التهديد الماثل اليوم.

• كيف نجعل برأيك مشاركة الأيزيديين اكثر فعالية؟

أولاً، لا بد من بث الوعي بالأخر بين صفوف الشعب بكافة شرائحه وأطيافه، وذلك من خلال المناهج الدراسية للمراحل الاولى للطلبة لكي يتعرف الطفل منذ نعومة اظافره عن طبيعة المكونات المتعايشة معه على ارضه، والحث على نبذ الطائفية والانغلاق الفكري.

ثانياً، تقع علينا نحن النخب من الأيزيديين، مسؤولية توضيح عقائدنا من خلال وسائل الاعلام والمنشورات لكي يتعرف علينا المواطن العراقي، ونبعد عن ما اشيع علينا من افكار وتهم باطله. ومن خلال هذا الحوار يمكن ان نعمل على تحقيق المساواة والعدل بين كافة المواطنين. لكن في البداية أقترح على صناع القرار داخل العراق أن يتم العمل على رفع حقل الديانة من بطاقة الهوية الشخصية، لكون ذلك يمثل خطوة رمزية مهمة تسهم في الغاء التفرقة والتمييز بين المواطنين

واعتقد اخيراً، ان تجزئة المناطق الانتخابية سيضمن تحسناً حقيقياً لتمثيل الإيزيديين، فذلك يجعل مرشحي الأيزيدية يشعرون بالولاء لشعبهم، وليس للأحزاب التي تدعمهم في القائمة الكبيرة، والاخيرة لم تنفع الأيزيديين في انتخابات مجلس النواب مطلقاً، لأن حقنا مهدور فيها .



المشاركة السياسية للشباب

المشاركة السياسية للشبك

يعد الشبك من الاقليات القومية التي تدين بالاسلام، ويتحدثون لغة تتميز عن العربية والكردية، وهم يعيشون مع بقية الأقليات الدينية كالمسيحيين والايديين والكاكائيين في منطقة سهل نينوى.

التمثيل السياسي للشبك

يعد العمل من خلال الاحزاب والتيارات السياسية جديدا في تاريخ الشبك، فلم يعرفوه قبل العام ٢٠٠٣، اذ برز بعد ذلك العام تمثيل سياسي بلور أول كيان سياسي ممثل لهم في ٢٠ ايار ٢٠٠٣؛ هو (تجمع الشبك الديمقراطي)، ضم مجموعة من المثقفين والشخصيات العشائرية، ونخبة من الشباب أخذوا على عاتقهم تمثيل الشبك وإبراز هويتهم المستقلة. يواجه الشبك كأقلية صغرى تحديات الذوبان في هوية الجماعات الاكبر (الاكرد والعرب)، اذ تتنازع هويتهم صراعات حول عددهم كردا او عربا، وبسبب تعدد المحددات المذهبية لهويتهم (ينقسم الشبك الى شيعة وسنة) فقد ترك ذلك أثره على تمثيلهم السياسي وتحالفاتهم مع التيارات السياسية الكردية او الشيعية.

ضغوط الجماعات الكبرى

كما إن الصراع حول مناطقهم في سهل نينوى بوصفها «متنازعا عليها» جعلهم خاضعين لضغوط الصراع بين الجماعات الكبرى (العرب والكرد)، وفي ظل غياب المؤسسات التي تهتم بشؤون ثقافتهم ولغتهم والحفاظ على تراثهم وفولكلورهم فقد ترك ذلك أثره على مستوى وعي الفرد الشبكي، ومن ثم سلوكه التصويتي في الانتخابات واختيار الممثلين السياسيين. الشبك هم احدى الاقليات التي لم يرد ذكرها في الدستور العراقي ٢٠٠٥، على الرغم من تخصيص مقعد كوتا لهم في البرلمان الاتحادي ومجلس محافظة نينوى، لذا تواجه ممثلي الشبك معضلة الاعتراف بهم كأقلية قومية، لذا يطالب هؤلاء الممثلون السياسيون بأيراد اسمهم ضمن المادة ١٢٥ من الدستور العراقي بوصفهم احدى الاقليات القومية العراقية، وبذكرهم على النحو نفسه في دستور اقليم كردستان. وفي عام الغزو الاميركي للعراق ٢٠٠٣، مثل الشبك في التشكيل الاول لمجلس محافظة نينوى الدكتور حنين القدو، وكان

عضوا في لجنة كتابة الدستور العراقي، و خلال مقابلته مع مؤسسة مسارات اوضح القدو ان قدم ملاحظات اثناء كتابة مسودة الدستور تضمنت تقديمه لتوقيع ٢٥ ألف مواطن من الشبك لادراج اسم الشبك في الدستور، لكن لم يتم الاخذ بها بسبب صفقة سياسية بين التيارات السياسية الكردية والشيعية لاستبعاد اسم الشبك من الدستور.

خريطة التيارات السياسية للشبك

مثل الشبك في البرلمان العراقي ومجلس محافظة نينوى عدد من السياسيين الشبك الذين تختلف ميولهم وتحالفاتهم السياسية يمثلون تيارين سياسيين هما (تجمع الشبك الديمقراطي) و(تجمع احرار الشبك)، ففي العام ٢٠٠٦ ، فاز القدو بعضوية الشبك وفق الكوتا ضمن البرلمان الاتحادي. وفي انتخابات ٢٠٠٩ الخاصة بمجالس المحافظات، فاز السيد قصي عباس بعضوية مجلس محافظة نينوى وفق الكوتا. اما في انتخابات ٢٠١٠ النيابية فقد فاز السيد مهدي جمشيد بعضوية مجلس النواب وفق الكوتا. في انتخابات ٢٠١٣ الخاصة بمجالس المحافظات، فاز السيد غزوان حامد حميد بعضوية مجلس المحافظة وفق الكوتا. وفي انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤، فاز الدكتور حنين القدو بالعضوية مرشحا خارج الكوتا، في حين فاز السيد سالم جمعة بالعضوية وفق الكوتا. كما اسند منصب وكيل وزارة الهجرة والمهجرين الى السيد (أصغر عبد الرزاق) الذي يعد ابرز منصب تنفيذي حاز عليه الشبك لحد الان.

محددات السلوك التصويتي للشبك

هناك عاملان حددا السلوك التصويتي للفرد الشبكي وميوله السياسية، منها سياسية التمييز ضد الشبك، فهم أقلية اثنية / مذهبية، يفرض عليهم هذا الاختلاف أن يعملوا بشكل متماسك ازاء الآخر، اذ يتكون الشبك من اغلبية مذهبية من الشيعة الشبك، وهذا يجعلهم مختلفين مع الاغلبية السنية في مناطق تبرزهم السكاني سواء العرب او الكرد. فضلا عن اختلافهم عن العرب الشيعة في اللغة والانتماء الاثني^(١).
لم يكن الممثلون السياسيون للشبك موحدين في ميولهم او سياق مطالبهم، بسبب خضوعهم الى ارادات الكتل السياسية الكبيرة من الكرد والعرب. ولان بعض الشبك يرى نفسه كرديا والبعض الآخر يرى نفسه شبكيا في حين يرى قسم منهم ان المحدد المذهبي هو الاله في تشكل هويته، لذا تشتتوا بين هذه الانتماءات، بعد ان كانوا قد تعرضوا خلال عقود نظام صدام لسياسة التعريب، ظلت ثقافتهم السياسية منقسمة قوميا ومذهبيا.^(٢)
تنحصر مطالب الشبك السياسية في ذكرهم في الدستور العراقي ودستور اقليم كردستان كاقلية قومية، واخراج مناطقهم عن الصراع العربي الكردي عن طريق تحويلها الى محافظة او على الاقل حسم مصيرها وفقا للمادة ١٤٠ من الدستور، وابعاد تمثيلهم السياسي عن همينة التيارات السياسية الكردية والشيعية.

(١) سعد سلوم، الشبك- الطائفة الضائعة بين التعصب العرقي والابادة الثقافية، صحيفة المدى، العدد ٣٣٦٣ بتاريخ ١٩ ايار ٢٠١٥.

(٢) مقابلة مع الناشط سعد الشبكي.



ا- حوار مع الدكتور حنين القدو امين عام تجمع الشبك الديمقراطي

• كيف شكل اول كيان سياسي يعبر عن الشبك، وتمثيلهم للمرة الاولى في مجلس محافظة نينوى؟

تشكل مجلس محافظة نينوى في ٥ / ٥ / ٢٠٠٣، وبعد ان حصلنا على مقعد في المجلس، فكرنا في تأسيس كيان سياسي يجمع الشبك تحت خيمة واحدة، فكان تشكيل تجمع الشبك الديمقراطي في ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٣. وهدف الكيان الحفاظ على هوية الشبك بعد محاولات تعريبهم على يد نظام البعث ورفع الوعي السياسي لعموم ابناء الشبك، ورفع درجة مشاركتهم في صنع القرار السياسي، والتركيز على تعايشهم السلمي مع المكونات الاخرى. وفي بداية شهر ايلول ٢٠٠٣ تم تشكيل مجالس الاقضية والنواحي، وتولى الشبك مناصب قيادية في ادارة ناحيتي برطلة وبعشيقه، مع تمثيلهم كاعضاء في مجالس الحمدانية وتلكيف وبعشيقه وبرطلة ايضا.

• بوصفكم عضوا في لجنة كتابة الدستور، لماذا لم تنجوا في ايراد اسم الشبك في الدستور؟

كنت ضمن اللجنة الاولى المسؤولة عن صياغة الهوية العراقية التي تضمنها الفصل الاول من الدستور العراقي، وكان رئيس اللجنة السيد احمد الصايفي. و انصب جهدي على ادراج اسم الشبك في الدستور، في وقت كان فيه التحالف الكردستاني يوزع منشورات تدعي بان الشبك اكراد، وقدمت وثائق تبين خلاف ذلك، لكنني كنت وحيدا في معركة غير متكافئة. الموقف الشيعي كان مترددا و لا سيما المجلس الاعلى، وقد اتصلت اكثر من مرة بجلال الدين الصغير الذي نصحني بالذهاب للإميركيين. وفي اليوم الاخير من كتابة الدستور قدمت خمسة وعشرين الف توقيعاً يطالب بإدراج الشبك ضمن الدستور، لكن صفقة سياسية بين الاكراد والشبك كانت وراء عدم ادراج الشبك في الدستور ضمن الاقليات القومية.

• ما مصادر العنف والتمييز الاساسي الذي تعرض له الشبك في السنوات الماضية؟

مصدر العنف الذي طال الشبك لا يقع خارج اطار الصراع العربي الكردي من جهة حول مناطقهم، ومحاولات التحالف الكردستاني ضم مناطقهم بالادعاء ان الشبك اكراد. فقد تعرض الشبك الى عمليات ارهابية على يد الجماعات المسلحة خلال ٢٠٠٦ - ٢٠١٤، وتم تهجير جميع الشبك القاطنين في الساحل الايسر من مدينة الموصل لاسباب طائفية (لكونهم ينتمون للمذهب الشيعي) فنزحوا الى قراهم الاصلية في سهل نينوى، وواجه السياسيون الشبك المنادون بالقومية

الشبكية ضغوطا من قبل التحالف الكردستاني وتحديدًا الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكونه يتبنى مشروع تكريد الشبك (أي فرض الهوية الكردية عليهم) لكي يصبح بإمكان الأكراد ضم مناطق الشبك لأقليم كردستان. ثم تمدد الإرهاب لمناطق سهل نينوى، ولم تستطع قوات البيشمركة من حماية مناطق الشبك التي تسيطر عليها، إذ تعرضت مناطق قرية خزنة ومجمع النور وقرية بایبوخت والموقية وقرى أخرى إلى سلسلة من العمليات الإرهابية راح ضحيتها المئات من الشهداء، وصولاً إلى نكبة داعش بعد انسحاب هذه القوات من المناطق التي كانت تسيطر عليها بعد احتلال داعش لمدينة الموصل في العاشر من حزيران ٢٠١٤، فتم تسليم مناطق الحمدانية وبعشيقه وتلكيف بيد داعش، وأصبح أصحاب أبناء هذه المناطق، والشبك من ضمنهم، نازحون في المناطق الشمالية والوسطية والجنوبية من البلاد.

• لكن هناك تيارات سياسية شبكية تنادي بالهوية الكردية للشبك؟

هذه التيارات جزء من المشروع، فقد حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني تشتيت الشبك عبر الادعاء بأنهم أكراد، ودعم كيانات سياسية تم تشكيلها باسم الشبك ومن أمثلتها تجمع (أحرار الشبك)، وهي لا تعبر عن هوية الشبك القومية والمرتبطة بتراثهم ولغتهم وثقافتهم، وإذا كانت هناك كيانات سياسية أخرى تدفع عن الهوية الشبكية القومية فسيكون لهم الحق أيضاً بتمثيل الشبك كهوية قومية مستقلة.

• لكن اليس لدى هؤلاء حجج من ناحية كون سجل الاقليم في التعامل مع الاقليات ايجابيا؟

لا اعتقد ان حكومة الاقليم سوف تعترف بالشبك على قدم المساواة، وقد وقع الشبك الذين يدعون ان الشبك اكراد في حرج كبير نتيجة عدم ذكر الشبك في دستور الاقليم، او محاولة ذكرهم كطائفة دينية واخراجهم من الدين الاسلامي لتجنب ذكرهم كاقلية قومية مستقلة عن القومية الكردية. وفي رأيي الشخصي ان عدم ذكر الشبك في دستور الاقليم كاقلية قومية افضل من ذكرهم كطائفة. في النهاية ان عدم ذكر الشبك في دستور الاقليم لا يعني استئصالهم، لقد حاول صدام حسين ذلك خلال ثلاثين سنة من خلال تعريب الشبك لكنه لم ينجح، وبالمثل لن ينجح من يحاول اليوم تكريد الشبك.

• لكن الا تعتقد بأنه ليس في صالح الشبك كأقلية، ان يعارضوا تيارات سياسية كبيرة كالتيارات الكردية؟

العمل السياسي يتطلب الائتلاف مع التيارات السياسية الكبرى، هذا جزء من استراتيجية احزاب الاقليات لتحقيق مطالبها، وقد حاولنا في بداية اسقاط نظام البعث ٢٠٠٣ الانفتاح على الاحزاب الكردية، لكنني اصطدمت باصرارهم على مشروع تكريد الشبك، وفي احدى هذه اللقاءات مع «سعدى بيبة» القيادي في حزب الاتحاد الكردستاني، قال لي بوضوح: ان الشبك اكراد ويجب عليهم تغيير ملابسهم، وان اعتناقهم للمذهب الشيعي هو امر طارئ، وخلال لقاء اخر بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل ١٢ عاماً، ومن ضمنهم فاضل ميراني وخسرو كوران. لم اجد تجاوبا حقيقيا واحتراما لحقنا كأقلية اثنية متميزة، وانما كنا مجرد ملحق بهوية كردية كبرى، وفي اجتماع اخر في العام ٢٠٠٦ كان من المفترض ان التقى بالرئيس البارزاني، لكن لم يتم اللقاء. وبذلك سارت العلاقة في هذا الاطار التنافسي لانني لا يمكن ان اساوّم على هويتي القومية المستقلة.

• كيف تصف علاقتكم مع التيارات السياسية التي تمثل السنة في محافظة نينوى؟

توجهنا بعد ان وصلنا الى طريق مسدود مع الاكراد الى التيارات السياسية العربية املين ان تجمعنا مصالح مشتركة،

لذلك أيدنا في انتخابات ٢٠٠٦ أثيل النجيفي، وكان معارضا لنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في بعض المناطق في محافظة نينوى، ولذلك صوتنا للنجيفي ليكون محافظا في حدود قد تحفظ مصالح الشبك. لكن بعد انتخابات ٢٠٠٩ بدأ النجيفي يتبنى سياسة التحالف مع الاكرد، ويتخلى عن شعاراته باخراج البيشمركة من مناطق الاقليات، وهنا اصطدنا بتيار سياسي اخر رضح لصفقة سياسية على حسابنا. ويات الشبك بين نارين، من جهة هناك ارهاب في الموصل وسط صمت التيارات السياسية العربية، ومن جهة ثانية هناك محاولات لتكريد الشبك لدرجة فتح مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في القرى الشبكية الصغيرة، بل وصل الامر الى درجة اعتقال من يرفض سياسات الحزب الديمقراطي، ولم تكن مكاتب الاحزاب الشيعية في نينوى على قدر من المسؤولية للدفاع عن الشبك، لقد كانت سياسة تكريد الشبك في جوهرها نسخة مطابقة لسياسة تعريب الشبك على يد نظام البعث.

• ما رأيك بمستقبل مناطق الشبك في سهل نينوى؟

حسب اعتقادي لن يكون هناك ضم لسهل نينوى مع اقليم كردستان، وهناك مطالبات اكثر واقعية بتشكيل محافظة سهل نينوى، ان ربط الشبك مع اقليم كردستان سينهي دعم حكومة المركز.

• كيف تلخص عوائق تفعيل المشاركة السياسية للشبك؟

اعتقد ان العائق الاساسي يتمثل بمصالح الكتل السياسية الكبيرة وعدم ايلاءها مصالح الاقليات، في فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ كان لدينا صراع مع التيارات الكردية، فيما كان هناك تعاطف من السنة العرب، اما مواقف التيارات الشيعية فقد كانت خجولة ونابعة من مصلحة التحالف الشيعي الكردي. ، ثم تغير موقف التيارات العربية السنية للتحالف مع الاكرد، وهكذا كنا ضائعين بين تحالفات الكبار.

وقد فقدت فرصة الفور بانتخابات ٢٠١٠ الخاصة بمجلس النواب وانتخابات ٢٠١٣ الخاصة بمجلس محافظة نينوى بسبب وجود اصوات غير نظامية دفع بها لاختيار مرشحين موالين للحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد اعترفت مفوضية الانتخابات المستقلة انه في انتخابات ٢٠١٠، كان هناك ٣٠٠٠ صوت لم تسجل بشكل نظامي. فضلا عن تشكيل كتلتات سياسية منافسة للتيارات الشبكية المستقلة، التيارات السياسية الكبرى تملك المال لشراء من تريد وبأي ثمن.



٢- حوار مع «غزوان حامد»

عضو مجلس محافظة نينوى عن (تكتل احرار الشبك)

السياسي الشبكي غزوان حامد عضو من (تكتل احرار الشبك) نافس على مقعد كوتا الشبك في مجلس محافظة نينوى ٢٠١٣، و حصل على ١٢٩٨٦ صوتا، وكان منافسه الاقرب السيد قصي عباس محمد عن (تجمع الشبك الديمقراطي).

• على أي الموضوعات ركزتم عملكم منذ فوزكم بالانتخابات في مجلس محافظة نينوى؟

بعد اجتياح تنظيم داعش للمحافظة، تركز عملنا في مجلس محافظة نينوى على اغاثة ومتابعة امور النازحين، وكممثل للشبك ورئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس المحافظة، فقد تابعت النازحين في المخيمات والهياكل السكنية بالتنسيق مع المنظمات الدولية وحكومة اقليم كردستان لمساعدة النازحين، ونجحنا في إعادة اكثر من ١٠٠٠٠ عشرة الف عائلة شبكية من جنوب العراق الى اقليم كردستان .

• الى أي حد كان تمثيلكم السياسي للشبك فعالا في تجربتكم في مجلس المحافظة؟

في ظل ظروف المحافظة الامنية كان تمثيل الشبك مهما لتحقيق طموح افراد الشبك في مناطقهم التي واجهت اهمالا كبير، لذا علمنا على تخصيص جزء من الميزانية والمشاريع التي خصصت لمناطق الشبك في المحافظة وقد سعينا لاصدار قرارات في صالح افراد الشبك مثل قرار نقل موظفي الشبك الى مناطق سكنهم قبل احداث تنظيم داعش خوفا عليهم من اعتداءات التنظيمات الارهابية في المناطق الاخرى، وايضا القرار الذي اتخذ بالاجماع في مجلس محافظه نينوى على عد مناطق الاقليات مناطق منكوبة بعد اجتياحها من قبل داعش، ويجب تعويضهم ماديا ومعنويا، وكان هذا بجهود التحالف الاستراتيجي مع قائمة التعايش والتآخي.

• كيف تقيمون المشاركة السياسية للشبك في العملية السياسية بشكل عام؟

اعتقد ان مستويات المشاركة كانت جيدة بشكل عام، لكن مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم التنسيق التام بين جميع المرشحين الشبك المنخرطين في احزاب وتيارات مختلفة، بعبارة اخرى لو توحد الشبك سياسا في قائمة انتخابية واحدة لكانوا قد حصلوا على مقاعد اكثر عددا في البرلمان، ولتجنبوا الاعتماد على ترشيح تيارات سياسية كبرى، وكان سقف مطالبهم وحقوقهم اعلى.

• في ضوء ذلك، كيف يمكن ان نجعل المشاركة السياسية للشبك اكثر فعالية؟

اعتقد ان البداية تكون في حصول اتفاق على المصالح المشتركة بين مختلف التيارات السياسية التي تمثل الشبك، ومن ثم العمل في ظل فريق واحد لاصدار تشريعات تحمي الشبك وترفع من درجة تمثيلهم.

• كنخب سياسية كيف تواجهون قضية النزاع حول المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان؟

مناطق الشبك تقع ضمن المناطق المتنازع عليها، وقد حسمت المسألة دستوريا وفق المادة ١٤٠ من الدستور، ونحن كممثلين للشبك مع تطبيق هذه المادة واجراء استفتاء لإهالي هذه المناطق ومن ضمنهم الشبك، وهم يحسمون رأيهم بالانضمام الى اقليم كردستان او البقاء ضمن نفوذ محافظة نينوى.

• مع أي الخيارات انتم، انضمام الشبك الى اقليم كردستان ام بقاءهم ضمن سلطة الحكومة الاتحادية؟

في الواقع اعتقد ان انضمام الشبك للاقليم فيه مصلحة لإفراد الشبك، لا سيما بعد ما واجهه الشبك طيلة الفترة الماضية من قتل وتشريد وتهجير وعدم اعتراف بحقوقهم كمواطنين.

• ولكن هل توجد ضمانات انهم سيعاملون بالمساواة في الاقليم؟

واقع اقليم كردستان يشهد على احترامه لحقوق الاقليات، وانت ترى العمل على تشريع قانون لحقوق الاقليات في الاقليم، وبالتالي تتوفر ضمانات قانونيه دستورية تلزم الاقليم بحماية حقوق المكونات، وسمعة الاقليم الدولية تشهد له بذلك على صعيد اوربا او الولايات المتحدة.

وكذلك في مسودة دستور اقليم كردستان التي تنطوي على اعتراف بحقوق المكونات، وهذا يوفر ضمانات قانونية ودستورية للحفاظ على حقوق المكونات وتحقيق التعايش السلمي بينها.



٣- حوار مع «قصي عباس» عضو مجلس محافظة نينوى للعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣

• كيف تصف المنافسة الانتخابية مع المنافسين الشبك في انتخابات مجلس المحافظة؟

في انتخابات عام ٢٠٠٩ لمجلس المحافظات، ترشحت من قبل تجمع الشبك الديمقراطي ممثلاً لكويتا الشبك وقد حصلت اكثر من ١٣ الف صوت اي مايقارب ٧٩٪ من اصوات الشبك الذين صوتوا للقوائم المرشحة لكويتا الشبك، وقد كان في حينه ثلاثة اشخاص منافسين على هذا المقعد وهم (سالم جمعة خضر كمرشح عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والمرشحين المستقلين فارس سعيد ومحمد حاصود)، ولم يحصل مجموعهم سوى على مايقارب ٢١٪ من اصوات الشبك.

• كيف تلخص خبرة اربع سنوات من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ داخل مجلس محافظة نينوى؟

خلال فترة الاربعة سنوات من عمر عملي في مجلس المحافظة واجهت تحديات امنية واخرى سياسية، فقد تعرضت شخصياً لأكثر من محاولة اغتيال، وكان الصراع بين الكتل السياسية الكبيرة في المجلس (قائمة الحدياء التي يترأسها اثيل النجيفي وقائمة نينوى المتأخية الكردية) له اثر سلبي في اداءنا كممثلين للشبك وفي الاداء العام لمجلس المحافظة، وكان هناك تمييز واضح في تعامل محافظ نينوى السابق اثيل النجيفي في تعامله مع الشبك، لا سيما في العاميين الاخيرين من عمر المجلس.

• وما موقف القائمة السياسية الاخرى، اقصد قائمة نينوى المتأخية؟

قاطعت قائمة نينوى المتأخية الحكومة المحلية ومجلس المحافظة لما يقارب الثلاث سنوات من عمر المجلس، بسبب خلافاتها وصدامها مع قائمة الحدياء، وفي العام الاخير من عمر المجلس عادت قائمة نينوى المتأخية للمجلس بعد صفقة مع محافظ نينوى اثيل النجيفي، من دون رضا وموافقة شركائه في قائمة الحدياء، سواء جناح الياور او القوائم العربية الاخرى، وبناء على هذه الصفقة تخلى النجيفي عن سياسته السابقة التي كان يبنهاها تجاه الاكرد قبيل انتخابات عام ٢٠٠٩.

• مع هذا الجو التنافسي الحاد هل استطعت تحقيق بعض مطالب الشبك؟

حاولنا تلبية بعض المطالب على صعيد الخدمات او على المستوى السياسي وحتى على المستوى الامني، لكنه لم يرقى

الى مستوى الاهداف المرسومة قبل دخولنا المجلس، مثل قرار إعادة استحداث ناحية بازوايا، ووقفت تعقيدات ادارية واعتراضات تيارات سياسية استحداث امام مطلبنا بأستحداث وحدات ادارية في مناطق اخرى في سهل نينوى، لكننا نجحنا في اصدار قرار بتسهيل اجراءات النقل للموظفين الشبك بمختلف تخصصاتهم المدنية او الامنية الى مناطق سكنهم في سهل نينوى، وقرار لتغيير ماورد من اساءة الى الشبك في كتاب التربية الوطنية للصف الثالث الابتدائي حيث جاء تصنيفهم ضمن حقل المكونات الدينية وليس القومية، وقرارات اخرى لايسع المجال للدخول في تفاصيلها. وخلال فترة وجودنا تم تنفيذ العشرات من المشاريع مثل تبليط العديد من الطرق الريفية / مشاريع مياه / بناء العديد من المدارس وغيرها... كذلك استطعنا ايقاف قرار ائيل النجيفي حول استقطاع اراضي قرية باييوخ من اجل توزيعها على المرحلين العرب من عشيرة الحديد.

• ما امثلة التمييز التي تعرضتم لها اثناء عملكم في مجلس المحافظة؟

في الواقع لم تكن المعاملة التمييزية والقرارات التي صدرت ضد مصالح الشبك صادرة من مجلس المحافظة، انما كانت دائما تصدر من شخص السيد محافظ نينوى (ائيل النجيفي) ومن الامثلة على ذلك .. توجيهاته بإيقاف ومنع توزيع الاراضي لمستحقيها من ابناء الشبك حسب مسقط الراس في مناطق سهل نينوى، واعتراضه على تشكيل قوات شرطة من الشبك ليتولوا الدفاع عن مناطقهم جراء الاستهدافات المتكررة، وعلى الرغم من استحصالنا موافقات لتشكيل فوج من الشرطة المحلية الا ان النجيفي اعترض وقام بتقديم شكوى ضدنا وضد وزارة الداخلية، فقامت الاخيرة بتحويل فوج الشرطة المحلية الى الشرطة الاتحادية ونقلتهم الى مناطق جنوب الموصل، في منطقة تعد بؤرة للارهابيين، فنجم عن ذلك وقوع اعداد من الضحايا بينهم وحرمانا في الوقت عينه من حماية مناطق الشبك التي كانت عرضة للاستهداف.

• كيف تصف تجربتك لخوض الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠١٤؟

كانت هناك منافسة بين عدد من مرشحي الشبك من مختلف القوائم، وعلى الرغم من ان ما حصلت عليه من اصوات لم يؤهلني للحصول على مقعد برلماني، اذ حصلت على المرتبة الرابعة في قائمة تحالف نينوى الوطني بواقع (٦،٤١٠). وقد غيرنا استراتيجيتنا الانتخابية، فبعد ان كان (تجمع الشبك الديمقراطي) في الانتخابات السابقة يرشح لمقعد الكوتا وفقا للقائمة المنفردة وليس ضمن القوائم العامة، لكن خسارتنا في انتخابات مجلس النواب السابق عام ٢٠١٠ وانتخابات مجلس المحافظة السابق عام ٢٠١٣ لمقعد الكوتا في المجلسين، ادى بنا الى قناعة الى ان يكون الترشيح في انتخابات مجلس النواب (الاخيرة) ضمن القائمة العامة.

وهنا حصل خلاف داخل التجمع حول نوعية القائمة، فأنا واخرين من اعضاء المكتب السياسي طالبنا ان ندخل الانتخابات بقائمة مستقلة خاصة بابناء الشبك، في المقابل فان السيد الامين العام وعدد من الاعضاء اصرروا على ان يدخل التجمع ضمن كتلة منظمة بدر النيابية وان يكون الدكتور حنين القدو المرشح الوحيد عن التجمع، لذا اتخذنا قرارا بالترشيح للانتخابات (كشبيكي مستقل) في تحالف نينوى الوطني وضمن كتلة الاحرار.

• ما رأيك بوجهة نظر بعض التيارات السياسية الشبكية بالانضمام الى اقليم كردستان؟

هناك سياسية يتبناها اقليم كردستان تقوم على تشجيع الحاق مناطق الاقليات ومن ضمنها سهل نينوى بالاقليم، وقد بت الدستور العراقي في المادة ١٤٠ بهذا الموضوع عن طريق استفتاء اراء الناس في هذه المناطق، واعتقد موقف اغلبية الشبك يرتبط بمدى جدية حكومة الاقليم في الاعتراف بالشبك كمكون من مكونات كردستان، وهو ما تعد مؤشرات

ذكر اسم الشبك ضمن فقرات دستور اقليم كردستان، وخاصة الفصل الثالث من الدستور والمادة (٣٥) المعنية بالحقوق القومية والدينية للمكونات المختلفة، ومن دون ذلك لا يمكن القول ان من مصلحة الشبك تفضيل طرف على اخر، فهم مع من يحترم حقوقهم ويعترف بهم .

• ما وجهة نظرك، الانضمام الى الاقليم ام البقاء ضمن سلطة حكومة محافظة نينوى ؟

الجغرافيا الشبكية في سهل نينوى والواقع المأساوي الذي عاشه الشبك خلال عقد من الزمن قبل اجتياح داعش واثناء الغزو جعلتنا نؤمن بحقيقة مفادها اننا لن نستطيع ان نعيد عقارب الساعة الى الوراء، وان من المستحيل ان نتعايش مع مكونات تتبنى ثقافة تبيح دمنا وتنتهك حرماننا وتنهب ممتلكاتنا في ظل صمت مطبق من قبل رجال دينها وزعماءها السياسيين، لذا اعتقد ان من المهم ان يتاح للشبك ان يكون لهم حرية الاختيار، اما الانضمام الى الاقليم، او جعل مناطق سهل نينوى محافظة، والخيار الاخير يعد الافضل من وجهة نظري والاكثر ارضاء لجميع الاطراف.

• ما رأيك في تبني بعض التيارات السياسية فرضية ان الشبك هم جزء من الهوية الاثنية الكردية؟

لكل انسان حرية التعبير عن انتمائه، ويجب على الجميع ان يحترم حق الفرد في ان يختار الكردية كقومية له، وفي الوقت نفسه يجب احترام من يختار الشبكية كقومية له، وهكذا الحال عند بقية القوميات، فحرية الاختيار مكفولة دستوريا وفي المواثيق الدولية، اما فرض الهوية او المعتقد على الشبك على نحو سياسي والطلب منهم الانصياع الى ذلك فهو امر مرفوض جملة وتفصيلا.



المشاركة السياسية للتركمان

المشاركة السياسية للتركمان

يعدّ التركمان ثالث الجماعات العرقية الرئيسية في العراق بعد العرب والأكراد، وغالبيتهم العظمى من المسلمين السنة والشيعة، فيما يدين قسم آخر منهم بالديانة المسيحية (الكاثوليك). يعيش التركمان بشكل رئيس في شمال العراق في قوس يمتد من تلعضر غرب الموصل، وعبر الموصل، وأربيل، والتون كوبري، وكركوك، وتوز خورماتو، وكفري، وخانقين. ولهم لغتهم الخاصة (التركمانية)؛ وهي إحدى اللهجات التركية القريبة من (الأذربيجانية)^(١).

الصراع مع التيارات السياسية للجماعات الكبرى

وبسبب من كونهم اقلية مشتتة جغرافياً، ومتداخلة مع المكونات السكانية الأخرى، ووقوع مناطق تركهم ضمن المناطق المتنازع عليها، فقد اصطدمت مطالب تياراتهم السياسية مع المطالب السياسية للجماعات الأكبر، منذ ان لاحت سياسة تقسيم السلطة والمناطق على اساس طائفي واثني، مثال ذلك مطالب تأكيد الحضور التركماني في كركوك التي تعد بالنسبة للاكراد بمثابة (قدس كردستان)، ومثال اخر وجود تركمان سنة في ديالى المفترض انها من حصة الشيعة، و تركمان شيعة في محافظة نينوى و المفترض انها من حصة السنة، وهكذا اخذت عملية خلق مناطق اثنية صافية طابع استهداف للتنوع التركماني في هذه المناطق المختلطة^(٢).

وفضلاً عن الصراع بين التيارات السياسية الكبرى لتحقيق نفوذ داخل المناطق التركمانية، يعد التركمان مثال اخر لتأثير خطوط الانقسام داخل بعض جماعات الأقليات التي اضعفت من فعاليتهم وتأثيرهم للوصول إلى تمثيل سياسي فعال، فقد ظهرت عدة تمثيلات سياسة لهم على شكل احزاب او حركات او جمعيات لم تتأطر ضمن جسم تمثيلي واحد، ونزوع سلوكهم التصويتي للتوزع بناء على محددات متنوعة.

وقد وجدت بعض التيارات السياسية التركمانية ان المضي قدماً للتحالف مع التيارات السياسية الشيعية يعد خيراً طريق للوصول إلى اعتراف بهم كمكون يتجاوز الوضع الاقلاوي من جهة، ويمنحهم بطاقة رابحة ازاء طموحات كردية لا يمكن التنازل عنها في مناطقهم المتنازع عليها.

(١) سعد سلوم، الاقليات في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٤.

(٢) سعد سلوم وآخرون، المشاركة السياسية للأقليات في العراق : اقلية العراق بعد تسونامي داعش، تقرير انتهاكات حقوق الاقليات رقم ١، مؤسسة مسارات، بغداد، ٢٠١٥.

المحددات الداخلية لضعف المشاركة السياسية

وكما هو واضح خلال المقابلات التي اجريت مع ممثلين للتركمان، فإن عدم التنسيق بين التيارات السياسية التركمانية لتوحيد المطالب ترك أثره على فعالية مشاركتهم السياسية، لذا ظهر حراك تركماني واضح لخلق اطر مؤسسية جامعة بسبب ضعف تمثيل الاقلية ومحاولة لتجاوز تشطي الهوية كما في تأسيس (الهيئة العليا لانقاذ التركمان) بتاريخ ٢٩-٦-٢٠١٥ من قبل «حركة الوفاء لتركمان العراق»، و«حزب الحق التركماني»، وتشكيلات اخرى بهدف مواجهة ما يراه التركمان تهميشا لحقوقهم ومحاولة رفع الظلم والحيث عنهم، فالاطار الجديد يدعو جميع القوى السياسية التركمانية والشخصيات والمؤسسات التركمانية للتعاون مع الهيئة من اجل المصلحة العامة سواء من خلال المشاركة الفعلية في برنامج الهيئة العليا القائم على اشراك الجميع في مواجهة الازمات وتوحيد الخطاب والاتفاق على مبادئ عامة لمواجهة التحديات معا^(١). وتأتي اهمية هذه الخطوة في ضوء القلق على الهوية الثقافية والدينية للتركمان والتي تعرضت لتهديد وجودي على يد داعش، وبعد ان فشلت النخب السياسية التركمانية خلال السنوات الماضية في رفع درجة المشاركة السياسية للتركمان واعطاء الحضور التركماني بعده الواقعي وحجمه الحقيقي.

يطالب التركمان بتشريع قانون «حقوق التركمان» واستحداث محافظات تلغضر وطوزخورماتو التي تسكنها غالبية تركمانية، فضلا عن منح محافظة «كركوك» وضعاً خاصاً لضمان الحفاظ على تعددية المدينة ووضع التركمان فيها، او من خلال تحويلها الى اقليم.

(١) مقابلة خاصة مع علي اكرم البياتي، رئيس مؤسسة انقاذ التركمان، بغداد، بتاريخ ٢٥-٦-٢٠١٥.



ا- حوار مع الدكتور

«طورهان المفتي» رئيس حزب الحق التركماني القومي

السياسي التركماني د. طورهان المفتي رئيس حزب الحق التركماني القومي، شغل منصب عضو في مجلس محافظة كركوك عن الكتلة التركمانية بين العام ٢٠٠٥-٢٠١٠، وفي ٢٠١٠ اصبح وزير الدولة لشؤون المحافظات، وأدار وزارة الاتصالات وكالة. وبعد انتهاء الكابينة الوزارية اصبح مستشار رئيس الجمهورية لشؤون المحافظات لغاية ٢٠١٤، وهو الان يشغل منصب رئيس سكرتارية شؤون المحافظات المنبثقة عن الهيئة العليا لتنسيق المحافظات.

• ما ابرز التيارات السياسية التي تمثل التركمان؟

قبل العام ٢٠٠٣ كون التركمان مظلة سياسية هي الجبهة التركمانية والمتمثلة بعده احزاب تركمانية مثل حركة التركمان المستقلين، والحزب الوطني التركماني، وهناك احزاب تركمانية اخرى مثل حزب الاتحاد الاسلامي التركماني، ومجموعه احزاب اخرى، لكن الان تحولت الجبهة التركمانية الى حزب ولم تعد مظلة. وكانت قيادة الجبهة تتبدل كل ثلاث سنوات عن طرق الانتخابات ومن ابرز رموزها الاستاذ صنعان احمد آغا، ومؤسسها الدكتور طورهان كتانه. اما الاحزاب الفاعلة الان والمسجلة رسميا فهي : حزب الحق التركماني القومي برئاسة طورهان المفتي، وهناك الجبهة التركمانية بعد ان تحولت الى حزب يتراسه ارشد صالح، وحزب العدالة التركمانية، وحزب الاتحاد الاسلامي الذي يتراسه عباس البياتي، وحركة وفاء التي يتراستها فرياد طوزلو، وهناك العديد من التجمعات والجمعيات والحركات التركمانية الاخرى مثل الحركة القومية التركمانية والتجمع القومي وحزب القرار.

• هل تتعلق معوقات تفعيل المشاركة السياسية للتركمان باسباب داخلية تتعلق بالبنية السياسية للاحزاب التركمانية، ام يمكن ردها الى ظروف موضوعية اقليمية او دولية؟

اعتقد ان الامرين متداخلان، اذ انني ارد الامر الى اسباب تتعلق بالنخب السياسية التركمانية التي طالما تحركت وفق منطق المعارضة، اجد ان هذه الذهنية كانت احدى اهم معوقات تفعيل مشاركتنا السياسية، فقد كانوا معارضة للنظام الشمولي البعثي، وبعد زواله اصبحوا معارضة للمعارضة، مثالا في اتفاقية صلاح الدين التي كانت احد اهم محطات المعارضة العراقية التي سبقت تغيير النظام ٢٠٠٣ عارض التركمان تحويل العراق الى دولة اتحادية، ويرجع ذلك بسبب رئيس الى سيطرة مصالح اقليمية على الارادة السياسية التركمانية. وهذه المصالح كانت تعارض تحويل العراق الى نظام الادارة الاتحادية انذاك ، وبالمثل رفضوا الفدرالية في المؤتمر نفسه، للسبب عينه ، ونتيجة لهذا الامر بقى

التركمان خارج المعادلة السياسية، وفقدوا حقوقا كان من الممكن ان يحصلوا عليها منذ بداية تأسيس مجلس الحكم .٢٠٠٣

• ما ملاحظاتك بشأن تمثيل التركمان في العملية السياسية في مراحلها الاولى؟

لم تكن القيادات التركمانية راضية على مخرجات الاحتلال الاميركي انذاك، فقاطعوا الى حد ما الاجتماعات مع الاميركيين، ولم ينجحوا في فتح قنوات اتصال ملائمة لكي ينقلوا مطالب التركمان، وكان من نتيجة ذلك ترشيح سيدة تركمانية كعضو في مجلس الحكم، بعيدا عن ارادة الاحزاب التركمانية العاملة. مثل التركمان في البرلمان الانتقالي رياض صاري كهيه و فاروق عبد الرحمن و سيدة تركمانية و محمد تقي المولى و عباس البياتي و فرياد طوزلو، وكانت روحية المعارضة طاغية ايضا، وما تزال روح المعارضة مستمرة لدى العديد من الاطراف السياسية التركمانية. وفي وقت كتابة الدستور مثل التركمان رياض صاري كهيه رئيس حزب تركمان إيلي، ومن الواضح ان مجرد مشاركة شخص واحد يمثل مكونا كالتركمان سوف يترك أثرا متواضعا على حقوق التركمان في الدستور.

• هل يمكن ان يكون الانقسام السني الشيعي داخل الهوية التركمانية احد المحددات الرئيسية التي تعوق المشاركة السياسية؟

هذه الفرضية ليست صحيحة، على الرغم من وجود تركمان سنة وشيعة وتركمان من المسيحيين، لكن العامل الاساس الضاغط على الارادة التركمانية هو عامل اقليمي لذلك بقي التركمان مصادرين في غالبية قراراتهم وحرموا من تحقيق غاياتهم في المراحل الاولى من العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣، لكن الان حصل تغير في عدد ممثلي التركمان وبين ٢٠٠٥-٢٠١٠ تضاعف العدد من ٥ الى ١٠، وعلى الرغم من اختلاف انتماءاتهم السياسية الا ان توجههم التركماني القومي واحد.

• الى اي حد أثرت التحالفات السياسية للتركمان مع القوائم الكردية او السنية او الشيعية على سياق مطالبهم وتمثيلهم السياسي لمطالب التركمان؟

انتلقت الاحزاب التركمانية مع تحالفات سياسية كبرى بعضها مع الاكراد، او مع السنة او الشيعة، ولكني لا اعتقد انها أثرت سلبا، ففي الغالب ان ممثلي التركمان على اختلاف انتماءاتهم السياسية وتحالفاتهم الحزبية متفقون على القضايا الجوهرية والاستراتيجية.

• وهل حصد تحالف التركمان مع التيارات السياسية الشيعية نتائج مفيدة وايجابية؟

لقد كان التحالف في هذا السياق منصفا ومفيدا للتركمان الى حد بعيد، وانا اقدم تجربتي كمثال، فقبل ان اكون وزيرا، كلنا بكتابة استراتيجية للتركمان في بداية عام ٢٠١٠ قبل الانتخابات، وكانت تعد الاولى من نوعها. تضمنت الاستراتيجية المطالب السياسية للتركمان، وذهنية المعارضة التي جعلتهم يخفقون في نيل مطالبهم، لذا أكدت ان هذه السياسة يجب تغييرها، وبعد ٨٠ عاما من لعب دور المعارضة، حان الوقت لكي نجرب العمل مع الحكومة، مهما كانت نوعية الحكومة، واذا توصلنا الى نتائج فهذا يعني اننا فعلا كنا بحاجة الى تغيير سياستنا القديمة، وهذا ما حصل. فانا عندما كنت وزيرا عملت على نحو ايجابي مع حكومة بغداد، وكان من نتيجة ذلك دفع كثير من مطالب التركمان الى الامام، وبعضها كان تحقيقه مجرد خيال، وكنت تجد السياسيين يتحدثون عنها في جلساتهم لكنها لم تتحول الى

واقع. مثل تحويل تلغفر محافظة او تحويل الدوز الى محافظة، او استحداث مديرية عامة للدراسات التركمانية، او ان يكون للتركمان فضائية خاصة بهم، او ان يصدر قانون خاص لتنظيم حقوق التركمان، فضلا عن ارجاع بعض اراضي التركمان وليس جميعها. على الرغم من ان هذه المشاريع دفعت من قبل الحكومة لكنها توقفت في البرلمان، فقد كانت بحاجة الى كتلة تصويتية قوية لتميرها، والخلاصة ان المشاركة السياسية كانت تتجه نحو الفعالية عند التركمان لكن باختلاف المستويات ما بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية.

• ما راىكم، في افضل السبل لتعزيز المشاركة السياسية للاقلييات مثل توزيع السلطات واشراك الاقلييات في ادارة شؤونها كما في المادة ١٢٥ من الدستور التي تشير الى هذا المعنى؟

في الواقع، انا كنت مع فكرة استحداث محافظات جديدة، وهو ما سار عليه العمل منذ بداية تأسيس الدولة العراقية بالعشرينات تم استحداث محافظات، وفي الثلاثينات عندما صدر اول قانون للادارة المحلية، وبعد ذلك وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٩، والذي على اثره تم تشكيل محافظات دهوك وصلاح الدين والنجف والسماعة. بعد صدور القانون ٢١ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالمحافظات الغي العمل بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ اصبح العراق في فراغ اداري اذا ما اريد استحداث محافظة، لكون هذا الاستحداث مسألة ادارية بحتة، فعندما يزداد عدد السكان تجبر الدولة على استحداث محافظة جديدة، انظر الى مثال الاردن التي تحولت الى مجموعة محافظات، ولم يبق بها اقلية او نواحي، كذلك بالنسبة لمصر، قبل عامين استحدثوا حوالي ١٤ محافظة، وكذلك تركيا ودول اخرى. وقد عملت على هذا الموضوع بين ٢٠١١-٢٠١٢، وقدمته كحل لبلد تعددي مثل العراق ولتخفيف حدة التوترات الاثنية، محافظات متخمة بالسكان وواسعة المساحة الجغرافية مثل نينوى، وكذلك محافظة الانبار التي تمثل مساحة ثلث العراق، ومحافظات اخرى مثل ذي قار تعد من المحافظات الكبيرة، لذا كان المقترح ان يتم استحداث محافظات صغيرة.

• ما الجوانب الايجابية في استحداث هذه المحافظات؟

حين تصغر المساحة الجغرافية، ستكون آليات الرقابة الادارية اكثر فعالية ويمكن السيطرة على اوجه الفساد، اما الخدمات فيتحسن مستواها، واذا اخفقت الحكومة المحلية في مسعاها في محافظة صغيرة يكون وصول الحكومة الاتحادية اسرع واكثر فعالية في تقديم المساعدة. من جانب اخر اذا كانت الحكومة الاتحادية خائفة من اعطاء الصلاحيات لمحافظات كبيرة الحجم يمكن ان تهدد نفوذها وتخلق لها تحديات سياسية وادارية، فإن المحافظات الصغيرة سوف لا تشكل هاجسا. والاهم طبعا حول طبيعة المحافظات التي تنطوي على تعدد اثني وصدامات طائفية، ويمكن لنا عن طريق استحداث محافظات جديدة تحويل هذه الصدامات الى منافسات خلاقة على مستوى اقتصادي او خدمي.

• هل يمكن ان تقدم رؤيتك عن محافظة نموذجية مثل نينوى التي قد تعد المثال الابرز لو طبقنا هذه الفكرة؟

في ما يخص نينوى، كان من الممكن ان تحل الصدامات الاثنية في نينوى وما ارتبط بها من اختلافات سياسية عبر تبني فكرة استحداث محافظات جديدة، لقد كان اهالي تلغفر وسنجار وسهل نينوى وشيخان يتجنبون قدر الامكان الذهاب الى القضاء الرئيسي الذي هو الموصل لغرض اكمال معاملات ادارية، وكان قلب المدينة واقعا تحت نفوذ تيارات متشددة عرضت المكونات السكانية للارهاب وخلق مشاكلة بين المكونات والطوائف. لذا كانت الفكرة ان يتم تحويل سنجان الى محافظة وتلغفر كذلك، واقتراح تحويل سهل نينوى الى محافظة، والمساحة الباقية تمثل محافظة نينوى الاصلية التي

مركزها الموصل، وقد اصبح لدى مجلس الوزراء قناعة بأهمية الموضوع، ونجحنا في اضافة فقرة الى التعديل الثاني لقانون ٢١، وهي (بإمكان الحكومة الاتحادية ان تنشئ محافظة)، ولكن تم التصويت على التعديل الثاني في مجلس النواب، والغيث هذه الفقرة، وكان يقف وراء ذلك جهات سياسية من محافظة نينوى كانت لديهم وجهة نظر معارضة.

- هل كنت هناك مقترحات لمناطق اخرى تنطوي على تنوع (غير نينوى)؟

في الواقع كنا قد بدأنا بخطوة اخرى، من خلال كتابة مسودة قانون محافظة حلبجة. ومن الواضح وجود مشاكل في بعض المحافظات مثل صلاح الدين، فيمكن ان تتحول الدوز واطراف الدوز الى محافظة، وهناك مشكلة سامراء التي يمكن حلها بتحويلها الى محافظة. اما الانبار فيمكن بسهولة ان تحول الى ثلاث محافظات هي الفلوجة، الرمادي، منطقة الصحراء، وبذا يمكن مواجهة تحدياتها الامنية والسيطرة عليها، وكانت هناك فكرة انشاء محافظة سومر في ذي قار، والمثاليين الاخيرين يبينان ان الاستحداث لا يقوم بالضرورة على اساس التنوع وانما الحاجة الجغرافية او الامنية تتطلب هذا الامراحيانا.

وقد نجحنا في مجلس الوزراء من تمرير فكرة تحويل تلعضر وحلبجة والدوز والفلوجة وسهل نينوى وسنجان الى محافظات، وبعضها وصل الى مجلس النواب واخفق بعضها الاخر بسبب انتهاء الدورة البرلمانية الاخيرة، ثم جاء غزو داعش ليؤجل كثيرا من المشاريع والحلول.

- ما ابرز المطالب السياسية للتركمان؟

الخصها كالتالي : تحويل المناطق التركمانية الى محافظات، قانون خاص ينظم شؤون التركمان، موازنة خاصة للمناطق التركمانية، استرجاع الاراضي التركمانية التي سلبت بقرارات من مجلس قياده الثورة وقوانين لجنة شؤون الشمال وقد عجزنا عن استرجاع اغلبها بسبب تداخل أثر العديد من القوانين التي عمل بها النظام البائد في مصادرة هذه الاراضي.



ا- حوار مع السيد

محمد مهدي البياتي رئيس هيئة انقاذ التركمان

محمد مهدي البياتي، سياسي تركماني، شغل منصب عضو مجلس النواب /الدورة الاولى، وكان عضو لمجلس محافظة كركوك الدورة الاولى ٢٠٠٥، ووزير حقوق الانسان ٢٠١٤، وهو عضو الثوري المركزية لمنظمة بدر- أمين عام فرع الشمال، ورئيس هيئة انقاذ التركمان.

• كيف تقيمون مستوى المشاركة السياسية للتركمان؟

يواجه التركمان تحديات تتعلق اولا في جغرافيتهم، و تارة اخرى في أنهم لم يدركوا حجم المؤامرة التي تحيق بهم، ولذلك لم يتمكنوا من تشكيل كتلة سياسية موحدة، ولم يؤسسوا مشروعا تركمانيا موحدا. حتى الاحزاب والحركات التي تتصف بالاستقلالية او تعلن انها كذلك، رضخت في النهاية او عملت في واقع الامر في ظل خيمة الاحزاب الكبيرة سواء كانت سنية او شيعية. نعم، كان هناك تنسيق وتعاون في بعض مراحل العملية السياسية بين التيارات التركمانية المتنوعة، ولكن لم يكن بمستوى الطموح. لو اشترك التركمان في الانتخابات المحلية والوطنية ضمن مشروع تركماني واضح المعالم، لكان اداءها افضل بكثير، ولحصل التركمان على سقف اعلى من الحقوق يتماشى مع طموحهم ومطالبهم السياسية.

• لكن التركمان نجحوا في عقد تحالفات مع تيارات سياسية كبرى عادت عليهم بنتائج ايجابية؟

اعتقد ان تحالف التركمان مع هذه التيارات لم يكن بالمستوى المطلوب، وكان يتعرض للمد والجزر، فمثل هذه الكتل الكبيرة منحت التركمان في الدورات السابقة ثلاثة وزراء وهيئة مستقلة، اما في الكابينة الحالية، فقد تراجعت المكاسب كثيرا، اذ لا وزارة للتركمان، ولا هيئة مستقلة، وخسر التركمان مقعدهم الوحيد في مجلس الوزراء ضمن حزمة الاصلاحات المقدمة من قبل رئيس الوزراء حيدر العبادي. لا يتضمن كلامي استنتاجا بأن الكتل الكبيرة لوحدها تتحمل تهميشنا وإلغاء دورنا السياسي والتنفيذي فقط، ولكن الحركات والاحزاب والشخصيات التركمانية تتحمل المسؤولية الكبيرة ايضا، بسبب عدم قدرتها على تشكيل مشروع تركماني موحد، خوفا من فقدان امتيازات بعض نخبها السياسية مع الاحزاب الكبيرة.

• ما الغرض من تأسيس الهيئة العليا لإنقاذ التركمان؟

بعد ان فقد التركمان اجزاء واسعة من مناطقهم بعد احتلالها من قبل تنظيم داعش، في نينوى وكركوك وصلاح الدين، واصبح وجودهم وكيانهم في خطر حقيقي. لذا قامت مجموعة من الأكاديميين و السياسيين التركمان بفكرة تأسيس مشروع سياسي واجتماعي وفقا لمرجعية حقوق الانسان، لكي ينقذ التركمان من محنتهم هذه، ويعمل على توثيق الانتهاكات التي تعرضت لها القومية الثالثة بعد العرب والاكرد (التركمان) والتصدي للتهميش المتعمد للدور التركماني في الدولة العراقية. كانت هذه الاسباب التي دفعتنا لتأسيس هيئة انقاذ التركمان، لتكون منبراً حقيقياً لانقاذ التركمان، وتوثيق الانتهاكات التي لحقت بهم، ومتابعتها مع المنظمات الدولية بالتواريخ والأرقام.

• ما اهم العقبات امام تحسين المشاركة السياسية للتركمان؟

فضلا عن تدمير معظم المناطق التركمانية بيد داعش، وضعف الدعم الحكومي للتركمان في كافة المجالات، وعدم اهتمام المنظمات الدولية بالمكون التركماني، هناك معوقات موضوعية، أولها، عقدة التشتت الجغرافي الذي يجعل التركمان مكونا موزعا جغرافيا وغير متمركز في مكان واحد، فضلا عن الصراعات الأثنية التي تترك أثرها السلبي مثل الصراع القومي الكردي - التركماني من جهة، والصراع الاكبر المتمثل بصراع اقليم كردستان مع الحكومة الاتحادية، ناهيك عن ان أكثر المناطق التركمانية واقعة ضمن المناطق المتنازع عليها بين العرب والاكرد. اما الاسباب الداخلية فقد اوجزتها بالافتقار الى مشروع تركماني واضح المعالم.



- حوار مع الدكتور

طورهان كتانة مؤسس الجبهة التركمانية العراقية

السياسي التركماني طورهان كتانة، ولد في كركوك ١٩٥٦، وهو حاصل على شهادة الطب من انقرة ١٩٨١، بدأ نشاطه السياسي منذ العام ١٩٧٤، وكان احد المؤسسين للحزب الوطني التركماني، كما انه مؤسس واول رئيس للجبهة التركمانية العراقية. في العام ١٩٩٧ اسس حزب الشعب التركماني و شارك في العديد من الفعاليات السياسية في اوربا، بعد ٢٠٠٣ جمد هذا الحزب للتفرغ كسياسي مستقل من خلال مجلس تركمان العراق.

• ما الاسباب الرئيسية امام تفعيل المشاركة لسياسية للتركمان؟

لقد اختصرت السياسة العامة للاحتلال الاميركي العراق بمذهبين و قومية واحدة (سنة و شيعة و اكراد). كان هذا السبب الرئيس امام فتح باب لمشاركة التركمان السياسية الفعالة بوصفهم المكون القومي الثالث بعد العرب والاكرد. وهناك سبب داخلي يتعلق بغالبية النخب السياسية التركمانية التي بدأت العمل السياسي مع تاريخ اسقاط نظام صدام حسين ٢٠٠٣، وجزء لا يستهان به منهم لم يطوروا قابلياتهم، و اصبحت السمة الغالبة للسياسة التركمانية هي سياسة رد الفعل التي لا تأتي بنتيجة.

• يبدو انك احد السياسيين التركمان المعارضين لما نجم عن الاحتلال الاميركي للعراق من مخرجات؟

معارضتي لا يعني توقفي عن النشاط السياسي، فقد التقيت الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى ٢٢-١١-٢٠٠٣ ممثلا عن التركمان ودعوته لزيارة العراق، واقمت بتاريخ ٣١ اب ٢٠٠٤ وبالاتشارك مع ناشط اخر (المؤتمر الوطني العراقي المستقل) في بيروت، وتم تسجيل نسبة التركمان الحقيقية في العراق والتي تبلغ ١٣%، وكنت بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ عضو لمجلس تركمان العراق ورئيس لجنة الرقابة به، ومستشارا الشؤون السياسية و العلاقات الخارجية في الحركة القومية التركمانية.

لكن نشاطي اخذ ابعادا اخر غير المشاركة في العملية السياسية، مثلا سجلت في العام ٢٠٠٥ دعوى في المحكمة الجنائية الخاصة في بغداد ضد صدام حسين و مسعود البرزاني بتهمة تسليم و اعدام ٦٦ شخصية سياسية في اربيل بتاريخ اب ١٩٩٦، و لم تقم المحكمة بتفعيل الدعوى والاسباب معروفة، وفي العام ٢٠٠٧ سجلت دعوى ضد رئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني في محكمة العدل الدولية للاسباب نفسها.

• ما اوجه التمييز السياسية التي يتعرض لها التركمان برأيكم؟

للتركمان تاريخ طويل مع التمييز، بدء منذ احتلال العراق في ١٩١٨، لاسباب تتعلق بالنزاع حول الموصل بين تركيا و العراق بعد تأسيس دولة تركيا الحديثة، وقد كان التركمان يشكلون نصف سكان الموصل (المدينة و ما حولها من اقصية و نواح و قرى)، منذئذ تم وضع سياسة بريطانية ضد التركمان استمرت في العراق رغم تغير الانظمة، والسبب الاخر للتمييز والاقصاء هو عدم رغبة الحكومات المتعاقبة خلق مشكلة قومية (اثنية) اخرى في العراق ستتحول حتما الى قضية اقليمية، بسبب وجود التركمان في دول الجوار مثل تركيا و ايران و سوريا و الاردن و كذلك في فلسطين، لذا كانت القضية الكردية لوحدها تكفي.

وبدأت حملات تعريب للمناطق التركمانية التي كانت تشكل فاصلا بين المنطقة الجبلية حيث الاكراد و وسط و جنوب العراق حيث العرب، و بدأت سياسة اسكان العشائر العربية في مناطق التركمان في الموصل و كركوك و حولها و ديالى و تم تقليل نسبتهم، و اي احصائية امينة و عادلة لو كانت اجريت في العراق حينها لكانت اظهرت ان النسبة الحقيقية لا تقل عن ١٣ ٪ و هذه النسبة لا تضم التركمان الذين تأثروا بالبيئة و تعربوا خاصة في البصرة و واسط.

• كيف تقييم المشاركة السياسية للتركمان في العملية السياسية؟

منذ تشكيل مجلس الحكم و الحكومة الانتقالية ثم الدائمة، لم يمنح التركمان فرصة حقيقية للمشاركة السياسية، و بعد سياسة التعريب جاءت سياسة التكريد لتتال من حقوق التركمان، و اذا كانت سياسة التعريب قد جردتهم من ممتلكاتهم و حقوقهم، و حتى من الحق في اطلاق اسماء تركمانية على مواليدهم، جاءت سياسة التكريد لتكمل ما بدأته سياسة التعريب من طمس الهوية التركمانية، و اذا نجحنا في توثيق سياسة التعريب من خلال تحديد اسماء العوائل التي تم اسكانها في المناطق التركمانية، من خلال نقل قيد النفوس فضلا على توثيق ممتلكاتهم، فان سياسة التكريد ليست موثقة، كون التوثيق من خلال نقل قيد النفوس سيظهر العدد الحقيقي للاكراد، و هو اقل مما يتم الاعلان عنه، فضلا على تجاوز الاكراد على مساحات شاسعة من الاراضي العامة و الخاصة.

• هل انت مع فرضية ان التركمان دفعوا ثمن صراع الحكومة المركزية مع الاكراد؟

هذا جزء من الواقع، فتعريب المناطق التركمانية و تكريد اربيل، الغى الهوية التركمانية للمدينة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، أي مع بدء بناء القرى العصرية داخل المدينة و استقدام الحكومة الاكراد من الجبال و اسكانهم بها، في خطوة للقضاء على التمرد الكردي، و كان هذا بداية لفقدان التركمان وحدة اراضيهم، و تشتتهم جغرافيا، و اصبح التفكير في اقليم تركماني مستحيلا.

• ولكن ماذا عن الانقسام الديني و المذهبي داخل الجسد التركماني، الا يترك أثره على الاداء السياسي للنخب التركمانية؟

النخب السياسية التركمانية في غالبيتها موجهة اما من الخارج او من كتل سياسية كبيرة في الداخل، و هذا يشكل كابحا اساسيا امام جعل أي تيار سياسي تركماني او اي شخصية سياسية تركمانية فاعلة. اما الانقسام فهو عامل موجود في جميع التيارات و الكتل السياسية العراقية و هو موجود بين التركمان ايضا، و لكن الطائفية التي كادت تقضي على البلاد، لم تنجح في تقسيم التركمان الى الان، لكن التيارات السياسية الشيعية الحاكمة عملت على تقريب عدد من السياسيين التركمان الشيعية، و ارتباط هؤلاء بسياسة الكتل الشيعية، و استمرار هذه السياسية قد يؤدي في النهاية الى انقسام التركمان. بعبارة اخرى، ان من الواضح ان النخب التركمانية الذين تم

تقريبها من السلطة والآخرين الذين تحالفوا مع كتل سياسية سنية، يقفون وراء عدم التوصل الى سياسة تركمانية موحدة .

- لكن بالرغم من ذلك هناك اتفاق بين التيارات السياسية التركمانية على بعض المطالب الجوهرية؟ الصورة ليست سوداء تماما، اذ لابد من التأكيد على ان محاولات داخلية اخرى، قد جرت لتقسيم التركمان طائفيًا، و ما جرى في تلعفر من استهداف طائفي، و من ثم بين عشائر البيات التي تنتمي الى المذاهب مثال واضح، لكن التركمان تصدوا لتأثير الطائفية. وبالرغم من كل هذه المحاولات لتفتيت التركمان، فان للتركمان قواسم مشتركة، ومنها قضية كركوك التي تحظى باتفاق الجميع.



المشاركة السياسية للكاثين

المشاركة السياسية للكاكائيين

أثر المحدد الديني على لمشاركة السياسية للكاكائيين

تبدو المشاركة السياسية اكثر تعقيدا بالنسبة لإقليات دينية مثل الكاكائية، فهي معتقد غير تبشيري، أو لا تقبل التحول الديني. فإذا لم تولد كاكائيا، فلن تكون كاكائيا أبدا، وهي في سريتها وانطوائها على ذاتها تفتح الباب لكثير من الاتهامات والاساطير حول الجماعة وطبيعة معتقداتها.

بناء على ذلك، يمثل المحدد الديني عائقا رئيسيا امام التمثيل السياسي، اذ ليس للكاكائيين تمثيل سياسي على نحو مستقل، فلم ينضوا تحت قائمة انتخابية موحدة للدخول في الانتخابات، ولا وجود لتمثيل لهم خارج اطار الاحزاب الكردية، وظهرت في الاونة الاخيرة مطالب كاكائية لذكرهم في الدستور الاتحادي ودستور كردستان أسوة ببقية الأقليات، فضلا عن المطالبة بضمهم إلى كوتا الأقليات، وقد حصلوا لأول مرة في تاريخ العراق على كوتا في مجلس محافظة حلبجة.

معوقات المشاركة السياسية للكاكائيين

وبحسب الدكتور (نبيل المظفري الكاكائي) الاكاديمي في جامعة كركوك فإن جملة من العوائق تقف في سبيل تحسين التمثيل السياسي للكاكائيين منها: ^(١) عدم اتفاق الكاكائية حول وضعهم الديني، أي مسألة الإعلان الرسمي باعتبار الكاكائية عقيدة مستقلة ام انها جزء من الاسلام. كذلك المخاوف الأمنية، ولا سيما بعد ظهور التيارات الإسلامية التكفيرية والمتشددة، واستهدافهم للأديان والمذاهب التي لا تتفق مع أفكارهم، بما في ذلك الكاكائيين، وإذا ما علمنا ان مناطق التوزع الديموغرافي للكاكائيين تمثل خطا جغرافيا يمتد من محافظة نينوى إلى محافظة ديالى هو بحد ذاته الخط الفاصل بين المناطق الساخنة امنيا والمناطق الخاضعة لنفوذ حكومة إقليم كردستان، تظهر مناطق الكاكائيين بوصفها مناطق يتسم مستقبلها بالغموض، وتقع تحت التهديد المباشر للتيارات المتشددة بما فيها (الدولة الإسلامية).

(١) مقابلة مؤسسة مسارات مع الدكتور نبيل عكيد محمود المظفري الكاكائي، رئيس قسم التاريخ المعاصر في جامعة كركوك - كلية التربية للعلوم الانسانية، - كركوك، بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠١٥

من جهة ثانية يؤدي التوزيع الجغرافي للكاكائيين بوصفهم (اقلية منتشرة) وليست (اقلية متمركزة) في حيز جغرافي واحد عائقا امام تمثيلها السياسي^(١)، فالتوزيع الجغرافي للكاكائيين في محافظات مختلفة مثل كركوك وبنوى والسليمانية وديالى واربيل ودهوك وبغداد، يعد مثلا واضحا على هذه الحالة، و بما ان النظام التمثيلي أي النيابي في العراق يعد المحافظة دائرة انتخابية، ادى ذلك إلى فقدانهم لثقلهم السكاني في اية محافظة عراقية، مما يشكل عائقا أمامهم في الوصول إلى مراكز القرار في الحكومة الاتحادية أو حتى على صعيد إقليم كردستان.

ضعف التمثيل السياسي للكاكائيين

ويمثل الكاكائيون مثلا آخر حول مخرجات عدم تشكيل بعض الاقليات احزابا سياسية تمثل الاقلية على نحو مستقل، الامر الذي يؤدي الى تشتت اصواتهم على تيارات سياسية اخرى، فإنضمام افراد الاقلية الكاكائية إلى الأحزاب الكردية المختلفة، أدى إلى تصويتهم لهذه الاحزاب، فضلا عن سلوكهم التصويتي باتجاه التصويت الى احزاب اخرى ذات توجهات يسارية او علمانية كان حضورها ضعيفا في نتائج الانتخابات. وهناك توقعات حسب (الدكتور المظفري) بعم تحسن التمثيل السياسي للكاكائيين، ما دام النظام الانتخابي قائما على (القوائم المفتوحة)، ليس بسبب قلة عدد الجماعة، إنما لتوزع افرادها الجغرافي وانتشارهم في عدة محافظات عراقية ما أدى إلى عدم تمكنهم من الفوز بأي مقعد نيابي. يضاف إلى ذلك أنهم يتوزعون على الأحزاب السياسية الكردية المختلفة، لذا اتجهت أصواتهم إلى التشتت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وبالدرجة الأقل حركة التغيير.

(١) حول تصنيف الاقليات الى اقليات منتشرة ومتمركزة، ينظر: سعد سلوم، الوحدة في التنوع-التعددية والمواطنة الحاضنة للتنوع في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٥.



ا-حوار مع الدكتور

نبيل المظفري الكاكائي رئيس قسم التاريخ في جامعة كركوك

• كيف تصف تمثيل الكاكائيين في العملية السياسية في مراحلها الاولى؟

لم يكن للكاكائية أي تمثيل في مجلس الحكم العراقي، إذ أنهم انضموا إلى الأحزاب السياسية الكردية التي مثلت رموزها القيادية في المجلس المذكور، وذلك على الرغم من وجود بعض الشخصيات الكاكائية في الأحزاب الكردية، إلا أنهم لم يكونوا في مواقع قيادية متقدمة. كما لم يكن هناك مشاركة للكاكائيين في كتابة الدستور العراقي. لم يطالب الكاكائيون بأي تمثيل مستقل في لجنة كتابة الدستور العراقي، بل ان الأغلبية لا تؤيد ان يكون هناك تمثيل للكاكائيين حتى في كتابة دستور إقليم كردستان، ولعل السبب الحقيقي في ذلك يعود إلى أنهم يخشون الاعلان بأن الكاكائية عقيدة مختلفة عن الإسلام. وانسحب الامر إلى عدم المطالبة بتمثيلهم في المحافل الدينية والسياسية والجهات المرتبطة بها كالأوقاف وغيرها.

وقد وصل اثنان من الكاكائيين الى البرلمان الانتقالي العراقي، وكانا مرشحين ضمن القوائم الحزبية، وكانت الانتخابات تجري وفق نظام القوائم المغلقة، أي ان القيادة السياسية للأحزاب هي المسؤولة عن وضع تسلسل المرشحين، والأصوات كلها تذهب للقائمة وليس للشخص، الامر الذي هيا فرصة مناسبة لفوز الكاكائيين بمقعدين حصلا عليهما لهذا السبب، وكانت هذه المرة الأولى والأخيرة لوصول كاكائيين الى البرلمان.

• ما تقييمك لعدم شمول الكاكائيين بنظام كوتا الاقليات؟

لم يتم شمول الكاكائيين بنظام كوتا الاقليات، وليس هناك من يمثل الكاكائيين على نحو مستقل في البرلمان العراقي، وليس هناك أي تمثيل لهم ايضا على مستوى مجالس المحافظات قبل التغيير (٢٠٠٣)، ولا بعده، باستثناء المحافظة المستحدثة (محافظة حلبجة)، إذ حصل الكاكائيون على مقعد في مجلس المحافظة عن طريق الكوتا. مع ان نسبة الكاكائيين في حلبجة اقل بكثير من محافظات اخرى، اذ ان عددهم في محافظة كركوك يصل الى اضعاف عددهم في حلبجة، وكذلك الحال بالنسبة لعددهم في محافظة نينوى. ومن الجدير بالذكر ان الكاكائيين في حلبجة متفقون على انهم يعتقدون عقيدة مستقلة عن الاسلام، ويعلنون ذلك جهرا بخلاف الكاكائيين في المحافظات الأخرى، وهذا من وجهة نظري السبب الرئيس لمنحهم كوتا في حلبجة.

• هل هناك تمثيل الكاكائيين على مستوى الحكومة؟

ليست مشاركة الكاكائية في الوزارات العراقية ضعيفة فحسب، بل معدومة، ليس على صعيد الوزراء بل حتى وكلاء الوزراء أيضاً، ولربما استطيع ان اقول وهنا لا اجزم، انه ليس هناك حتى مدير عام في أي وزارة عراقية اتحادية. وجل ما منح للكاكائيين من مناصب هي في اقليم كردستان، إذ كان هناك وزير كاكائي في حكومات كردستان هو السيد (فلك الدين الكاكائي)، إذ اصبح وزيرا للثقافة في كابينة من الحكومات التي تشكلت في اقليم كردستان. وهناك منصب مدير عام على المستوى الإداري في محافظة كركوك، وهو مدير زراعة كركوك.

• ما أثر المحدد الديني على المشاركة السياسية للكاكائيين؟

من المفيد ان نقول هنا، ان التمثيل السياسي له علاقة مباشرة بحرية الدين والمعتقد بالنسبة للحالة الكاكائية، اذ انه حتى على المستوى الاداري، لا يوجد محافظ أو قائممقام أو مدير ناحية كاكائي استلم مثل هذا المنصب باستثناء حالة واحدة، عندما تولى احد الكاكائيين منصب قائممقام حلبجة (قبل جعلها محافظة)، وقد اثار تعيينه اعتراضات عريضة، وكانت الحجة انه ليس مسلماً، ولا يمكن للشريعة الإسلامية ان تسمح بحسب المعارضين على تولي شخص غير مسلم أمور المسلمين، ومن الواضح ان من قاد حركة الاعتراض ضد تولي كاكائي هذا المنصب، هم من التيارات الإسلامية، ولولا إصرار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لثم منعه من تولي المنصب، وفي الواقع فإنه لم يستطع الاستمرار في منصبه طويلاً، بسبب وضع العراقيل أمامه نظراً لعقيدته الدينية، الامر الذي أدى به الى تقديم استقالته، على الرغم من أن الاستقالة من مثل هذا المنصب تعد حالة فريدة في العراق عموماً وكردستان خصوصاً، فلا احد يرفض منصباً رفيعاً مثل هذا المنصب.

ويعد دليلاً على الاستقلالية الدينية للكاكائيين عن الإسلام عدم وجود أي منهم ضمن الأحزاب السياسية الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية أو الاتحاد الإسلامي الكردستاني أو أي تيار إسلامي شيعي كما حال اقلية اخرى مثل الشبك والتركمان (من الشيعة) الذين تجدهم في اغلب الأحزاب الإسلامية الشيعية، بينما يوجد من الكاكائيين من انضم إلى الحزب الشيوعي.

• ما ابرز المطالب السياسية للكاكائيين؟

ذكرهم كمكون في الدستور العراقي ودستور إقليم كردستان أسوة بالمكونات الاخرى، وشمولهم بنظام الكوتا في البرلمان العراقي والوزارات وبرلمان إقليم كردستان ومجالس المحافظات، فهذا هو الحل الوحيد لوصولهم الى البرلمان. كذلك مراعاة توليهم المناصب الإدارية في المحافظات العراقية المختلفة، علماً ان هناك نخبة من المثقفين والمختصين في المجالات المختلفة وشريحة لا يستهان بها من حملة الشهادات بما فيها الشهادات العليا والاكاديميين الكاكائيين. ويميل الكاكائيون لإعتبار النظام العلماني الذي يقوم على فصل الدين عن الدولة سبيلهم للاطمئنان الى مستقبلهم في العراق وكردستان بوجه خاص، وهذا ما يفسر انضمامهم الى الحزبين الكرديين الكبيرين، نظراً لتبني هذين الحزبين المبادئ العلمانية.



٢- حوار مع

السيد (أكو شاويس)
ممثل كوتا الكاكائين في مجلس
محافظة حلبجة.

يعمل السيد (أكو شاويس) مشرفا تربويا في مديرية التربية في محافظة حلبجة، ويعد ناشطا في مجال الدفاع عن حقوق الكاكائين. تم اختياره ليكون ممثلا للكاكائين في محافظة حلبجة، وهو اول تمثيل سياسي للكاكائين في تاريخ العراق وتاريخ اقليم كردستان.

• كيف تم حصول الكاكائين على كوتا في مجلس محافظة حلبجة؟

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٥ صوت برلمان كردستان بالاجماع على مشروع قانون تحويل حلبجة الى محافظة في جلسة استثنائية بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين والحزبيين في اقليم كردستان، واصبحت بذلك حلبجة المحافظة الجديدة في اقليم كردستان. وحينها سلم ممثلون مختلفون للكاكائين من اربيل والسليمانية وكركوك طلبا لاجراء البرلمان لمنح الكاكائين كوتا في مجلس المحافظة الذي يضم ٢٥ عضوا. وتم بذلك اقرار طلبنا لأول مرة في تاريخ العراق، كان هذا خبرا سارا للكاكائين في العراق و أهل الحق في إيران .



انتخابات الكاكائين في حلبجة

• كيف تم اختيار ممثلي الكاكائية في الكوتا؟

لدينا في حلبجة أكثر ٤٣٠ عائلة كاكائية، وقد حسمنا الاختيار بشكل ديمقراطي من خلال اجراء انتخابات داخلية، اجرينا الانتخابات بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٠ ، و رشحت انا ضمن (١١) مرشحا، وفزت بالترشيح.

- لماذا لم يستطع الكاكائيون تأسيس احزاب وتيارات سياسية تمثلهم او تشارك في الانتخابات ؟

نحن الان في الخطوة الاولى التي تتمثل بالاعتراف بنا في القوانين والتشريعات والمؤسسات، ولا توجد تيارات او احزاب سياسية تمثل الكاكائيين، بل توجد جمعيات ثقافية تحاول التعريف بالديانة الكاكائية ومعتقداتها، وفي الواقع الكاكائية تحرم معتقداتها العمل السياسي، لان السياسية في جوهرها صراع حول السلطة والثروة، لكن في ضوء عدم وجود بديل كان لا بد من قناة تمثيل، وهي لا تعد بأي حال مشاركة في السلطة.

- في ضوء ذلك مثل هذه المحددات الدينية كيف ترسمون سقف مطالبكم السياسية؟

نحن نسعى للاعتراف بالديانة الكاكائية، ففي المادة ٦ من دستور اقليم كردستان اشارة للديانات في الاقليم، وليس بينها الكاكائية، لهذا عقدنا مجموعة من الاجتماعات، وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٢ زرنا برلمان كردستان وأجرينا لقاءات مع اعضاءه ومع رئيس البرلمان، وطالبنا بأدراج الديانة الكاكائية في دستور الاقليم في المواد : ٦، ١٩، ٣٠. كما طالبنا تمثيل الكاكائية في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، وايضا ادارتهم ضمن تشريع قانون حقوق الاقليات في الاقليم. ولكن الى الان لم يحصل الكاكائيون على كوتا في البرلمان على صعيد الاقليم او على صعيد البرلمان الاتحادي.

- ما تقييم مشاركتكم السياسية، في ضوء تمثيلكم لأول منصب رسمي يسند للكاكائيين؟

بتاريخ ٢٠١٥/٦/١ باشر محافظ حلبجة ونائبه عملهم، وبتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ حصل اتفاق سياسي حول تشكيل مجلس محافظة حلبجة بين التيارات السياسية، الا انه لحد الان لم يصدر أمر تعيين اعضاء مجلس المحافظة من قبل وزارة الداخلية و مجلس الوزراء في الاقليم، ولحد الان لم ابشر عملي على نحو رسمي، الا انني اجري تنسيقا مع سلطات المحافظة لتبليغ مطالب الكاكائيين في المحافظة.



وفد كاكائي في زيارة لبرلمان كردستان



المشاركة السياسية للمندائين

المشاركة السياسية للمندائيين

المندائيون هم اقدم الاقليات الدينية في العراق، يعيشون في بغداد وجنوب العراق في محافظة ميسان بشكل خاص والتي تعد بمثابة عاصمة تاريخية لهم، يتكلمون اللغة المندائية، وهي لهجة من لهجات اللغة الآرامية الشرقية. وتعد لغة العراقيين الأوائل بعد اللغة السومرية. وقد أدرجت في العام ٢٠٠٦ ضمن قاموس اليونسكو للغات المعرضة للانقراض.

التحول في البنى التمثيلية للمندائيين

عند مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حدث تحول واضح في بنى الطائفة المندائية الاجتماعية والثقافية والسياسية، تمثل في حركة جادة لبلورة هوية الصابئة المندائيين الدينية والثقافية، فتشكلت ثلاثة مجالس لقيادة الطائفة؛ وهي: المجلس الروحاني؛ ويضم جميع رجال الدين، ويهتم بالشؤون الدينية، ويرأسه رئيس طائفة الصابئة المندائيين في العراق والعالم (الكنزيرا الشيخ ستار جبار حلو).
مجلس العموم؛ ويتكون من ممثلين لكل عائلة/ عشيرة، تنتخبهم عوائلهم بطريقة الانتخاب الحر المباشر، ويعد هذا المجلس بمثابة برلمان من واجباته التشريع والرقابة.
مجلس الشؤون؛ ينتخب أعضاؤه من مجلس العموم حصراً، وبطريقة الاقتراع الحر المباشر، ويقوم بإدارة الشؤون الحياتية للصابئة المندائيين عبر عدد من الأقسام التي تنبثق منه^(١).

تشكيل اللجنة السياسية العليا

كان لقلة عدد المندائيين، وتوزعهم على اغلب محافظات العراق، وعدم دخولهم بصفة رسمية في اي من الاحزاب او التحالفات السياسية، أثر في عدم حصولهم على اي تمثيل لهم في مجلس النواب في دورته الاولى ٢٠٠٦ - ٢٠١٠. وعلى الرغم من المندائيين لم يشكلوا تنظيمات سياسية تمثلهم على نحو اثني او ديني، لكن بعد العام ٢٠٠٣ وانتشار الاحزاب والتنظيمات السياسية، ولكي لا يكون هناك فراغ في تمثيل المندائيين تشكلت لجنة عليا من رئاسة الصابئة المندائيين

(١) سعد سلوم، الاقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، التحديات، مؤسسة مسارات، بغداد، ٢٠١٤.

تراوح عدده بين ٩ الى ١٥ سميت (اللجنة السياسية العليا) اخذت على عاتقها مد جسور التعاون وتحقيق صلة بصناع القرار وتمثيل الطائفة في المحافل السياسية وهي بذلك استطاعت ان تسد شاغر عدم وجود تنظيم سياسي.

كوتا المندائين

تحفز المندائيون للمطالبة برفع مستوى تمثيلهم بعد عدم نيلهم مقعدا في البرلمان الاتحادي في دورته الاولى، فحصلوا على «مقعد واحد» ضمن «نظام الكوتا» في كل من مجلس محافظة بغداد لدورته الثانية ٢٠٠٨-٢٠١٢، ومقعد في مجلس النواب لدورته الثانية ٢٠١٠-٢٠١٤، كما استطاع المندائيون من زيادة تمثيلهم على مستوى الحكومات المحلية بالحصول على كوتا في قضاء الرصافة ضمن محافظة بغداد، ومقعد كوتا لقضاء مركز العمارة ضمن محافظة ميسان (سينفذ اعتبارا من الدورة المقبلة) وما زالت جهودهم متواصلة للحصول على مقعد كوتا ضمن مجلس محافظة البصرة، وزيادة عدد المقاعد المخصصة لهم في مجلس النواب من مقعد واحد الى مقعدين.

التوجه للقضاء لتحسين المشاركة السياسية

كذلك توجه المندائيون إلى القضاء في سبيل تحسين الآليات الانتخابية بما يرفع من مستوى مشاركتهم السياسية، فرفعت دعوى بأسم رئيس الطائفة المندائية في العراق والعالم الريش أمة «ستار جبار الحلو» ضد السيد رئيس مجلس النواب اضافة لتوظيفته امام المحكمة الاتحادية العليا، والتي تشكلت بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي «مدحت المحمود» واصدرت حكما باعتبار المقاعد المخصصة من الكوتا للمكون الصابئي كافة ضمن دائرة انتخابية واحدة كما هو حال المسيحيين^(١).

الآليات الديمقراطية الداخلية لاختيار المرشحين

ينفرد المندائيون عن بقية الاقليات باجراءهم انتخابات داخلية (داخل الطائفة) لفوز مرشحهم في الكوتا، واصبح من حق المجالس الرئاسية الثلاث للطائفة والمتمثلة بالمجلس الروحاني ومجلس عموم الطائفة ومجلس الشؤون العام الاشراف وترشيح أي شخص للمناصب العليا في مؤسسات الدولة العراقية عن طريق الانتخابات داخل الطائفة، وبحضور هذه الرئاسات الثلاثة للطائفة، ثم يرفع أسم المرشح بكتاب من الطائفة الى دوائر الدولة.

وبناء على ذلك حاولوا قطع الطريق امام التيارات السياسية الكبرى لتوظيف ممثلهم، لكن هذا لم يمنع من هيمنة هذه التيارات على مقعد الكوتا المخصص للمندائيين عبر تقديم مرشحين مندائيين موالين لهذه الاحزاب، وهو ما يعده المندائيون سرقة لحقهم في الكوتا.

يرى المندائيون ان ثقافتهم تتعرض لخطر حقيقي ووجودهم مهدد بالانقراض، لذا تتركز احدى المطالب التي تتصدى لهذا الخطر في جمعهم في بلد واحد بدل تشتتهم في المنافي. وداخل العراق يطالب المندائيون برفع سقف تمثيلهم السياسي في الحكومة الاتحادية بمنحهم وزارة خدمية على الاقل.

(١) جمهورية العراق، قرار المحكمة الاتحادية العليا، ٧- اتحادية، ٢٠١٠.



ا- حوار مع

نادية فاضل مغامس مدير عام اوقاف المندائيين

• كيف تصفين تسنم امرأة من نساء الاقليات منصب مدير عام في الاوقاف؟

انه امر ينطوي على تحد كبير، داخل الاوقاف، وداخل مؤسسات الدولة، وداخل مؤسسات الطائفة المندائية ايضا. فأولا الحصول على منصب مدير عام بالنسبة للإقليات في زمن المحاصصة وهيمنة الاحزاب السياسية الكبرى ليس بالامر السهل، وهناك صعوبة مركبة بسبب كوني انتمي الى اقلية تعد من اقل المكونات عدداً مقارنة بالمسيحيين والإيزيديين هي الاقلية المندائية، وثانيا كوني امرأة من نساء الاقليات، وهو ما جعل تسنمي للمنصب تكتنفه صعوبات لوجود المحاصصة داخل ديوان الاوقاف المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية أيضاً بوصفه احد مؤسسات الدولة، وعلى الرغم من أن النظام الداخلي للديوان ينص على التوازن بين الاديان ليس بناء على محدد عددي، ولكن بوصفها اديانا، ولكن التمثيل في الديوان اخذ بعامل كمي عددي وليس بناء على تمثيل الاديان على التساوي.

• كيف تم ترشيحك داخل الطائفة المندائية لتسني المنصب؟

كان هذا حدثا فريدا داخل الطائفة المندائية، اذ إن الرئاسات الثلاثة في النظام الداخلي لطائفة الصابئة والمتمثلة بالمجلس الروحاني ومجلس عموم الطائفة ومجلس الشؤون العام اتخذت قرار بأن يكون ترشيح أي شخص للمناصب العليا في مؤسسات الدولة العراقية يتم عن طريق الانتخابات داخل الطائفة، بحضور الرئاسات الثلاثة للطائفة، ثم يرفع أسم المرشح بكتاب من الطائفة الى دوائر الدولة.

وعلى المرشح ان يحصل على اصوات (النصف + ١) من اعضاء مجلس العموم، لكي يفوز بالترشيح، اذ أنها الجهة الوحيدة المسموح لاعضائها بالتصويت من بين الرئاسات الثلاثة لطائفة الصابئة، وهو يمثل برلمان الطائفة والمسؤول عن تشريع القوانين حسب النظام الداخلي للطائفة، وقد حصلت في حينها على أصوات (نصف + ٦) عند فوزي بالترشيح بالانتخابات التي جرت في مندى الطائفة بتاريخ ٢٠١٤/٣/١١.

• هل يعد ترشيحك امرا غير مسبوق داخل الطائفة ايضا؟

لم يسبق لطائفة الصابئة المندائيين العريقة أن رشحت امرأة لاي منصب مهم في مؤسسات الدولة، كما انه من ناحية تاريخية لم يسبق في تاريخ الدولة العراقية المعاصر ان تتولى امرأة منصب مدير عام وقف لاي من الطوائف بكل

أنواعها اسلامية أو مسيحية أو أيزيدية أو غيرها، حيث أن هذا المنصب كان حكر على الرجال فقط، لذا انا اقدر المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقي لتمثيل النساء وتمثيل طائفتي الدينية، وقد نجحت في اقناعهم بتسلم المنصب وادارته على اكمل وجه، وقد استلمته وكالة بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٤ بعد ان كان يشغله السيد توما زهرون أصالة.

• هل تمثيل المندائيين في ديوان الوقف يلبي طموح المندائيين ويعبر عن تطلعاتهم؟

ديوان اوقاف الديانات المسيحية والاييزيدية والصابئة المندائيين من مؤسسات الدولة الصغيرة، وبالرغم من ان الديوان يحمل اسماء الاديان الثلاث المعترف بها في الدستور، الا ان التعامل داخل الديوان مع الاديان الثلاثة يكون على أساس أعداد افراد طوائفهم وليس بناء على كفاءتهم، اذ ان توزيع المناصب بين (٧) مدراء عامون و (٢) وكيل رئيس الديوان ومنصب رئيس الديوان، لم ينل فيها المندائيون سوى منصب واحد هو مدير عام الوقف الصابئي وبالوكالة، ومنصب واحد لوكيل رئيس الديوان، ولم تحصل موافقة مجلس الوزراء على تثبيت هذه المناصب أصالة لحد الان رغم مرور أكثر من سنة على رفعها اليه لاستحصال الموافقات. وهذا يعني انه ليس حقنا المنافسة على شغل منصب رئيس الديوان للاديان الثلاثة، وذلك لقلة عددنا قياسا بالمسيحيين والاييزيديين.

• ما ابرز اهم العوائق التي تقف امام عملك؟

بالدرجة الاساس قلة التخصيصات المالية، كيف يمكن لنا كمندائيين التعريف بديانتنا مثلا دون وجود تخصيصات لطباعة منشورات تعرف بمعتقداتها، او انتاج افلام وبرامج وثائقية، لا سيما وان وسائل الاعلام الرسمية ليس لها اي دور في التعريف بديانتنا والجهل بها يكاد يكون ظاهرة عامة.

هل من المعقول ان الطائفة المندائية لا تستطيع طباعة كتابها المقدس (كنزا ربا) بسبب عدم وجود تخصيصات مالية؟. كذلك فأن رجال الدين المندائيين هم اكثر رجال الدين فقرا من بين الطوائف الدينية بسبب تفرغهم للشؤون الدينية وعدم وجود موارد مالية لديهم او رواتب من قبل الحكومة. نحن في العراق لسنا سوى طائفة منسية ومهددة بالانقراض.

• ما ملاحظاتك على تمثيل الصابئة المندائيين في مؤسسات الدولة؟

بسبب الطائفية والمحاصصة وكثرة الاحزاب وتقسيم المناصب بينهم، فأن تمثيلنا غير فعال، حتى أن مقعد كوتا الصابئة في البرلمان قد تم الاستيلاء عليه وترحيله الى أحد الاحزاب المتنفذة، بالرغم أن الذي يشغل هذا المقعد حالياً هو من طائفة الصابئة الا أن ترشيحه لم يأتي عن طريق المؤسسة المندائية حسب نظامها الداخلي، وبذلك خسرت الطائفة هذا الامتياز، وكذلك الحال مع ممثل الطائفة في مجلس محافظة بغداد حيث تم ترحيله الى احد الاحزاب المتنفذة، ولم يتم ترشيحه من قبل المؤسسة المندائية ايضا .

• ما طبيعة عملك في ديوان الاوقاف ؟

اوطف خبرتي كمهندسة معمارية في الوقف، اذ أقوم بتقديم الاستشارات الهندسية في الديوان ورئاستي لعدة لجان مثل لجنة متابعة شؤون المرأة للاديان الثلاثة واللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة مع وزارة المرأة الملقاة واللجنة العليا لمحو الامية مع وزارة التربية وعضو هيئة الرأي في الديوان المسؤولة عن اتخاذ القرارات المهمة .

ومن ضمن واجباتي كمدير عام وكالة، متابعة اوقاف وشؤون الصابئة من عقارات وأستملكات وتصاميم وتنفيذ المشاريع الخاصة بالطائفة من دور عبادة (منادى) ومقابر ودور ضيافة ومدارس مندائية وغيرها في بغداد والمحافظات. وكذلك التواصل مع ممثلي الاديان الاخرى من خلال المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات والمهرجانات وتبادل الزيارات

وزيارة المسؤولين والمراجع الدينيين والهيئات الدبلوماسية لتوفير متطلبات اتباع الاديان الثلاثة في الديوان.

• ما طموحك الشخصي لتمثيل مطالب المندائين في عملك وفي المستقبل؟

أتمنى توفير متطلبات المندائين مثل ان يكون لهم (مندی) ومجمع أبنية إدارة ودور ضيافة ومدارس مندائية وأبنية ثقافية في كل محافظة يتواجد فيها المندائيون، ولدي طموح سياسي بأن امثل المندائين على مستوى اعلى، وان يكون للمندائين عضوة في البرلمان او وزيرة، ولا سيما ان لدي خبرة في مجال عملي الهندسي قد يكون ملائما ان تجد مكانها في وزارة الاسكان والاعمار او ووزارة البلديات وأمانة العاصمة، وهو ما اود ان اخدم بلدي من خلاله.

• ما الذي تطمحون لتقديمه لنساء الاقلييات؟

في مجال عملي في متابعة شؤون المرأة للأديان الثلاثة بالديوان، هناك مهمة فوق طاقتنا لمواجهة التمييز ضد نساء الاقلييات من المسيحيين والمندائين والايديين، وحتى نساء الطوائف الاسلامية المختلفة الذين عانوا من ويلات الحروب والنزاعات الطائفية بين السنة والشيعة، فهم الشريحة الاكثر تضررا. اما سببا الايزيديات فتلك كارثة بكل المقاييس، ان لا نستطيع ان نفعل شيئا لتحرير الاسيرات بيد تنظيم داعش، لذا جزء من عملنا ان نخطط ايضا لحفظ كرامة المرأة، ان العائق اساس الذي يقف في وجه عملنا يتمثل بقلة التخصيصات المالية.



حوار مع

رعد جبار صالح الخميسي عضو مجلس محافظة بغداد عن المندائيين

شغل السيد رعد جبار الخميس مناصب تمثيلية مختلفة داخل طائفة الصابئة المندائيين كمقرر مجلس عموم الصابئة المندائيين، ورئيس مركز البحوث والدراسات المنداية، و نائب رئيس مجلس شؤون الصابئة المندائيين، عضو اللجنة السياسية العليا للصابئة المندائيين، ممثل الصابئة المندائيين في رئاسة جمهورية العراق لغاية نهاية ٢٠١٢، وذلك قبل ان يفوز بكونا المندائيين في مجلس محافظة بغداد.

• كيف تم ترشيحك داخل الطائفة للفوز كمرشح الكوتا ضمن مجلس محافظة بغداد؟

في الواقع نحن نجري انتخابات داخلية (داخل الطائفة) لفوز مرشحنا للكوتا نطلق عليها تسمية انتخابات تمهيدية، وقد خضت منافسة انتخابية في انتخابات (الدورة الثالثة ٢٠١٣-٢٠١٧) مع السيد داخل يوسف عمارة، وبعد الانتخابات التمهيدية التي جرت في مندى الصابئة المندائيين فزت بالانتخابات العامة، وبناء عليها رشحت كممثل الكوتا للمندائيين في مجلس محافظة بغداد.

• كيف تطورت المشاركة السياسية للمندائيين في العملية السياسية منذ العام ٢٠٠٣؟

لم يشترك في مجلس الحكم ٢٠٠٣، رغم المحاولات الكبيرة التي بذلت، ولكن تم اشراكنا في الجمعية الوطنية في ما بعد، وكان ممثل المندائيين السيد صبحي مبارك مال الله، ثم في لجان كتابة الدستور تم اضافة اسم ممثل للصابئة المندائيين الى احدى اللجان الفرعية شكلا فقط دون ان يكون له تأثير فعلي. في الانتخابات البرلمانية الثانية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ تم ترشيح السيد خالد امين رومي لعضوية مجلس النواب العراقي، ولم يكن هناك من ينافسه على مقعد الكوتا، اما الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٨ فقد فاز السيد حارث شنشل السنيد بعد حصوله على اعلى الاصوات من بين خمسة مرشحين تنافسوا على مقعد الكوتا. وفي انتخابات مجالس المحافظات خصص لنا مقعد واحد في مجلس محافظة بغداد، وابتداءا من الدورة الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٣ شغل مقعد الكوتا السيد علي حسين زهرون، ولم يكن من ينافسه من المندائيين.

• ما الاطار التنظيمي الذي يتبناه المندائيون في ظل عدم وجود احزاب سياسية تمثلهم؟

لم يشكل المندائيون تنظيمات سياسية تمثلهم على نحو اثني او ديني، انما كانت هناك انتماءات شخصية للاحزاب

اليسارية كجميع افراد الاقليات الاخرى التي وجدت في اليسار متنفسا لها، وبعد عام ٢٠٠٣ وانتشار الاحزاب والتنظيمات السياسية، واتساع نفوذها ووصولها للسلطة، ولكي لا يكون هناك فراغ في تمثيل المندائين تشكلت لجنة عليا من رئاسة الصابئة المندائيين تراوح عدده بين ٩ الى ١٥ سميت (اللجنة السياسية العليا) اخذت على عاتقها مد جسور التعاون وتحقيق صلة بصناع القرار وتمثيل الطائفة في المحافل السياسية وهي بذلك استطاعت ان تسد شاغر عدم وجود تنظيم سياسي.

• هل هناك تنسيق بين الزعامات الدينية والسياسية داخل الطائفة؟

هناك درجة عالية من التنسيق تفتقر اليها الاقليات الاخرى بين زعيم الطائفة واللجنة السياسية العليا للطائفة، والاخيرة تحاول ضمان عدم اشغال رئيس الطائفة وزعيمها الديني بتفاصيل ومعتك السياسة اليومي لكونه رئيسا دينيا ورجل دين يختص بأدارة شؤون الطائفة الدينية. لكن يبقى لزعيم الطائفة دور وتأثير في تسمية المرشح، لكون قبوله من قبل رئيس الطائفة يعد بمثابة توصية او تزكية بترشيحه وانتخابه، لكن مع ذلك يظل القرار الفصل في تسمية المرشح لقرار مجلس عموم الطائفة، اما في يخص القرارات التصيرية، فله دور كبير وواضح في صناعتها

• كيف تقيمون مستوى المشاركة السياسية للمندائيين في مؤسسات الدولة؟

في الواقع مشاركتنا رمزية وليس لها وزن سياسي مؤثر، اذ ليس للصابئة المندائيين اي مشاركة في الوزارات العراقية، ولم يسند لنا بمنصب مدير عام، اما المنصب الرفيع الوحيد في الكابينة الوزارية هو مدير عام اوقاف الصابئة المندائيين في ديوان اوقاف المسيحيين والايديين والصابئة المندائيين، وهو امر يثير الانتباه بالنسبة لجماعة من اقدم الجماعات الدينية التي كانت تعيش في العراق.

• ما ابرز المطالب السياسية للمندائيين؟

يطمح الصابئة المندائيين بالمشاركة بالعملية السياسية من دون اي تهميش او اقضاء، وان يحصلوا على حقوقهم الدستورية والاجتماعية بوصفهم مواطنين، لكن صفقة تقاسم السلطة بين التيارات السياسية الكبرى على مستوى الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية وكل مفاصل الدولة الاخرى، لا تتيح للاقليات منفذا، هناك هيمنة على اساس تقسيم النفوذ بين السنة والشيعية والاكرد.

نحن في وضع بالغ التهميش، ويصارع ممثلونا في سبيل ابسط الحقوق، ليست الكوتا والمقاعد التي خصصت للمندائيين سوى اجراءات تتسم بطابع شكلي، وليست هناك مشاركة حقيقة او فعالة لنا في العملية السياسية، ومن وجهة نظري ان اسناد وزارة خدمية للمندائيين سوف تتيح مجالا للمندائيين لخدمة بلدهم، اما الكوتا فاعتقد انها لن تغير شيئا الا اذا كانت هناك مشاركة فعلية في صنع القرارات، وهو امر لا يمكن تخيله حاليا.



الأقليات المحرومة من المشاركة السياسية

الأقليات المحرومة من المشاركة السياسية

يعد الاعتراف بالأقليات ضروريا لضمان حقوق الأقليات في الدولة، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية. ويتجلى هذا الاعتراف في مؤشرات محددة مثل ذكرهم في الدستور، اصدار تشريعات لحماية حقوقهم، منحهم الكوتا في الانتخابات، تمثيلهم في ديوان اوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائية (بالنسبة للأقليات الدينية).

عدم الاعتراف بالأقليات والمشاركة السياسية

في هذا السياق تذكر المادة ٢-٢ من الدستور العراقي ٢٠٠٥ اقلية محددة بالأسم هي : المسيحيون، الايزيديون، الصابئة المندائيون، كما تذكر المادة ١٢٥ من الدستور اقلية قومية مثل التركمان، الكلدان، الأشوريين، وتشير الى ان احكام المادة الدستور تشمل سائر المكونات الاخرى دون ذكرها على نحو حصري.

لذا وضع عدم ذكر اقلية مثل: الكاكائيين والبهائيين والعراقيين من اصول افريقية قيادا امام تفعيل مشاركتهم السياسية، وكان الاستثناء الوحيد هو الشبك، الذين على الرغم من عدم ذكرهم في الدستور كونوا تيارات سياسية تمثل هويتهم على نحو مستقل، وطالبوا بذكرهم في الدستور على نحو رسمي من خلال ممثلهم في البرلمان الاتحادي، وضرورة ان يتم تبني ذلك في التعديلات الدستورية للمادة ١٢٥، كما حازوا على كوتا خاصة بالشبك.

ولما كان عدم الاعتراف بالأقليات عائقاً أمام التمتع بالحقوق التي ترسخت على الصعيد الدولي، فهو يؤدي في نهاية المطاف إلى تهميش الأقليات وإلى إقصائها من العملية السياسية. والاعتراف على أساس التحديد الذاتي للهوية هو الخطوة الأولى في العملية الرامية إلى كفالة حقوق الأقليات وصون مركز أفراد الأقليات على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع.

غير ان هناك اسبابا اخرى تقع خارج اعتراف الدولة تقف حائلا امام المشاركة السياسية للأقليات منها اسباب داخل الجماعة نفسها، قد تعود لطبيعة العقيدة الدينية التي يتبعها افراد الاقلية المعنية، او تداخل محددات هوية الاقلية (محدد قومي تشترك فيه مع الاغلبية مع اختلافها دينيا او مذهبيا او لغويا)، وقد يرجع ضعف المشاركة السياسية الى عدم تشكيل هذه الاقلية تيارات سياسية تمثلها على الصعيد السياسي.

الشيشان والداغستان والشركس

وقد يجتمع عامل قلة العدد مع كون الاقلية غير متمركزة جغرافيا، بسبب توزيعها الجغرافي على مناطق متفرقة (اقلية مشتتة) الامر الذي يؤدي الى ضعف حضورها السياسية وعائقا من ثم لتمثيلها، وينطبق ذلك ايضا على قبائل القوقاز العراقية من (الشيشان والداغستان والشركس) الذين كانوا ضحية تهجير قسري قامت به روسيا القيصرية قبل مئة وخمسين سنة، أي في عام ١٨٦٤، وتم خلال هذا التهجير ابعاد افرادهم من الشمال القفقاسي الى الاراضي التركية، وقام العثمانيون بدورهم بتوزيع افراد الاقلية المهجرة الى الاردن وسوريا والعراق.

وفي العراق بسبب قلة عددهم واندماجهم في المجتمع، اصبح افراد الاقلية منسيين وانصهرت عوائلهم ضمن مناطق تواجدهم الجديدة بين العرب والتركمان والاكراد، وقد عرف العراقيون الاقلية الداغستانية من خلال رموزها وشخصياتها على الرغم من عدم تجمعهم في محافظة واحدة وانتشارهم في عموم مناطق العراق، ولكون تسمية (الداغستان) أكثر شهرة من غيرها من المكونات الاخرى مثل (الشركس)^(١)، اصبح الشركاسة ايضا يسمون انفسهم بالداغستانيون لانهم (اولاد عم) من حيث القرابة، لكن الى الان لا يوجد اعتراف بهم كمكون، ولا يوجد تمثيل سياسي للداغستانيين في الاحزاب السياسية القائمة او من خلال تأسيس احزاب تمثلهم بحسب الدكتور «احمد كتاو» احد ابرز ممثلي الشركس في العراق.



احمد كتاو ابرز ممثلي الشركس في العراق

ويمضي «كتاو» الى شرح اسباب عدم تأسيس حزب او تيار سياسي يمثل الشركس بقوله « لم نؤسس حزبا سياسيا، لكننا بدأنا بتأسيس جمعية خيرية في العام ٢٠٠٤ مقرها الرئيسي في كركوك، وبصفتي ممثلا للشركاسة في العراق عملت نائبا لرئيس الجمعية، وتم ترشيح رئيس للجمعية من المكون الشيشاني، فقد اقتضت البروتوكولات ان يكون لإكبرنا عمرا اهمية فخرية، في حين كان السكرتير من المكون الداغستاني، وقد جرت الانتخابات من قبل الهيئة العامة البالغ عددها اربعمائة وخمسون شخصا، لكن بسبب الظروف الامنية لم نتمكن من تحويل الجمعية الى تشكيل سياسي، يضاف الى ذلك خوفنا من الوقوع تحت هيمنة التيارات السياسية الكبرى في حال اعلان التيار السياسي المستقل، لذا كان قرارنا النهائي المواصلة كجمعية خيرية وثقافية»

قرارات تحريم النشاط البهائي

وبالرغم من عدم وجود تمثيل سياسي للبهائيين ايضا (بسبب تحريم معتقداتهم الدينية العمل السياسي) الا أن مطالبهم واضحة في إلغاء القوانين التي تحرم البهائية ومنحهم حرية الدين والمعتقد المكفولة دستوريا.

ففي العام ١٩٧٠ صدر القانون رقم ١٠٥ والمعروف بقانون تحريم النشاط البهائي، والذي حكم بالسجن على من يروج للبهائية، أو الانتساب لأي محفل أو جهة تعمل على نشر البهائية أو الدعوة إليها بأي شكل من الأشكال، وإغلاق جميع المحافل البهائية، وإيقاف نشاطها، وتصفية أموالها وموجوداتها، وهكذا أسدل الستار بشكل قانوني على أي نشاط بهائي في العراق، وما يزال القانون المذكور نافذا ولم يتم الغاءه بالرغم من مخالفته للدستور.

وإذا كان هناك فصل بين الدين والسياسة في بعض الأديان واتحاد لهما في بعضها الآخر، إلا أن تحريم البهائية واضح للانعماس بالشؤون السياسية، فالسياسة فن المساومة، والتفاوض بمختلف الوسائل، إنها فن الصراع اليومي من أجل

(١) للمزيد : القوميات الضائعة في بلاد ما بين النهرين . قبائل القوقاز العراقية انصهرت في الأرض الساخنة فأضاعت اللغة واحتفظت بالذكريات، صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٦٦٨١ بتاريخ ٠٥-١٢-٢٠٠٨

المصالح، في حين أن جوهر الأديان هو الدعوة للتآخي والوفاق والتعايش، لذا تنفض البهائية من كل الوسائل والأدوات التي تعكس تصادم وجهات النظر، أو تقوم بتعزيزها، أو تؤدي إلى تعزيز الانقسامات بين أبناء المجتمع الواحد، ومن أهم هذه الأدوات الأحزاب السياسية^(١).

يقول عبد الرزاق العبايجي احد ابرز ممثلي البهائيين في العراق «لا تعني المشاركة في الحياة العامة بالنسبة لنا كبهائيين الانخراط في العمل السياسي، لذا نجد البهائيين يقومون بخدمة المجتمع، ويشاركون بالانتخابات لاختيار الأفضل لخدمة الناس، فهم لا يختارون حزبا أو أيديولوجيا أو توجهها سياسيا بقدر ما ينصب اختيارهم على فرد مؤهل لخدمة الناس، ولا يمكن أن ينتموا إلى أي حزب سياسي كان»^(٢).

تمثيل العراقيين من اصول افريقية

اما العراقيون من اصول افريقية، فهم اقلية متمركزة وليست منتشرة، ففي محافظة البصرة على سبيل المثال تعد الزبير معقل هذه الاقلية، ويتجاوز عدد القاطنين فيها من اصول افريقية ٢٠٠٠٠٠ نسمة حسب منظمات ناشطة في الدفاع عنهم.

ويتوزع مثل هذا العدد على مناطق أخرى في أبي الخصب، وحي الحسين والجمهورية، وفيما يقطن القسم الآخر في محافظة بغداد (مدينة الصدر)، إذ إن جل سكان بعض القطاعات في المدينة المذكورة منهم. وهو ما يفسح مجالا لوصولهم الى البرلمان او مجلس المحافظة اذا ما تم تنظيمهم سياسيا، لكن سلوكهم التصويتي اتجه نحو ادلاء اصولاتهم للأحزاب السياسية المختلفة والتي لا يوجد فيها تمثيل لهم او لقضاياهم.

وقد شهد العام ٢٠٠٧ ولادة أول حركة تمثل العراقيين من اصول افريقية هي (حركة العراقيين الحرة) بوصفها حركة سياسية معبرة عن تطلعاتهم وتدافع عن قضاياهم، وتسعى لإعادة إحياء هويتهم. لكن يبدو انها واجهت تحديات ضعف التمويل المالي، وهيمنة التيارات السياسية الاكبر التي لم تكن تسمح بضياح كتلة تصويتية مهمة، فانتهت الى الفشل في ايصال ممثل للبرلمان او مجلس المحافظة.

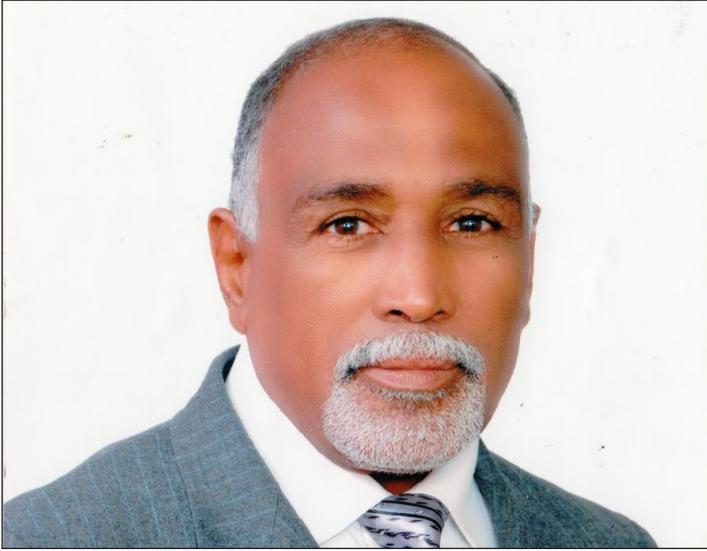
يقول السيد «صلاح رخيص» رئيس جمعية انصار الحرية الانسانية التي تدافع عن حقوق العراقيين من اصول افريقية في البصرة ان ممثلين عن الاقلية التي يدافع عن حقوقها تقدموا اكثر من مرة للانتخابات على مستوى محلي لكن دون ان ينجحوا في الفوز بمقاعد، وفي انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ تقدم ثمان مرشحين بينهم امرأتان، لكن ظروفها الاجتماعية والنظرة الدونية التي ينظر بها الناس للعراقيين من اصول افريقية حالت دون التصويت لهم، لا سيما بعد ان قام بعض زعماء العشائر باصدار تعليمات صارمة بعدم التصويت لهم^(٣).

وجاء اغتيال الناشط في الدفاع عن حقوق العراقيين من اصول افريقية (جلال ذياب) في العام ٢٠١٣، ليشكل ضربة قاصمة لمطالب العراقيين من اصول افريقية. تتمحور مطالب العراقيين من اصول افريقية في اثناء التمييز الاجتماعي ضدّهم وأن يتاح لهم التمثيل ضمن نظام الكوتا أسوة بغيرهم من الأقليات، سواء على صعيد البرلمان الوطني أو على صعيد الحكومات المحلية، لكي يكون لهم صوت مسموع، يعبر عن مطالبهم وآمالهم.

(١) سعد سلوم، إعادة قراءة تاريخ الطائفة البهائية في العراق، ح ٨، صحيفة المدى، العدد ٣٣٤٠ بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٥.

(٢) مقابلة مؤسسة مسارات مع عبد الرزاق العبايجي، دهوك، ١٠-١٠-٢٠١٥.

(٣) مقابلة مع صلاح رخيص، رئيس منظمة انصار الحرية الانسانية، البصرة، ٨-١٠-٢٠١٥.



حوار مع

سالم شعبان جمعه السالم
العيداني
امين عام (حركة العراقيين الحرة)

رشح السيد سالم شعبان للانتخابات على مستوى البرلمان الاتحادي وفي انتخابات مجالس المحافظات في محافظة البصرة، ليمثل العراقيين من اصول افريقية، وهو امين عام (حركة العراقيين الحرة) وهي حركة للدفاع عن حقوق العراقيين من اصول افريقية، وهي الاولى من نوعها في تاريخ الشرق الاوسط الحديث.

• متى تأسست حركة العراقيين الحرة، وهل هي الاولى من نوعها في العراق؟

عقدنا المؤتمر التحضيري لحركة العراقيين الحرة، وهي اول حركة للدفاع عن العراقيين من اصول افريقية في العراق والشرق الاوسط، في العام ٢٠٠٩، بحضور جمهور غفير من احزاب ومنظمات ونقابات، تم فيه قراءة البيان التأسيسي الذي اعلن عن الحركة وتسمية الهيئة للحركة. وفي العام ٢٠١٠ عقد مؤتمرنا التأسيسي الاول بحضور جمهور مدني وورسمي وتم توزيع النظام الداخلي وبرنامج عمل الحركة فتح باب الترشيح وتم انتخاب ٧ اعضاء بمشاركة عنصرين نسويين بأشراف قضائي.

• ما النشاطات التي قامت بها الحركة غير ترشيح اعضاءها للانتخابات؟

اقامت الحركة منفردة واهيانا بالتعاون مع بعض المنظمات المدنية ندوات وورش عمل ناقشت قضايا تتعلق بتحديات المجتمع على صعيد مواجهة النزعات الفئوية او الطائفية، والاهم في عملها تمثل برفع الروح المعنوية للعراقيين من اصول افريقية، وتوسيع مشاركتهم في الحياة العامة.

• كيف تلخص المطالب السياسية لحركة العراقيين الحرة؟

لا تتركز مطالبنا السياسية حول رفع مستوى المشاركة السياسية للعراقيين من اصول افريقية بحيث يشاركون في صناعة القرار، بل جل ما نطالب به هو السعي لتمثيل ابناء اقليتنا لغرض وضع آليات للتصدي لثقافة التمييز ضد ابناء اقليتنا المضطهدة، اذ ما يزال التمييز الاجتماعي سائدا على مستوى الاغلبية، فهم يطلقون علينا تسمية «عبد» وهي كلمة تنطوي على تمييز واهانة لكل انسان، وهي تحيل ابناءنا الى تواريخ الرق والعبودية، التي اختفت من البلاد لكنها ثقافتها ما تزال حاضرة في تصرفات الناس وفعالهم.

ان الاغلبية من ابناء اقليتنا ان ينتهي زمن العبودية وينحسر دونما رجعة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تغيير الثقافة السائدة، ان نساءنا ورجالنا ما يزالون يعانون من الاحباط بسبب رفضهم اجتماعيا، ويؤدي ذلك الى الانزواء وعدم الانخراط في المجتمع بسبب لون بشرتهم واستخدام العنف اللفظي، أثر ذلك واضح على ضعف مشاركتهم في الحياة العامة ووقوعهم في براثن الجهل والامية. لا يمكن ان نتحدث عن مشاركة في الحياة العامة دون العمل الجاد لالغاء المفاهيم التمييزية ورفع معنويات افراد العراقيين من اصول افريقية وحثهم على التعليم وتوسيع قدراتهم، ليتسنى لهم العمل في مختلف المجالات واسناد مناصب تعزز ثقتهم بانفسهم.

• كيف تقييم مستوى نجاحكم في المنافسة الانتخابية؟

رشحت لانتخابات مجلس محافظة البصرة للعام ٢٠١٠ مع اعضاء اخرين في حركة العراقيين الحرة، وقد حصلت على ما يزيد عن الفي صوت معتمدا على شهرتي كبطل رياضي دولي معروف في الاوساط الرياضية، فقد كنت بطل اسيا بالملاكمة ١٩٧١ وبطل العراق في الملاكمة للفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٧. وحصل زملائي على اصوات متفاوتة، لكن لم ينجح اي منا في الحصول على مقعد في مجلس المحافظة، فقد كانت التيارات والحزاب المنافسة تمتلك موارد هائلة ووزعت اموالا واعانات دفعت الناس للتصويت لهم، في حين لم نتملك نحن سوى وعودنا الانتخابية. كما رشحت بشكل مستقل في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ مع قائمة (مصالح القوميات)، وهي قائمة كردية، ولكنها لم توفر لي اي دعم يذكر، لذا انسحبت من الانتخابات لاسباب مالية، اذ ان مبلغ التأمينات المالية المطلوب من قبل مفوضية الانتخابات كان فوق قدرتي الشخصية على تأمينه، الاحزاب الصغيرة والشخصيات المستقلة لا تستطيع المنافسة مع الاحزاب الكبيرة التي تحصل على دعم هائل وتكون مزودة بموارد مالية خيالية.

• هل تفكرون في التحالف مع تيارات سياسية كبرى؟

لو انضمامنا الى تيارات سياسية كبرى او تحالفنا معها، لقدر لنا النجاح في الوصول الى مجلس المحافظة او البرلمان، وهو ما سوف نعمل في المستقبل، ليس لغرض النجاح في المنافسة الانتخابية فقط، وانما ايضا لتوفير الحماية لنا، لا سيما بعد اغتيال المرحوم «جلال ذياب» وتردد العديد من المرشحين في خوض الانتخابات مرة ثانية، ولافتقارنا الى الدعم المالي الذي يمكننا في المنافسة الانتخابية والصرف على الدعايات الانتخابية المكلفة، وهو ما قد يوفره تحالفنا مع التيارات السياسية الاخرى.

التوصيات

الحكومة العراقية

- ١- ينبغي ان تنظر الحكومة العراقية في تهيئة الظروف لمشاركة الأقليات مشاركة فعالة، كجانب أساسي من جوانب حزمة الإصلاحات التي اطلقها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي.
- ٢- على الحكومة العراقية اتخاذ تدابير فعالة في سبيل تحسين المشاركة الفعالة للأقليات، لكونها تساهم في تخفيف التوترات، ومن ثم خدمة الهدف المتمثل في منع وقوع النزاعات، وعلى ان تدرج ذلك ضمن اية خطة أمنية او تهدف الى تحقيق الاستقرار في المستقبل.
- ٣- على الحكومة العراقية اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التمييز، مثل وضع آليات مستقلة للرصد والشكوى لمنع التمييز في التصويت والغش في الانتخاب وسياسات التخويف وأي أعمال من شأنها أن تحول دون المشاركة الفعالة لأفراد الأقليات في الأنشطة الانتخابية. وينبغي إتاحة هذه الآليات في مناطق وسط وجنوب العراق، وفي مناطق كردستان، وبلغات الأقليات لكي يتاح تسجيل الشكاوى.
- ٤- على الحكومة العراقية فتح قنوات الاتصال مع ممثلي الاقليات، السياسيين والدينيين، من اجل إجراء حوار متواصل وموضوعي ومتعدد الاتجاهات، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون توفر قنوات فعالة للاتصال.
- ٥- النظر في الآليات المطلوبة لضمان مراعاة قضايا الأقليات بصورة فعالة في العملية الحكومية.
- ٦- اتخاذ تدابير لتحسين مشاركة الاقليات في الحكومة (سواء في الجانب التنفيذي أو الإداري)، وقد تتضمن هذه التدابير تخصيص مقاعد للأقليات في عضوية لجان رئيسية، أو هيئات استشارية، أو غيرها من الأجهزة الرفيعة المستوى
- ٧- إنشاء الحكومة العراقية هيئة رفيعة المستوى لمعالجة قضايا تهم الأقليات، ويفضل أن يديرها أشخاص ينتمون إلى أقليات.

مفوضية الانتخابات

- ١- تخفيض المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مبلغ التسجيل للانتخابات الى (١٥) خمسة عشر مليون دينار لإحزاب الأقليات بدلا من خمسين مليون دينار، لكي تتمكن الأحزاب الصغيرة وأحزاب الأقليات من التسجيل والمشاركة في الانتخابات، أو إعفاءها أصلا من أجور التسجيل، في ضوء كون المنافسة الانتخابية تتطلب مبالغ مالية أخرى .
- ٢- تخفيض الإجراءات المعقدة وغير المبررة للتسجيل الانتخابي والحصول على البطاقة الانتخابية، وإجراءات التصويت، فمثلا بالنسبة للإخيرة وإثناء تصويت الناخبين في الخارج، يمكن الإعتماد على المستمسكات الشخصية القديمة للناخب، أو بالإعتماد على جواز السفر الذي يحمله لكونه يحمل إسم البلد الأصلي لحامله .
- ٣- ضمان أن لا تنطوي الإجراءات السابقة على تمييز بسبب الأصل الإثني أو الديني أو الطائفي، وأن لا يكون فيها مشقة على الأشخاص المستوفين للشروط المطلوبة.
- ٤- النظر في الترتيبات اللازمة لضمان حق المشاركة السياسية للنازحين من الأقليات، ولبقية افراد المجتمع من النازحين، ولا سيما ان من المرجح انهم فقدوا وثائق الهوية اثناء النزوح، او ان ليس لديهم اثباتات حول محل اقامتهم الجديد بما يكفل ان يصوتوا ضمن دائرة انتخابية جديدة.
٥. قيام المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق بتقديم التسهيلات اللازمة للنازحين من الأقليات في دول الجوار لغرض المشاركة في الانتخابات .
- ٦- توفير المعلومات عن التصويت الانتخابي باللغات الرسمية وبلغات الأقليات، لا سيما في المناطق التي يتركزون فيها جغرافيا، وتقع مسؤولية ذلك على عاتق الجهات المسؤولة على الانتخابات.
- ٧- اتخاذ تدابير للتغلب على ما يرتبط بالانشطة الانتخابية من الحواجز اللغوية، وكل معوقات ممارسة الحق الانتخابي مثل الامية، او الفقر الذي يمنع بعض الافراد من ممارسة حقهم الانتخابي، لا سيما اذا كانت مراكز الاقتراع بعيدة نسبيا عن اماكن سكنهم، او توضع عوائق تمنعهم من حرية التنقل لممارسة حق الاقتراع.

-المجتمع الدولي

- ان تركيز البرامج التدريبية المدعومة من قبل المجتمع الدولي وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) والمنظمات الدولية على بناء القدرات والتدريب من أجل ضمان مشاركة ممثلي الأقليات مشاركة فعالة وعلى النحو التالي :
- ١- إشراك الأقليات إشراكا فعالا في اية خطوة من شأنها أن تفضي الى وضع برامج وحملات تثقيفية لتعزيز المشاركة السياسية للأقليات
 - ٢- استحداث برامج تثقيفية مخصصة للأقليات ترفع من وعيهم الانتخابي من خلال تزويدهم بمعلومات وافية عن كيفية مشاركتهم في الانتخابات، وان تحفز فيهم الشعور بالمسؤولية تجاه ممارسة حقهم الانتخابي على نحو يشجع مشاركتهم السياسية. وان يقوم على هذه البرامج اشخاص مؤهلون وعلى دراية، حسب مجتمع الاقلية المعني.
 - ٣- توفر التدريب المناسب لشباب ونساء الاقليات في مهارات التفاوض والاتصال والدعوة ورسم السياسات والحكم الرشيد، بما يوفر اشراك فئات عريضة من افراد الاقليات في المشاركة في الحياة العامة.
 - ٤- توفير التدريب للممثلين السياسيين للأقليات حول إدارة شؤون الحكم وكيفية إقامة التحالفات ومخاطبة الجمهور وصياغة البرامج والتخطيط الاستراتيجي .
 - ٥- توفير التدريب لمنظمات الأقليات من اجل اعداد كوادر تدريبية تعمل على توفير خبرات محلية في تعزيز المشاركة السياسية.

-منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية)

- ١- تتولى منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الاقليات تشجيع التعاون البناء بين مجتمعات الاقليات مع البرلمان ومجالس المحافظات والمجالس المحلية الاخرى والمؤسسات التنفيذية في الحكومة الاتحادية.
- ٢- التنسيق الفعال والربط الشبكي بين هذه المنظمات مع مجتمعات الاقليات بغية تبادل الخبرات و تشارك أفضل الممارسات والحصول على أقصى قدر من الموارد لتفعيل مشاركة افرادها في الحياة العامة.
- ٣- تجنب تكرار المشاريع واستنساخها، ووضع استراتيجية محددة يتم تنفيذها خطوة بخطوة عبر ائتلافات أكثر جدوى تركز على مقاربة تعزيز التنوع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وسائل الاعلام العامة والخاصة

- ١- على الدولة كضمانة تعزيز مشاركة الاقليات في وسائل الاعلام العامة (الممولة من المال العام) مثل شبكة الاعلام العراقية (الهيئة العامة لخدمات البث والارسال) (IMN) من خلال مشاركتها في المجالس التي تدير هذه الشبكة، واللجان المعنية بخدمات البث العام وفرقة الانتاج.
- ٢- ان تضمن الدولة ابتعاد شبكة الاعلام العراقية IMN عن هيمنة الاحزاب السياسية الكبرى، ولا سيما حزب رئيس الوزراء، وهي قاعدة سيئة سارت عليها الحكومات المتعاقبة بخلاف الغرض من تأسيس هذه الشبكة الممولة من المال العام والمحدد وفق قانونها.
- ٣- ان تبذل شبكة الاعلام العراقية IMN جهودها من أجل إعلام المجتمع العراقي بالقضايا المتصلة بالاقليات، بسبل تشمل البث بلغات الاقليات والتشديد على أهمية مشاركتها السياسية
- ٤- اعداد شبكة الاعلام العراقية IMN برامج خاصة اثناء الفترات الانتخابية تهدف الى رفع الوعي الانتخابي بين افراد الاقليات وان تسعى الى تغطية إعلامية متوازنة للأحداث بحيث تتيح لجميع المرشحين، بما فيهم مرشحو الاقليات (المحرومون من وسائل اعلامهم الخاص) الوصول الى وسائل الاعلام للتحدث عن برامجهم السياسية.
- ٥- على وسائل الاعلام الخاصة والمنظمات الاعلامية اتخاذ خطوات جادة لضمان التنوع في موظفيها وتمثيلها للتنوع في المجتمع.
- ٦- دعم الاقليات في إنشاء وإدارة وسائل إعلامها العامة والخاصة ومطبوعاتها المختلفة وباللغات الخاصة بها او بلغات اخرى.

علاقة الاحزاب الكبرى بأحزاب الاقليات

١. عدم التدخل في تحديد مرشحي القوائم الانتخابية للاقليات، وتوجيه الناخبين للتصويت لمرشح بعينه او لقائمة محددة.
٢. عدم قيام الأحزاب الكبرى بدعم تشكيل قوائم إنتخابية عن طريق أعضائها من افراد الاقليات بهدف منافسة مقاعد الكوتا المخصصة للإقليات، أو من أجل تشتيت اصوات الناخبين من الاقليات من خلال دعم القوائم الموالية لها، لإعاقة فوز قائمة لا يرغب الحزب الكبير في فوزها.
٣. عدم إصدار توجيهات الى أية جهة من الاقليات بوجوب التصويت لهذه القائمة أو تلك أو هذا المرشح أو ذاك، وعدم

تكليف منتسبها من غير الاقلييات (كالموظفين العموميين وافراد الجيش والشرطة واجهزة الامن) للتصويت للقائمة الانتخابية الموالية لها .

٤- فرض قيود صارمة على البرامج السياسية للأحزاب السياسية التي تحض على الكراهية وعلى الدعايات الانتخابية التي تحرض على العنف لتحقيق أغراض سياسية وانتخابية.

٥- ابراز الاحزاب السياسية الكبرى للتنوع الموجود في المجتمع، وان تبذل جهودا لابراز هذا التنوع والمحافظة عليه من خلال برامجها السياسية.

٦- ان تتبنى الاحزاب السياسية الكبرى تمثيل التنوع في صفوف اعضاءها وتضع خططا لمشاركة الاقلييات في عضويتها.

٧- ان تخصص الاحزاب الكبرى جزء من مواردها لدعم المشاركة الفعالة للاقلييات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وان تشرك الاقلييات في مشاوراتها الهادفة لجمع قطاعات واسعة من المجتمع لتبني سياسات وطنية تحظى بدعم الجمهور.

٨- بما ان النظام الانتخابي في العراق يقوم على قاعدة التمثيل النسبي وينتخب فيها مرشحو الاحزاب، على هذه الاحزاب في سبيل دعم المشاركة السياسية للاقلييات ان تدرج الافراد المنتمين الى اقليات ضمن الأسماء الاولى على رأس قائمة الحزب لضمان وصولهم الى السلطة التشريعية.

مناطق الاقلييات المتنازع عليها

تمثل مناطق الاقلييات في العراق مسرحا للنزاع العنيف (منطقة سهل نينوى وسنجار في محافظة نينوى، ومحافظة كركوك، وكذلك محافظة ديالى وصلاح الدين) وسيطلب تطبيق نهج قائم على حقوق الأقلييات في المشاورات الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات سلام، وان تتمكن جميع الجماعات المتأثرة بالنزاع، بما فيها تلك التي ليست طرفا فاعلا فيه (الاقليات في هذه الحالة) من المشاركة في عملية التسوية. وهناك مخاوف من قبل ممثلي الاقلييات انه قد يجري تهيمش الاقلييات وعدم إشراكهم في مفاوضات السلام او تحديد مصير المناطق التي تشكل موطنهم الاساسي او مناطق تركيزهم الجغرافي، في مرحلة ما بعد داعش.

لذا يوصي التقرير:

١- ينبغي أن يتم تبني نهج يقوم على اشراك الاقلييات في اية مفاوضات سلام حول مستقبل المناطق المتنازع عليها، وهو ما يخالف ما يسود في الكثير من النزاعات، حيث تميل الحكومات، والمجتمع الدولي، إلى التركيز في المقام الأول على تلبية مطالب الجماعات المرتبطة بالحركات المسلحة، قد ينتج عن ذلك إبرام اتفاقات سلام تضمن حقوق بعض الجماعات على حساب الاقلييات.

٢- تفويض سلطات للاقلييات لإدارة شؤونها بنفسها، وهذه بحد ذاتها تكون ما دون مستوى المحافظة، وهي لا تعفي الدولة من مسؤولياتها العامة ولا تقلل منها، بل تقوم على مبدأ «المعالجة على المستوى الفرعي»، أي انها تتخذ من قبل الدائرة القريبة من السكان المحليين ووفقا لاحتياجاتهم.

٣- يمكن إحراز تقدم في مجال أعمال حق الأقلية في المشاركة الفعالة عن طريق شتى أشكال الإدارة الذاتية. وقد يستلزم ذلك في ضوء انهيار الثقة بالحكومات المحلية والاتحادية ان تمنح الاقلية قدرا من الاستقلال الذاتي غير الإقليمي وتمكين الأقلية من الحق في إدارة بعض المجالات في سبيل اعادة بناء ثقتها وتمكينها من ادارة شؤونها الذاتية باستقلالية.

٤- قد يتضمن اقتراح الادارة الذاتية سن تشريعات في مجالات، كالتعليم والشؤون الثقافية، (وهو ما يمكن ان يؤدي إليه نطاق تفسير المادة ١٢٥ من الدستور) وحتى في مجالات خاصة اخرى مثل تطبيق قانون الأحوال الشخصية.

لكن ينبغي الحذر في ما يمكن ان تؤدي اليه ترتيبات الاستقلال الذاتي، إن لم تصمم بعناية، من مزيد من تفكك الدولة .

٥- ان تتوخى الترتيبات السابقة حماية لغات الأقليات واستخدامها في الحياة العامة، فضلا عن التثقيف في ثقافات الأقليات والحفاظ عليها، ومن ثم تلبية المطالب المتعلقة بالحقوق اللغوية والثقافية .

٦- يمكن اللجوء الى خيار اخر هو استحداث محافظات جديدة في مناطق الاقليات لتخفيف حدة التوترات الاثنية، وبما يسهل تحقيق نوع من الادارة الذاتية للأقليات لشؤونها الخاصة، ويقلل من الفساد والمظالم بسبب اهمال هذه المناطق من قبل الحكومات المحلية، فمصلا يمكن بالنسبة لمحافظة نينوى اجراء ترتيبات لاستحداث محافظات في كل من سنجار، تلعفر، سهل نينوى، شيخان، والمساحة الباقية تمثل محافظة نينوى الاصلية التي مركزها الموصل.